قاسيون

العدد 519
السبت 17 أيلول 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (31.002.884) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

نحو حكومة وحدة وطنية تحكم ولا تُحكم!

◄ جهاد أسعد محمد

أثبتت الشهور الستة المنصرمة، وهي عمر تفجر الأزمة الوطنية العميقة التي ما انفكت تعصف بالبلاد، أن حالة المناطحة والتناحر الجارية بين النظام من جهة، والحركة الشعبية من جهة أخرى، في محاولة كل منهما نسف الآخر وإلغاءه، لم تؤدِّ عملياً إلا إلى حدوث استعصاء مزمن ودموي، أثّر وما يزال يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على وحدة المجتمع السوري، وعلى مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه، وبدأ ينذر باحتمالات جدية واسعة لتدخل خارجي وشيك لن يقدم لسورية وشعبها إلا التفتيت والانقسام والاقتتال الأهلي والتبعية المذلة.

لقد خلقت المنطلقات الخاطئة في التقييم، والأساليب المرتكزة إليها في المعالجة، التي اعتُمدت في التعاطي مع الحركة الاحتجاجية الشعبية بهدف إخمادها أو القضاء عليها، مناخات مؤاتية للغلاة في النظام، المرتبطين بقوى الفساد الكبرى والمؤتمرين بأمرها، لكي يُظهروا أسوأ ما عندهم من ضروب القمع والتنكيل ضد المحتجين تحت يافطة إحلال الأمن والتصدي لـ«المؤامرة الخارجية»، كما فتحت في الوقت نفسه، المجال أمام جميع القوى المتزمتة والمشبوهة والعميلة، والتي هي بالعمق الوجه الآخر للعملة ذاتها، لمحاولة امتطاء الحركة الشعبية، ومن ثم العمل على دفعها في مسارات خطِرة، وتحميلها شعارات لا تخدم غاياتها الحقيقية، وأخيراً وليس آخراً الإيعاز لبعض المحسوبين عليها لحمل السلاح، وهو ما تحول إلى ظاهرة فاقعة في الآونة الأخيرة، وإطلاق دعوات ناشزة لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بالثقافة الوطنية السورية والإرث الثوري التحرري للسوريين جميعاً..

وقد ترافق كل ذلك بلغط إعلامي، داخلي وخارجي، اعتمد اللغة الفئوية والتخوينية ومنطق التهويل والتهويش، فساهم في توسيع الهوة والفرز الوهمي وانقسام المجتمع بشكلٍ غير مسبوق بين «مؤيدين»» و«معارضين»، أخطر ما فيه أن قسماً منه يجري على أرضية الشحن الطائفي.. وقد أدى ذلك - بكل أسف- إلى نزيف سيل من الدماء دون أي مبرر، وتزعزع الثقة الحاد بين طيف واسع من الشعب السوري والنظام السياسي القائم، وإلى تفاقم الأزمة بصورة أوسع وأعمق، ما نتج عنه تدويل هذه الأزمة بصورة متزايدة بحجة حماية المدنيين، وهو ما بدأ بتصريحات «كلاسيكية» متوسطةٍ الشدة لبعض المسؤولين الأتراك والأمريكيين والأوربيين، ليتبعه سريعاً تدخل دبلوماسي متفاوت الحدة من بعض الأطراف الإقليمية والدولية على شكل نصائح وقحة ونشاط مشبوه لبعض سفراء الدول الرأسمالية الاستعمارية، واتصالات فجة مع بعض الأطراف المناوئة للنظام، واستضافة مؤتمرات ولقاءاتٍ لما يُعرف باسم «قوى المعارضة».. قبل أن يصل هذا التدخل مؤخراً إلى حملة إعلامية سياسية مسعورة، عربية وإقليمية ودولية، نحت باتجاه البدء بعملية سحب السفراء وراحت تفرض العقوبات بحق كبار المسؤولين السوريين والشركات والمؤسسات، العامة والخاصة، وتلوّح بالتدخل العسكري..

ولعل اللقاء التشاوري الذي انعقد بين ١٠- ١٢ تموز الماضي، كان الخطوة الجدية الوحيدة في هذه اللجة، كون الإحداثيات معقدة جداً بمعظمها بينما الحلول المعتمدة بسيطة وغير عميقة، وهذا ما يفرض الآن الارتكاز إلى الذهنية التي أنتجت هذا اللقاء بالسرعة القصوى، والأخذ بما انبثق عنه من توصيات وتنفيذها فوراً لأنها الضمان الوحيد لخلق المناخ المؤاتي للحوار الوطني الشامل، تجنباً لتفاقم الأمور بصورة أكبر ووصولها إلى مستوى أعلى من التعقيد بحيث لا يبقى من مخرج آمن يجنّب البلاد وشعبها ما لا تحمد عقباه، في ظل توالي التهديدات وتزايد احتمالات العدوان الخارجي، وفي ظل استمرار انسداد معظم القنوات بين الشعب والنظام.

إن تدارك هذا الوضع الخطير بات يتطلب اليوم، وعياً وطنياً وسياسياً كبيراً يدرك حجم الأزمة الوطنية القائمة وطبيعتها ونوع الحلول المفترضة لها، مثلما يدرك حجم المضاربات والتسويات السياسية الدولية الجارية، والتي قد تكون على وشك الحدوث، كما يحتاج إلى جهود حثيثة وجدية، موحدة وشاملة وخالصة الانتماء الوطني، في سبيل الإحاطة بحجم المخاطر التي تتهدد استقلال البلاد ووحدة أرضها وشعبها، وهذا بدوره يتطلب انعطافاً حاداً وفورياً نحو حلول سياسية تشاركية حقيقية، تنطلق في حوار وطني عميق وشفاف، وصولاً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ذات صلاحيات واسعة تضم جميع القوى الوطنية، الموالية والمعارضة، التي تهمها مصلحة البلاد ووحدتها واستقلال أرضها وقرارها، حكومة تحكم باسم الشعب ولا تُحكَم إلا به، وتأخذ على عاتقها إنجاز إصلاحات جذرية شاملة بهدف إخراج سورية من أزمتها، والمضي بها إلى الدولة القوية التنموية المقاومة القادرة على تحرير أراضيها المحتلة والحافظة لكرامة أبنائها، دولة التعددية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ■■

الشعب المصري يقول كلمته على أبواب سفارة العدو الصهيوني في القاهرة.. فما مصير «كامب ديفيد» وما أفرزته؟

سورية على مفترق طرق... ص ٧ ـ ٩

تخوفا من تظاهرات مليونية غاضبة..

«إسرائيل» تطالب سفيرها في عمان بالعودة فوراً

مع إغلاق تحرير هذا العدد أفادت إذاعة الكيان الصهيوني الرسمية أن سلطات الاحتلال أمرت سفيرها في عمان والعاملين في السفارة بالعودة إلى «إسرائيل» خشية تنظيم تظاهرات عنيفة معادية للكيان في الأردن.

وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية إن السفارة الإسرائيلية في عمان أغلقت قبل يوم من موعد إغلاقها الأسبوعي.

وذكرت صحيفة «هآرتس» من جانبها أن الأوامر صدرت عن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ووزير الخارجية افيغدور ليبرمان.

وأضافت الصحيفة أن نحو ٧٠ شخصاً تظاهروا الأربعاء أمام سفارة الولايات المتحدة في عمان واحرقوا العلمين الأمريكي والإسرائيلي.

ولكن مصادر أخرى أكدت أن عدد المحتجين تجاوز المائتين من تيار المتقاعدين العسكريين الأردنيين وناشطين سياسيين، في أول مسيرة أمام السفارة منذ نحو ربع قرن.

ورفع المتظاهرون، الذين قدموا من عمان ومحافظات أخرى، لافتات ترفض ما اعتبروها «خيانة للأردن» على أيدي من وصفوه بالتيار الصهيوني الأميركي الذي «يطالب بحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن»، بعدما كشف موقع ويكيليكس مؤخرا عن برقيات صادرة عن السفارة الأميركية في عمان، ، بشأن حوارات مع سياسيين أردنيين من أصول فلسطينية تتعلق بوضع الفلسطينيين في الأردن.

وجاء في اللافتات المرفوعة «فلسطين عربية من البحر إلى النهر»، و«لا للتوطين نعم لحق العودة»، و«التصدي للمشروع الصهيوأميركي واجب مقدس»، و«حسابنا مع خونة الأردن قريب».

وتعيش السفارة الإسرائيلية في الأردن أسوأ حالاتها، بعدما دعا ناشطون شباب إلى تنظيم مليونية، يوم الخميس ٢٠١١/٩/١٥، للمطالبة بإغلاقها.

وتغلق السفارة الإسرائيلية عادة يوم الخميس ليومين. ويبقى دبلوماسي واحد مع الحراس في السفارة خلال الإجازة الأسبوعية.

ويوم الجمعة الماضي قام متظاهرون غاضبون بمهاجمة سفارة «إسرائيل» في القاهرة. وأجلي السفير والعاملون في السفارة بصورة عاجلة في حين احتجز ستة من الحراس في المبنى وتدخلت وحدة من الجيش المصري لإجلائهم جوا. ■■

بلاغ عن رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

عقدت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعها الموسع الدوري في دمشق بتاريخ ٢٠١١/٩/١٠، ناقشت فيه بشكل معمق استمرار الأزمة الوطنية العميقة التي تعيشها بلادنا سياسياً واجتماعياً، كما ناقشت الوضع الدولي والإقليمي وازدياد مخاطر التدخل الدولي ضد سورية الذي تقوده قوى الإمبريالية، الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الصهيونية والرجعية العربية، بهدف إغلاق أية إمكانية للخروج الآمن من الأزمة، ووضع البلاد أمام مخاطر الحرب الأهلية، وبالتالي تهديد وحدة سورية أرضاً وشعباً.

أكد الاجتماع مجدداً على أن الحل الناجح للأزمة الذي لا بديل عنه، هو الإصلاح الجذري الشامل، فسورية وطناً وشعباً مستهدفة من الأعداء، وهم يستخدمون حتى الآن سلوك بعض النظام في حل الأزمة، وتباطؤه في عملية الإصلاح، ويدفعون الأمور باتجاه القلاقل الداخلية والفتنة الطائفية، وصولاً إلى استدعاء التدخل الخارجي بحده الأقصى.

كما توقف الاجتماع عند الدلالات الخطرة لتسمية الجمعة الفائتة بـ«جمعة الحماية الدولية»، واستنكرها أشد الاستنكار لأنها مؤشر خطير على استمرار أعداء الحركة الشعبية من كل شاكلة ولون في محاولة حرفها عن أهدافها، والتي على رأسها رفض كل أشكال التدخل الخارجي المباشرة وغير المباشرة.

ومثلما رفضنا كل أشكال العنف واستخدام القوة والرصاص الحي ضد المظاهرات السلمية، فإن المسؤولية التاريخية تجاه الوطن والشعب تقتضي منا مطالبة قيادات الحركة الشعبية ليس رفض التسليح فحسب، بل اقتلاع المسلحين الطائفيين الغرباء عنها من بين صفوفها حمايةً للوحدة الوطنية ووحدة البلاد عبر رفض وإدانة أية علاقة معهم.

أكد الاجتماع أن بداية المخرج الآمن للأزمة تكمن بالعودة إلى تنفيذ مقررات اللقاء التشاوري الذي انعقد في دمشق ما بين ١٠/ -١٢/ تموز الفائت دون إبطاء، وصولاً إلى انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل لإقرار مواضيع الإصلاح الجذري الشامل، سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً، للخروج من الأزمة ومنع استمرار سفك الدماء وتعزيز الوحدة الوطنية ومنع كل سيناريوهات التدخل الخارجي، وبالتالي فإن الحوار يفتح الطريق لانبثاق بنية سياسية جديدة أصبحت ضرورة وطنية عليا لا تقبل التأجيل، لما في ذلك من مخاطر جدية على وحدة الوطن أرضاً وشعباً، ولن يحل هذه المهام إلا حكومة وحدة وطنية قادرة على تنفيذ ما سيتمخض عنه مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

ناقش الاجتماع أهمية استمرار تعميق التحالف بين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة د. علي حيدر، والعديد من الشخصيات الوطنية والنقابية في إطار «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية» على قاعدة الثوابت والمهام الرئيسية الثلاثة: وطنيا واجتماعيا ـ اقتصادياً وديمقراطياً، وقرر المشاركة بشكل فعال في التحضير لمؤتمرها الأول الذي سينعقد قريباً.

كما اتخذ الاجتماع عدة قرارات حول المهام الملحة لكل أعضاء اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في الظروف العصيبة التي تمر بها بلدنا سورية، بما فيها عقد جلسة استثنائية للاجتماع الوطني التاسع حتى أواسط تشرين الأول القادم.

دمشق - ٢٠١١/٩/١٠

■■

بصراحة

الأصوات النقابية الناشزة!!

◄ عادل ياسين

الحراك الشعبي الواسع بشكليه: الاحتجاجي في الشارع، أو السياسي الذي يدور بين القوى السياسية والمجموعات والأفراد، وحتى في كل بيت، هذا الحراك الجديد في شكله ومضمونه، وغير المسبوق في تاريخ سورية المعاصر، لعب دوراً أساسياً في الفرز الحاصل داخل النظام والمجتمع، حيث فتح المجال أمام بداية حدوث اصطفافات واضحة على أساس رؤية كل طرف من الأطراف الداخلة في الحراك حول كيف سيكون مستقبل سورية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، نتيجة لهذا الحراك الدائر الآن.

لقد أوضحت الوثائق الصادرة عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين منذ عام ٢٠٠٠ وإلى الآن، واستناداً لرؤيتها السياسية وللقاعدة المعرفية لآليات الصراع، عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وقوانينه، وخاصة استشراف الخط السياسي للأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها الكارثية على الشعوب، أن استراتيجية الإمبريالية الأمريكية وحلفائها للخروج من الأزمة العميقة - وفقاً للاستراتيجيات والتنظيرات لعلماء السياسة والاقتصاد الإمبرياليين- لا مخرج منها إلا بالحرب، والاستيلاء على خزان النفط الكبير التي ستتحكم عبره، إن نجحت تلك المخططات، باقتصاديات العالم، وخاصة تلك الدول التي أصبحت منافساً اقتصادياً لها، لذا فإن الإمبريالية وحلفاءها الداخليين يسَعون لتفجير بؤر التوتر، وجعل هذه المناطق ساخنة، لتتمكن الإمبريالية الأمريكية من التدخل وفرض هيمنتها ووضع يدها على مصادر الطاقة، كما فعلت في العراق وليبيا، والحبل على الجرار. ومن ضمن التنبؤات الهامة التي أبرزها الخط السياسي للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أيضاً، تنامي دور الحركة الجماهيرية واستعادتها لنشاطها وفاعليتها كأحد أشكال الرد على السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تم تطبيقها وتفعيلها عبر المؤسسات المالية والسياسية الرأسمالية، حيث جرت أوسع وأعمق عملية إفقار ونهب للشعوب، ولم تسلم منها حتى الشعوب الأوروبية التي بدأت تأخذ زمام المبادرة في مواجهة النهب الذي تمارسه ضدها حكوماتها لمصلحة قوى رأس المال.

إننا في سورية لا نخرج عن ذاك السياق الذي سارت به السياسات الاقتصادية الليبرالية، حيث عمقت الفقر، وفاقمت أزمة البطالة وغيرها من الأزمات، ما أوصل المجتمع لحالة لم يعِد فيها قادراً على تحملها أو التعايش معها، وكنا نحذر دائماً عبر «قاسيون» من مخاطر السياسات التي تسير بها الحكومة وفريقها الاقتصادي، وأن ذلك سيؤدي إلى الاحتقان وتفجر الأوضاع بحيث لا يعود بالإمكان احتواؤها والسيطرة عليها، أو معرفة نهاياتها. وكنا نقول أيضاً إنه لابد من مواجهة تلك السياسات ومقاومتها وصولاً إلى إسقاطها كلياً، ومواجهة النهب الواسع الحاصل بسببها، مؤكدين أن ذلك سيخلق الموارد الضرورية من أجل تحقيق نسب نمو مرتفعة تؤمن التنمية الضرورية لحل تلك الأزمات عبر آجال زمنية محددة، ولكن لا حياة لمن تنادي، فوقع الفأس بالرأس، وأصبح الحراك الشعبي السلمي المنادي بالحقوق التي نُهبت منه أمراً واقعاً، وبات من الضروري إنقاذاً للبلاد الاستجَابة لهذه الحقوق المشروعة، الاقتصادية والسياسية، فالحراك الشعبي لم يعد قابلاً للعودة إلى الوراء، ولكن الكثيرين لم يقتنعوا بعد بضرورة التغيير عبر الحوار الواسع بين أطياف المجتمع، وأن الحوار هو الوسيلة الوحيدة التي ستؤدي إلى تحقيق مصالح الشعب السوري، والحفاظ على سورية كوحدة جغرافية واحدة، وعلى الوحدة الوطنية للشعب.

إن بعض النقابيين لم يقتنعوا بعد عبر تجربة الستة أشهر الماضية من عمر الحراك الشعبي، أنه لابد من إصلاحات جذرية وسريعة سياسية واقتصادية، وأنه بدلاً عن ذلك، كما يطرحون، لابد من تشديد القبضة الأمنية والضرب بيد من حديد لإنهاء الحراك الشعبي السلمي، ولا حل غير ذلك. وامتداداً لهذا الموقف، فهم لا تتسع صدورهم لسماع أي رأي آخر يُطرَح في الساحة من أجل حل آمن للأزمة العميقة التي تمر بها بلادنا، مطالبين بإسكات تلك الآراء والمواقف والصحف التي تعبر عن الموقف الوطني الضروري الذي يرى بعمق مخاطر تلك الطروحات والمواقف، ليس على الحراك الشعبي الاحتجاجي أو السياسي فقط، بل على سورية أرضاً وشعباً.

إن الحركة النقابية في سورية، تضم في صفوفها العمال السوريين، المنضويين بأحزاب، أو المستقلين الذين لا ينتمون لأحزاب، وبالتالي فإنه لا يمكن لحزب واحد، أو عدة أحزاب، أن يهيمنوا على قرار الحركة النقابية، وتجييش أعضائها باتجاه قمع الحركة الشعبية الاحتجاجية والسياسية، لأن ذلك ليس من مهمات النقابات التي ناضل عشرات الآلاف من العمال المنضوين تحت لوائها من أجل أن تكون منظمة مدافعة عن حقوق الطبقة العاملة السورية الاقتصادية والسياسيَة، وخاصةً ونحن نرى ما فعلته السياسات الاقتصادية الليبرالية بحقوق العمال ومكاسبهم، لدرجة أنهم أصبحوا يتعرضون للتسريح التعسفي بالمئات، بل وبالآلاف، دون أن يجدوا من يقف معهم ويدافع عن حقهم بالعمل الدائم وزيادة أجورهم وتعويضاتهم.

إن تلك الأصوات النشاز، التي تظهر هنا أو هناك في الحركة النقابية، لا مستقبل لها، وسيلفظها العمال مهما حاولت رفع صوتها منادية بمزيد من القمع للحراك الشعبي، وبمزيد من التضييق على القوى الوطنية الحقيقية، فمستقبل سورية أصبح مرهوناً بنجاح الحراك الشعبي السلمي، والقوى الوطنية والشريفة في الانتقال بالبلاد نحو الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ■■

في التقرير الاقتصادي لاتحاد عمال دمشق..
ضرورة إعادة النظر بتعديل القانون /١٧/

تبدأ يوم الأحد القادم في دمشق أعمال الدورة العادية العاشرة للمجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال، حيث يناقش أعضاء المجلس على مدار يومين جدول أعمال حافل بالبنود والقضايا، ومن بينها عرض تقرير المكتب التنفيذي للاتحاد العام عن أنشطته في فترة ما بعد الدورة العادية الماضية للمجلس في مختلف المجالات وعلى الصعد كافة.

كما يتضمن جدول أعمال المجلس عرض تقارير الاتحادات المهنية واتحادات عمال المحافظات، ومن تقرير اتحاد عمال دمشق أخذنا بالجانب الاقتصادي منه الذي جاء فيه:

«لوحظ في الشهور الأربعة الأولى من الأحداث التي جرت في سورية ارتفاع شديد في أغلب السلع وخاصة المقننة منها كالسكر والزيت، وذلك نتيجة غياب الرقابة التموينية عن الأسواق الأمر الذي أدى إلى جشع وتحكم بعض التجار بالسوق وسياسة العرض والطلب. ونتيجة لذلك انخفضت القيمة الشرائية لليرة السورية، وحدث انخفاض لسعر الصرف أمام العملات الأجنبية. إلا أنه وبسبب الوعي الشعبي في سورية ودعم بعض الدول الصديقة (إيران، روسيا، الصين) استقر سعر الصرف الليرة السورية نسبياً.

وتتلخص معظم المطالب العمالية في هذه المرحلة بما يلي:

دراسة واقع الشركات المتوقفة والمتعثرة، التي تعاني من عدة مشاكل منها صعوبة التسويق. وإحداث مديريات تسويق في كل شركة من شركات القطاع العام الصناعي تضم عناصر مؤهلة من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية.

بالإضافة إلى ربط الخطة الإنتاجية بالتسويق، وتحديث وتطوير الآلات المستخدمة في القطاع العام ومن خلال استبدالها بخطوط إنتاج حديثة تواكب التطور، وإلغاء هيمنة المؤسسات العامة على الشركات العامة التابعة لعمل القطاع العام الصناعي ومنح هذه الشركات الاستقلالية المالية والإدارية.

ضرورة إعادة النظر بالقوانين والأنظمة التي تحكم كلاً من القطاعين العام والخاص بما يحقق مصالح العمال وارباب العمال وتحسن الوضع المعاشي للعمال، وفتح سقف الملاكات العددية في الشركات والمؤسسات العامة بما يضمن خلق فرص عمل جديدة للتقليص من نسبة البطالة.

التأكيد على إعادة منح تعويض طبيعة العمل الفني التخصصي لخريجي المعاهد المتوسطة والثانويات والمعينين بعد عام ١٩٨٦. وتشميل كافة العاملين بالضمان الصحي، علماً بان مشروع التأمين الصحي أثبت فشله على أكثر من صعيد، ورفع قيمة التعويض العائلي بما يتناسب والوضع المعيشي.

أما في مجال العمل بالقطاع الخاص فقد ركز التقرير الاقتصادي للاتحاد على ما يلي:

ضرورة إعادة النظر بتعديل القانون رقم /١٧/ لعام ٢٠١٠، الخاص بعمال القطاع الخاص أو تعديله ليضمن مصالح العمال وأرباب العمل. وتطبيق زيادة الرواتب والأجور والمنح التي يصدرها السيد رئيس الجمهورية على عمال القطاع الخاص.

التأكد من عدم تطبيق القانون رقم /١٧/ لعام ٢٠١٠، في كثير من منشآت هذا القطاع، وخاصة فيما يتعلق بالبت في القضايا العمالية من قبل المحكمة العمالية، وضرورة وضع تعليمات تنفيذية لهذه المحكمة، لعدم توفر الكادر الإداري لدى وزارة العمل لتطبيق أحكام هذا القانون، خاصة مفتشي العمل.

ضرورة إنهاء الوضع المتعلق بقانون التأمينات الاجتماعية خاصة المادة /٥٨ ـ ٥٩/ المتعلقة بنهاية الخدمة والتعويضات، وإصابات العمل في المهنة، واستثناء العاملين في المنشآت السياحية من أحكام مكاتب التشغيل والدور لخصوصية المهنة.

ضرورة تنظيم عمال القطاع الخاص، ونقلهم من القطاعات غير المنظمة إلى القطاع المنظم عن طريق النقابات لتكون مرجعاً للعمل ولأرباب العمل على حد سواء، وتخصيص عمال القطاع الخاص بالسكن العمالي أسوة بعمال القطاع العام.

ضرورة استثناء العاملين في المنظمات الشعبية، ودار البعث من المادة /٥٨/ الفقرة /ب/ من قانون التأمينات الاجتماعية، لاسيما في المجالات المتعلقة بالترفيعات والزيادات الدورية التي تصدر بمراسيم، وتخفيض رسوم تسجيل أبناء العاملين في جامعة دمشق والتعليم المفتوح والموازي أسوة بأبناء المدرسين.

تدني نسبة رواد المطاعم والفنادق ومهنة صناعة السياحة بسبب الوضع الراهن الذي يمر به الوطن، مما أدى إغلاق بعض المطاعم، وتخفيض عدد العمال، ومنح البعض الآخر إجازات بدون أجر، والبعض الآخر خفض ساعات الدوام.

ترهل إداري ومهني وفني في وزارة السياحة منذ استلام السيدة الوزيرة مهامها، مما أدى إلى هيمنة المعاونين والمدراء على الوزارة لتنفيذ رغباتهم الخاصة بكل حرية، وأدى ذلك إلى تراجع في عمل الوزارة بالرغم من وجود صلاحيات كبيرة وواسعة للحكومة للوزارة الحالية، لمعالجة أمور الوزارات وأعمالها». ■■

تثبيت المؤقتين في التأمينات الاجتماعية

الانتهاء من دراسة الطلبات المقدمة من العاملين المؤقتين لديها، هي من ضمن الخطوات الهامة التي تقوم بها الآن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث رفعت هذه الطلبات إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية، وذلك بناء على المرسوم التشريعي رقم ٦٢ للعام ٢٠١١، القاضي بتثبيت العمال المؤقتين في الدولة خلال مهلة لا تتجاوز السنة من تاريخ صدور المرسوم. وقد أوضحت المؤسسة أن ٢٤٠ عاملاً من جميع الفئات في المؤسسة وفروعها في المحافظات سيستفيدون من مرسوم التثبيت.

وكان المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ ٥-٦-٢٠١١ اشترط أن يكون العامل قائماً بعمل ذي طبيعة دائمة، وأن يكون قد مضت على استخدامه سنتان على الأقل في العمل ذي الصفة الدائمة في الجهة العامة الجاري استخدامه لديها، باستثناء شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة، حيث يشترط أن يكون مضت على استخدامه مدة لا تقل عن أربع سنوات.

فهل تقوم باقي الشركات والمؤسسات العامة بدراساتها وتثبت عمالها المؤقتين، أم أنها ستعتمد سياسة الخيار والفقوس في التثبيت كما في كل مرة؟. ■■

في تطبيق مرسوم زيادة الرواتب بالقطاع الخاص
قادري: مراقبة تطبيق القانون يقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام٢٠١١ والقاضي بزيادة الرواتب، توسم العمال خيراً لما تركه المرسوم من ارتياح في الوسط العمالي وخاصة للعاملين ضمن القطاع العام، لكن العمال في القطاع الخاص ترك أمرهم تحت رحمة أرباب العمل دون إجراء أية تغيرات كبيرة لمصلحتهم إلا من خلال الإشارة الوحيدة في المرسوم التي تناولت الحديث عن العاملين في القطاع الخاص، وذلك عبر المادة الثالثة منه، والتي نصت على رفع الحد الأدنى من الأجور، على الرغم من معرفة الجميع بما فيها وزارة شؤون الاجتماعية والعمل، أن أجور العمال في القطاع الخاص تحت سيطرة أرباب العمل شئنا أم أبينا دون وجود أي رادع لهم، وعلمهم أن معظم العاملين في القطاع الخاص أو شريحة واسعة منهم غير مسجلين لدى التأمينات وهو ما يدعو أرباب العمل إلى استخدام التسريح التعسفي بطريقة غير مبررة وذلك لعدم وجود بند خاص بزيادة الرواتب في هذا القطاع أسوة بالقطاع العام.

رئيس اتحاد عمال دمشق جمال قادري أكد أن «شريحة واسعة من العمال استفادت من صدور المرسوم رقم ٤٠ والذي حدد السقف الأدنى من الأجور، وقد تصل إلى ٨٠٪، حيث أن الشريحة الأوسع من عمال القطاع الخاص موزعين على الورش الصغيرة والمطاعم ومحطات الوقود والمتاجر، إضافة لشريحة لا بأس بها تعمل بالقطاع الصناعي والتجاري ورواتبهم لا تذكر أحيانا أمام مخاطر طبيعة عملهم».

وأضاف القادري أن «مراقبة تطبيق القانون يقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهي ما زالت عاجزة عن المراقبة بشكل دقيق بسبب نقص الكوادر التفتيشية لدى الوزارة، وأن العدد الموجود حالياً من المفتشين لا يذكر أمام حجم العمال على مستوى القطر، وهم بحاجة لملاك تفتيشي لا يقل عن ألفي مفتش للقيام بعملهم بالشكل الأمثل».

وحول إلزام أرباب العمل برفع أجور العمال في القطاع الخاص لفت رئيس اتحاد عمال دمشق إلى أن «طلب الزيادة لرواتب القطاع الخاص مصطدم بمشكلتين الأولى أنه لا يوجد أساس قانوني في قانون العمل الجديد لفرض زيادات على أرباب العمل، والثانية ناتجة عن الظروف المستجدة بواقع القطاع الخاص نفسه». ■■

في شركة أسمنت عدرا..
العمال يستغيثون من أجل إنقاذهم وإنقاذ الشركة معاً

رفع العاملون في شركة أسمنت عدرا كتاباً إلى اتحاد عمال دمشق عن طريق مكتب نقابة عمال صناعة الأسمنت والبورسلان والأترنيت يشرحون فيه الأوضاع الاقتصادية التي وصلت إليها الشركة، مطالبين في كتابهم العمل لإنقاذ الشركة من خلال مقترحات قدموها.

وقال العمال في مذكرتهم: لوحظ في الآونة الأخيرة (عدم الاستمرارية بشكل جيد، والتسيب الكبير من جانب بعض المهندسين، وعدم المتابعة مع الورش المختصة في أعمال الصيانة، علماً بأن هذه التوقفات معظمها يعود للنقاط التابعة للصيانة في الشركة وليست للعقود الخارجية والداخلية).

ومن خلال ما تقدم خلصوا إلى ما يلي: (إعادة دراسة توزيع المهندسين في جميع الأقسام مع تفعيل كل المهندسين والفنيين. وإلغاء قسم الدراسات وتحويله إلى مكتبة فنية. نظراً لتجمع عدد كبير من المهندسين والفنيين).

كما دعوا إلى (تنظيم العمل لمراقب عام الواردية مع مهندس ميكانيك مع تواجد عناصر الميكانيك «الواردية والمكلفين» في مكان محدد).

وشددوا على (ضرورة رفع تقرير يومي من جانب مراقب عام واردية عن الأعمال التي نفذت خلال عمل الوردية مع مهندس الميكانيك للمدير العام ليقوم بدوره إلى تحويله إلى الجهات المختصة، وفصل المرآب عن المشغل الميكانيكي).

وبينوا وجوب (إعادة تجميع عمال الصيانة ضمن ورشاتهم في بناء المشغل الميكانيكي (ورشة علب السرعة، ورشة الميكانيك، ورشة..... إلخ). وذلك (لتسهيل وإنجاز الأعمال بالوقت المحدد)، و(إعادة تجميع عمال الأفران الانتاجيين في مكان مخصص للواردية).

وختموا مذكرتهم بالتأكيد على ضرورة (العمل على إزالة كل الغرف المتواجدة أمام وجوانب المشغل الميكانيكي، وإزالة كل الأجهزة التلفزيونية والصحون اللاقطة في كافة أقسام الشركة وترحيلها إلى خارج الشركة، والتأكيد بعد الانتهاء من أعمال الصيانة أن تزال كل المخلفات من الورش المختصة كل حسب اختصاصه).

كما أكد العمال أنه في الفترة الأخيرة لوحظ صرف مبالغ كبيرة على أعمال التنظيف، ومن خلال الجولات التي قام بها المتابعون تبين أن هذه المبالغ لا تتناسب مع حجم الأعمال المنفذة حيث يوجد تراكم للمواد في الأقسام، ولوحظ وجود مواد متراكمة بين السيلو ومطاحن المواد في خطي المدار الأول والثاني، الأمر الذي يحتم بضرورة العمل على إزالتها، وإعادة هيكلة عناصر قسم الكهرباء.

ودعا العمال الإدارة لأن تقوم بإعادة النظر في تشكيل اللجان حسب الأنظمة والقوانين (لجنة مشتريات، لجنة قبان، لجنة مناقصات..... إلخ) حيث البعض منها أخذت صفة الديمومة في هذه اللجان دون أي تغييرات أو تبديلات، وتحديد موعد لعقد مجلس إنتاجي.

كما لوحظ وجود أعشاب يابسة حول الكازية ومبنى الإدارة، مما يعني المطالبة بالعمل على تفعيل دور الزراعة وإزالة المزروعات اليابسة، وتقليم الأشجار وزراعة مدخل الإدارة وخلفها لتلطيف الأجواء قليلاً وتخفيف التلوث على العاملين جراء استنشاقهم الهواء الملوث بسبب الهباب المتصاعد من الأفران، وإعادة هيكلية وتنظيم دائرة الشؤون الإدارية من (مستوصف، مقسم) على أن تأتي لمصلحة العمال.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو: ترى من مصلحة مَن القضاء على هذه الشركة الوطنية؟ ولماذا لم يتدخل وزير الصناعة حتى اللحظة في حل كل هذه القضايا، ومحاسبة المقصرين منهم؟.

■■

سياسة المكيالين منهج الحكومة بالتعامل مع مواطنيها.. والقانون يفرض العكس!

«سويت» لكبار المتهربين بوزارة المالية.. والمغريات شجعتهم على زيادة تهربهم

◄ حسان منجه

سياسة الكيل بمكيالين في التعاطي، اعتاد عليها الناس في السياسة الدولية المحكومة بالعقلية الرأسمالية، وباتت جزءاً من الثوابت في التعامل بين الدول، وذلك تبعاً لاختلاف درجات الصداقة أو العداء المبنية على المصالح، إلا أن التعاطي المزدوج مع مواطني بلد ما من جانب حكومتهم على أساس هذا المعيار، هو ما لا يمكن تفهمه، خصوصاً إذا ما كان كلا الطرفين قد خالف القانون وتجاوزه..

أبسط أمثلة الازدواجية في التعامل من جانب الحكومة، والجهات التنفيذية مع السوريين، هو التعامل مع مخالفتين بطريقتين مختلفتين، الأولى، التخلف عن سداد فاتورة الكهرباء لعدة أشهر من جانب أحد المواطنين لأسباب تتعلق بضيق ذات الحال، والأخرى تهرب تاجر كبير من سداد مستحقاته الضريبية لأعوام عدة نتيجة الجشع..

حجم خسائر الدولة في المخالفة الأولى لا تتجاوز ١٠ – ٢٠ ألف ليرة، وهي في حال الامتناع عن دفع فاتورة الكهرباء لعدة دورات متتالية، وفي هذه الحالة، تتفنن وزارة الكهرباء في حساب فاقدها التجاري، وتكون قادرة على تحديده بالرقم الدقيق، وتعلن عنه في كل مناسبة، وتعتبره أساس مشكلة الخسائر الحاصلة في مؤسسة الكهرباء، وتطالب الجهات التنفيذية المعنية بالتصرف، وكثيراً ما يتم قطع الكهرباء عن المنازل المخالفة لعدد من الدورات لمعاقبتها على عدم التزامها بدفع مستحقات الدولة، وهذا حق من حقوق الدولة بالطبع، أي بالمحصلة من حقوق الشعب ويجب تحصيله، ونحن بالطبع من الرافضين لهكذا نوع من التخلف عن السداد..

أما في حالة التهرب الضريبي للتجار وللمنشآت الكبرى عن سداد الضرائب المستحقة على أرباحهم، نجد أن للدولة تعاطياً أكثر تمييزاً عن سابقتها، فأرقام التهرب الضريبي تتجاوز عشرات الملايين سنوياً، وهذا يعني أن تهرب تاجر واحد عن الدفع يوازي بالمحصلة المادية امتناع ألف منزل عن سداد فاتورة الكهرباء، إن لم يكن أكثر من ذلك..

أما بالنسبة لوزارة المالية، فنجدها حذرة في تقديم أرقام التهرب الضريبي الإجمالي في البلد، وخصوصاً المتهربين الكبار، وتعمل بشكل متعمد على عدم تقديم رقم حقيقي أو تقريبي لحجم التهرب الحاصل، وهي ذاتها التي أعلنت منذ عامين تقريباً الـ ٢٠٠ مليار ليرة كرقم تهرب ضريبي، ثم «عضت أصابعها ندماً» على إعلانها لهذا الرقم، وحاولت مراراً التملص منه كرقم صادر من قبلها، وهي إلى اليوم لا تسعى لتقديم أي رقم معتمد عن هذا التهرب على الرغم من كونه مشكلة اقتصادية كبرى تمتد لعشرات السنوات إلى الوراء..

وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من ضياع المليارات من مستحقات الخزينة العامة، والتي تجبر -بحكم الدفاتر الوهمية- على أن تبقى «ابن الخزينة الضال»، لتصل بذلك أرباحاً مزيفة برائحة وطعم الفساد إلى جيوب التجار ومن في صفهم..

وأمام كل هذا، لا تجد وزارة المالية وسيلة لردعهم إلا بتقدم التسهيلات، والإعفاء من غرامات التأخير، والهدف حثهم على سداد ما تهربوا منه، وتخصص لهم وزارة المالية «سويت» في أحد طوابقها لكبار المكلفين المتهربين، وهو أشبه بفندق خمس نجوم، لكي ترتاح نفس التجار الذين أرادوا «التكرم» على الدولة وخزينتها العامة، ودفع ما تخلفوا عن سداده في الماضي..

التعاطي يتم على أسس مزدوجة، وهذا يدفعنا للتساؤل: أليس الاثنان يصنفون –قانوناً– في خانة المتخلفين عن سداد مستحقات الدولة؟! ومن منهم هو الأكثر تأثيراً على الاقتصاد ويتسبب بالأضرار الكبيرة له، هل من يتهرب بعشرة آلاف أم ذاك الذي يبتلع في جيبه عشرات الملايين ولو على حساب الخزينة العامة؟! ألا يعتبر هذا التعاطي المزدوج أحد مشجعات التجار على زيادة تهربهم؟! ونحن نعلم أن التاجر سيبقى متهرباً من دفع ما للدولة وخزينتها من مستحقات حتى لو فرضت عليه ضريبة من الجمل أذنه، وبما لا يتعدى الواحد بالمئة..

قضية التهرب لا علاقة لها بحجم ما يفرض عليهم من ضرائب، ولا بادعائهم الدائم بالإرهاق من حجم هذه الضرائب، وإنما لكونه تربى على ثقافة التهرب الضريبي، واعتاد على ممارستها، والتفنن في التهرب منها، وهذه الثقافة هي التي تمنعه من الالتزام اليوم بسداد مستحقات الدولة..

فإذا لم يجد التاجر الرادع الحقيقي الذي يرغمه على سداد تهربه الضريبي، فإنه لن يلتزم بدفعها مؤكداً، فلا التسهيلات ولا الإعفاءات تغري المتهربين ضريبياً، وذلك لسطوة ثقافة التهرب التي تمتلكهم على تعاملاتهم، وخاصة مع الدولة..

■■

خارطة الإنفاق تعكس حقيقة توزيع الثروة...

الزيادة الاسمية لحصة الفرد دليل تراجع عدالة توزيع الدخل بيّن السوريين

◄ ح.منجه

مؤشرات قد توحي لقارئها بأن هناك تطوراً إيجابياً يحصل بهذا الاقتصاد أو ذاك، ولكنها في الغالب هي مجرد أرقام لا تعبر عن شيء إيجابي بالضرورة، وأخر هذه المؤشرات والإحصاءات، هو تقرير التنافسية العالمي ٢٠١١-٢٠١٢ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تناقلته مواقعنا المحلية على مبدأ (قص ولصق) تحت عنوان «حصة المواطن السوري من الناتج المحلي ترتفع إلى ٢٨٧٧ دولار»، دون أن تكلف هذه المواقع نفسها التعليق على الخبر، ولو بكلمة واحدة، وهذا ما يوحي للقارئ بأن الغنيمة الضائعة قد التقت، وبأن همومه المعيشية قد بدأت بالزوال بعد هذه النتيجة المفاجئة..

ما الذي يعنيه وصول حصة الفرد من الناتج المحلي إلى هكذا رقم؟! وهل يحصل أغلب السوريين عليه أو على ربعه بالحد الأعلى؟! وماذا يعني عدم حصولهم من هذا الجمل إلا على أذنه، ألا يعكس ذلك ذهابه إلى جزء أصغر من السوريين هو المسيطر على الثروة ومنابعها، مما يعني، وأمام هذه الزيادة الاسمية في حصة الفرد، أن فجوة عدم عدالة توزيع الدخل في سورية تتعمق، وتأخذ في الاتساع؟!

إذا ما اعتمدنا الرقم الدولي هذا (٢٨٧٧ دولار) كحصة نظرية للمواطن السوري من الناتج المحلي الإجمالي، وأضفنا ما أضفنا إليها خمسة أمثالها، لنحصل من خلالها على حصة الأسرة السورية من الناتج المحلي، معتبرين أن متوسط حجم الأسرة السورية هو ٥ أشخاص، فإننا نصل، إلى أن الحصة النظرية للأسرة السورية من الناتج المحلي – وفق هذا التقرير الدولي– تبلغ ١٤٣٨٥ دولار سنوياً، أي أن متوسط حصة الأسرة شهرياً يجب أن تكون ١١٩٩ دولار، والتي تعادل ٥٦٣٤١ ليرة سورية، ولكن ما هي القيمة الحقيقية التي تحصل عليها أغلب الأسر السورية من هذا الناتج؟!

وبالرجوع إلى المسح الأخير لدخل ونفقات للعام ٢٠٠٩، الذي لا يفصله عن أرقام التقرير الحالي سوى عام واحد، على اعتبار تقرير التنافسية هو وفقاً لأرقام العام ٢٠١٠، أي أن الإنفاق والدخل لم يتغير إلا بشكل طفيف، وهذا يعني أن لا تغيّر حقيقياً قد حصل في عملية توزيع الثروة بالمحصلة، ومن خلال المسح الرسمي، نجد أن متوسط إنفاق الشريحة الأولى من السكان (الأقل إنفاقاً وتعادل ١٠٪ من مجموع السكان) لا يتعدى ١١٢٠٨ ليرة سورية شهرياً، أي أن هذه الشريحة لا تحصل إلا على ١٩,٨٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بالطبع رقم وسطي، لاختلاف حجم الأسرة، ولتفاوت إنفاق أفراد هذه الشريحة ذاتها أيضاً..

–الشريحة الثانية، نجد أن متوسط إنفاقها الشهري يبلغ نحو ١٥٧٢٥ ليرة سورية، وهذا يعني أنها لا تحصل في أخر المطاف إلا على ٢٨٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي..

– الشريحة الثالثة، متوسط إنفاقها الشهري يبلغ نحو ١٨٦٥١ ليرة سورية، فهذه الشريحة لا تحصل في النهاية إلا على ٣٣٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي..

– الشريحة الرابعة، يبلغ متوسط إنفاقها الشهري نحو ٢١٤٠٦ ليرة سورية، وهذا يعني أنها لا تحصل في المحصلة إلا على ٣٨٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي..

– الشريحة الخامسة، متوسط إنفاقها الشهري يبلغ نحو ٢٤٢٠٣ ليرة سورية، وهذه الشريحة من الأسرة السورية لا تحصل في النهاية إلا على ٤٣٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي..

– الشريحة السادسة، متوسط إنفاقها الشهري يبلغ نحو ٢٧٣٣٢ ليرة سورية، وهذا يعني أنها لا تحصل سوى على ٤٨,٣٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي..

– الشريحة السابعة، لا يتعدى متوسط إنفاقها الشهري ٣٠٩١٩ ليرة سورية، وهذا يعني عدم حصولها إلا على ٥٤,٨٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي..

– الشريحة الثامنة، نجد أن متوسط إنفاقها الشهري يبلغ نحو ٣٥٩٨١ ليرة سورية، وهذا يعني أن هذه الشريحة من الأسرة السورية لا تحصل في أخر المطاف إلا على ٦٣,٨٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي..

– الشريحة التاسعة، يبلغ متوسط إنفاقها الشهري نحو ٤٤٢٥٧ ليرة سورية، وهذا يعني حصولها في النتيجة على ٧٨,٥٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي..

– الشريحة العاشرة، متوسط إنفاقها الشهري يبلغ نحو ٧٨٦٨٠ ليرة سورية، وهذا يعني حصولها في أخر المطاف على ١٤٠٪ من حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن هذه الشريحة التي تمثل الـ١٠٪ الأغنى في سورية، قد حصلت على ما يفوق حصتها المفترضة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١,٥ مرة، وذلك على حساب الشرائح الأخرى التي لم تحصل على ما يكفي احتياجات معيشتها..

فـ٦٠٪ الأفقر من الشعب السوري حصلوا –بتفاوت حصصهم– وفق بيانات الإنفاق الرسمية على ما يقل عن ٥٠٪ من حصتهم المفترضة من الناتج المحلي، وهذا ما جعل إنفاقهم أخفض من متوسط الإنفاق المطلوب، واللازم لتأمين الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للأسرة الواحدة..

هذا الإنفاق المتدني مقارنة بالمطلوب لهذه الشرائح الست مقارنة بالإنفاق الذي تعدى الحصة النظرية للأسرة وللفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يبيّن حجم التفاوت الكبير في توزيع الثروة بيّن السوريين، والذي يعكسه الإنفاق بشكل جزئي، إن لم نقل أن خارطة الإنفاق هي صورة حقيقية لواقع توزيع الثروة في البلد..

■■

مطبات

فصام إصلاحي

◄ عبد الرزاق دياب

... وعلى غير العادة سارعت رئاسة الوزراء لنفي ما تناقلته وسائل الإعلام من تفسيرات حول تعميمها رقم ١٢٥٦٢ تاريخ ٢٠١١/٩/٦ والذي تقرر في جلستها المنعقدة باليوم نفسه وجاء فيه: (السيد وزير...التعميم على العاملين في وزارتكم والجهات التابعة لها كافة بعدم الإدلاء بأي تصريح صحفي يتعلق بعمل وزارتكم والجهات التابعة لها إلى أية جهة كانت إلا من قبلكم بالذات، أو ممن ترتؤون تفويضه بذلك).

ورأت الحكومة في نفيها (أن الكتاب إجراء تنظيمي يهدف إلى توحيد الرؤية لدى كل جهة وإيجاد مرجعية محددة تمتلك المعلومة الدقيقة، وتقدر أهميتها وحساسيتها ولاسيما ما يتصل منها ببعض القضايا الاقتصادية، وانعكاساتها في هذه المرحلة حيث تتعرض سورية لمؤامرة خارجية تعمل فيها بعض وسائل الإعلام المغرضة على تشويه الحقائق وتزويرها لزعزعة أمن سورية واستقرارها).

نعم من حق الحكومة أن تتحسب لما يحاك، وأن تحدد مرجعية تمتلك المعلومة الدقيقة، ولكن ملاحظات الإعلام الرسمي أو الخاص، والانتقادات التي وجهت للقرار من جانب إعلاميين ومؤسسات إعلامية لم تكن من باب عدم إيمانها بخطورة المرحلة، بل جاء من خلفية المعاناة التي تعترض عمل الصحفي في القضايا المحلية، وتواصله مع المؤسسات والدوائر والوزارات في شؤون تتعلق بأوضاع المواطنين، أو قضايا حساسة تلامس ما يجري من فساد، وهذا ما اعترضته طوال عقود بيروقراطية التعامل، والحجاب الذي يفصل بين الصحفي والمؤسسات الحكومية والذي يسمى المكاتب الصحفية، والتي في أغلبها يديرها موظفون ينفذون بحرفية ما يقال لهم، ومهمتهم تعطيل عمل الصحفي وإدخاله في زواريب ومكاتب لا نهاية لها.

ويضيف المصدر الحكومي: (بالنسبة لقضايا العمل اليومي وخطط وبرامج الوزارات والجهات التابعة لها فإنه لا يوجد ما يمنع أبداً من تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات والبيانات التي تحتاجها، ولا يوجد ما يمنع من إعطاء التصريحات المتعلقة بها حسب اختصاص هذه الجهات فيما يطلب منها، وذلك تعزيزاً لعلاقة وثيقة من التكامل والشفافية والمشاركة في المسؤولية الوطنية بين الجهات التنفيذية ووسائل الإعلام..).

وهنا من وحي التجربة.. لماذا كانت إجابة أغلب المدراء على قضايا تتعلق بعمل مديرياتهم دائماً: أريد موافقة الوزير، وعندما يتجرأ أحدهم ويتبرع بإجابة إما أن يُوبخ، أو يطلب من الصحفي أن ينشر المعلومة دون أن ينسبها له.

لماذا كانت أغلب القضايا الاجتماعية وخصوصاً تلك المتعلقة بالبلديات لا تلقى أي صدى عند السادة المحافظين فقط لأن المكتب الصحفي (نام على القصة) بسبب هاتف من رئيس البلدية مشفوعاً بظرف مختوم.

وفي جانب آخر يتعلق بالحكومة وتعميماتها التي ينفذ منها ما يخدم البعض، وأما ما يخدم الصالح العام لا ينفذ بل يصنّف كورقة في مصنف (تعميمات حكومية).. ومثال على ذلك التعميم المتعلق بأن ترد المؤسسات والمديريات والوزارات عما ينشر في الصحافة حول عملها في مدة أقصاها ٤٨ ساعة، وهذا ما لم يلقَ صدى عند الكثير منها.

نعم نحن بأمس الحاجة في ظرف كهذا إلى تفعيل مصطلحات جاءت في توضيح (المصدر الحكومي) على الأرض لا في المؤتمرات... التكامل.. الشفافية.. المشاركة في المسؤولية الوطنية بين الجهات التنفيذية ووسائل الإعلام.

نحن بحاجة إلى أن نحتكم لعنوان واحد فقط.. هذا الوطن الجريح؟

ملاحظة: تمت كتابة هذه الزاوية بالشكل والطريقة والنية التي تتعمد عدم التجريح بأحد لأسباب لها علاقة بالوضع الراهن المليء بالتوتر، علماً أن المسألة كانت تستدعي أكثر من التجريح بكثير، فالبلاد تسير في درب وعر، وهي أحوج ما تكون إلى بصيص أمل، لا إلى حجارة وعراقيل وسدود وهاويات وحواجز طبيعية وغير طبيعية تعيق أي أمل بإيجاد مخارج آمنة في هذه العتمة..

■■

قبل أن يسبق السيف العذل
أهالي قرية بصير: أنقذونا من خطر أبراج الخليوي!

قامت «قاسيون» بأكثر من تحقيق حول المخاطر الكبيرة التي تسببها الموجات الكهرومغناطيسية المنبعثة من أبراج مقويات الإشارة للاتصالات الخليوية، والأمـراض الفتاكة التي تهدد حياة المواطنين، وطالبنا مـراراً كثيرة وخاصة بناء على نداءات استغاثة من سكان قرية بصير في محافظة درعا لإبعاد أبراج التقوية عن المناطق المأهولة بالسكان، وعن خزانات مياه الشرب التي بدأت تسبب السرطانات والأمراض المميتة.

وأثناء اللقاء الجماهيري الذي تم بين محافظ درعا وأهالي بصير بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٤، طالب الأهالي ببعض المطالب الشعبية العامة والهامة لأبناء القرية ومن هذه المطالب:

١. ترميم الطريق الـزراعـي الشمالي ووضع شاخصة تدل على اسم البلدة (بصير) ومنع السيارات ثقيلة الوزن وخاصة التي تحمل الرمل والبحص من المرور عليه.

٢. ترميم وضع الريكارات على المدخل الجنوبي للقرية من جهة خبب.

٣. فتح الطريق على الحد الفاصل بين أراضي مدينة الصنمين وقرية بصير، غير الموجود أصلاً، وهو مفتوح ومطروق فعلاً، بأخذ ثلاثة أمتار من كل عقار محاذ للطريق.

٤. تعريض الطريق بين قرية بصير وبلدة جباب المار بجانب سور المعسكر.

٥. أخيراً والأهـم بين الطلبات جميعاً نطالب بنقل أبراج الهاتف الخليوي إلى خارج محيط القرية،علماً بـأن الموقع البديل لهذه الأبـراج موجود شمال البلدة في منطقة (رقة الشام) وبعلم اللجنة المكلفة من قبل مؤسسة المياه والتقنيات ومندوب شركة سيريتل.

وكانت لجنة من سيرياتل وmtn بالتعاون مع لجنة التنمية في قرية بصير اقترحوا عدة أماكن بديلة خارج حدود المخطط التنظيمي للقرية. وعززت هذا الاقتراح بلدية بصير حيث

أرسلت الكتاب رقم ٢٢/ص تاريخ ٢٠١١/٣/٣ إلى محافظ درعـا الـذي يتضمن: «بناء على توجيهاتكم أثناء اللقاء الجماهيري مع المواطنين في قرية بصير بخصوص أبراج الهاتف الخليوي نعلمكم بأنه يوجد ثلاثة مواقع تم الاتفاق عليها من قبل الأهـالي خارج منطقة السكن، يرجى الاطـلاع والتوجيه للجهات ذات الاختصاص للكشف على هـذه المـواقـع، ودراسـة إمكانية صلاحيتها لنقل الأبراج من منطقة السكن»

وبناء على هذه المطالب فقد أوصى المحافظ بأن تزال الأبراج من الأماكن المنصوبة عليها على نفقة المحافظة، وطلب من مدير المياه ومدير الاتصالات ورئيس البلدية بإنجاز ذلك بأسرع ما يمكن.

إلا أن الأبراج لم تتزحزح من مكانها ومازالت تشكل الخطر المحدق بالمواطنين وسلامتهم، بل أكثر من ذلك فقد تناهى إلى أسماعنا أن مؤسسة المياه قد قررت تجديد العقد بينها وبين شركتي الاتصالات الخليوية لتأجير خزانات مياه الشرب من جديد لإبقاء أبراج التقوية منصوبة فوقها رغم التحذيرات من المخاطر الصحية التي تسببها، ورغم القرارات الصادرة بنقلها إلى خارج المناطق السكنية.

من هنا نقول إن المتاجرة بحياة المواطنين أمر خطير ولا يمكن السكوت عنه، ولا يجوز لمدير مؤسسة المياه في بصير الاستهتار بمطالب المواطنين وشكاواهم. بل يجب عليه كمسؤول أن يكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه في حماية صحة المواطنين وتأمين مياه الشرب الصحية غير الضارة أو المسرطنة، وإلا فإننا سنقف بحـزم في مواجهة من يسبب الأذى الصحي لأي مواطن، ومن الممكن مقاضاته أمام القانون تجاه أية حالة مرضية قد تسببها المياه الملوثة بالأشعة والموجات الكهرومغناطيسية. وقد أعذرَ من أنذر....

■■

مستلزمات الدراسة..
والحبل على الجرار!

مأساة تتجدد كل عام، فمستلزمات دراسة الأبناء هذه السنة لن تكون نافعةً في السنة القادمة، ولكن المعضلة هذا العام جاءت أكثر قسوةً مع الظروف التي تعصف بالبلاد والعباد، فمع افتتاح المدارس وبداية العام الدراسي يتحمّل الأهالي عبئاً مالياً إضافياً بعد خروجهم من نفقات العيد وتبعاته، هذا في الوضع الطبيعي، أما الآن فقد اصطدم أصحاب الدخل المحدود بارتفاع ملحوظ لأسعار احتياجات الطلاب في المدارس وعلى الطريق إليها.

يؤكد رصد أسواق مستلزمات المدارس هذه الأيام ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، فنسب الارتفاع التي تشير إليها التقارير والجولات لا تقل عن ٣٠ - ٨٠٪ مقارنةً بالعام الماضي، فبدلة المرحلة الأساسية التي كان سعرها يتراوح بين ١٤٠٠ و١٥٠٠ ليرة أصبحت هذا العام بـ ١٨٠٠ إلى ٢٢٠٠ ليرة في الأسواق الشعبية والمتوسطة، أما في الأسواق الأعلى «مستوى» فتراوح سعرها بين ٢٨٠٠ و٣٥٠٠.

أما نسبة الارتفاع في أسعار متطلبات البدلة من قميص وحذاء فبلغت من الجور عتياً أكبر، إذ أن سعر القميص العادي كان بـ٣٠٠ ليرة والآن هو ٥٠٠ ليرة أي ارتفع سعره أكثر من ٨٠ ٪، بينما يباع الحذاء بـ٨٠٠ إلى ١٠٠٠، (وهو من نوع الثالث أو صيني) ناهيك عن الحقائب المدرسية والقرطاسية وغير ذلك.

فما الذي تفعله عائلة لديها أربعة أو خمسة أولاد لابد من ذهابهم إلى المدرسة؟ إنها لن تستطيع تحمل النفقات والمصاريف بكل تأكيد، ولربما ستضطر للاستدانة كثيراً وكثيراً جداً لتجهيز أبنائها وإرسالهم إلى معارك التعلم وتحصيل المعرفة.

لقد غالى التجار جداً هذه المرة بطمعهم وجشعهم، رامين بالعتب على أصحاب المصانع وعمالها الذين لم يقوموا بدورهم بإنتاج المستلزمات، ما قلص العرض في مواجهة الطلب المتزايد بطبيعة الحال.

فإلى متى يتحكم التجار بكل شرارات الاضطراب؟ وإلى متى سيضطر أصحاب الدخول المحدودة والظهور المهدودة إلى مداراة جراحهم بالاستدانة؟.. وإلى متى يستمر تجاهل المطالب الشعبية بالعدالة والحق بالعيش بكرامة دون منيّة أحد؟!.

أسئلة برسم المواطن، والمسؤول، ومن لفّ لفهما!.

■■

تجار المواقف

◄ سلام نمر

إنه لأمر في غاية البشاعة أن يقول الإنسان شيئاً ويضمر شيئاً آخر.. هذا حال بائعي المواقف وتجار السياسة الذين يبيعون ويشترون وكأنهم تجار في سوق الهال.

ترى أحد هؤلاء يقول لأبنائه كلاماً فخماً، ويبدأ بمحاضرته اليومية لهم منادياً بالعفة والوطنية كما هي العادة، وهو يدخن سيكاره الكوبي الغليظ الفاخر مع رشفة من «ويسكي» مستورد، من ذلك النوع الذي يعيل ثمن الليتر الواحد منه عائلة موظف من الفئة الأولى في الجمهورية لمدة أسبوع. ولكن ما أن يرن صوت الهاتف حتى تسقط منظومة القيم كلها أسفل قدميه وهو ينادي على «الخادمة» بطريقة مهينة جداً، ثم يتألم على نفسه بنفاد صبر لا مبرر له: «وين هي الغبية؟ ليش ما عم ترد على التليفون». عند هذه اللحظة يكتشف الأبناء مجدداً المصاب الجلل المبتلين به! نعم يكتشفون مرة أخرى أنهم يقفون أمام كاذب من الطراز الرفيع.

من جهة أخـرى، إنـه لمنظر ومشهد فـاجـر أن يعيش المرء مع أناس يتحدثون طوال الوقت عن الانتصارات وهم مهزومون.. نعم أولئك الذين طالما حاضروا في القيم والجمال والحق والحرية في حضرة الآخـرين، بينما تكمن في دواخلهم وحوش مفترسة، يقتنصون الفرصة تلو الأخرى للانتقام من غيرهم والتنكيل بهم، وقد تجد على أجندتهم «العلاقاتية» السرية أناساً لا يتوقعهم أحد، فهم لا يوفرون التعاون مع أحد أياً كان موقعه أو صفته أو أخلاقه، من أجل المجد «المفرغ» من كل قيمته، والمـال المنهوب، فيكذبون وينافقون، وإذا وصل بهم الأمر إلى حد القتل لا يتوانون عن ذلك، فالحياة عندهم عبارة عن تجارة، أي «ربح وخسارة»، لذلك تراهم يلعبون جولاتهم القذرة في الانتصار مرة على الأبناء، ومرة على الإخوة، وتارة على الشركاء في الوطن.. وهم جاهزون لتبديل جلودهم كالأفاعي السامة للوصول إلى أهدافهم الدنيئة والخبيثة، متناسين أن رائحتهم النتنة تفوح يوماً بعد يوم.. فليس كل ما يلمع ذهباً، وهؤلاء يعيشون نشوة حقدهم وكراهيتهم، ولا ينتبهون أنهم سينكفئون يوماً، ويعودون من جديد إلى حقيقتهم الأنانية الانتهازية وتربيتهم التي بنيت على قهر الآخـر لكسب المزيد من المـال الـذي هو أساس معركتهم، حيث دينهم وديدنهم «المال... ثم المال... ثم المال...». ■■

غوطة دمشق و«الخيار الأمني»..
الممارسات غير المنضبطة تهدد بتوسيع الاحتجاجات!

◄ هاني الحمصي

لعل الشعب السوري يقضي حالياً أصعب فترات حياته نتيجة الظروف السيئة التي تحيط به من كل صوب، فدوامة العنف والقهر تعصف بالجميع على حد سواء، وهي التي تبدأ بالقمع المفـرط الـذي تشهده بعض المظاهـرات السلمية في معظم المحافظات والمدن والقرى السورية، ولا تنتهي بالحرب الإعلامية الدائرة على كل الشاشات العربية وغير العربية والتي تستهدف فيما تستهدف الإثارة أولاً وحشد الرأي العام وتحريضه لزيادة المعطيات المتجددة كل يوم في سورية فوضى على فوضى!

إنها أصعب المراحل على السوريين حقاً، أو تكاد تكون المرحلة القاتلة لجميع أحلامهم، فمنذ أكثر من ستة اشهر والعنف يتصاعد يومياً في البلاد، وذلك بعد أن جرى تغليب الخيار الأمني، فتم الخلط بين الصالح والطالح في محاولة اجتثاث الحراك الشعبي من جذوره، وقد كانت الغوطة الشرقية في الأسابيع الماضية هدفاً واضحاً لهذه المحاولات وفقاً لما تشير إليه الوقائع، حيث حدث تصعيد واسع بدا جلياً في قرى الغوطة: (سقبا، حمورية، جسرين، كفربطنا)، وأخذ هذا التصعيد كل الأشكال تقريباً، فغدت العقوبات جماعية حتى شملت جميع أوجه الحياة اليومية، وأخذت أساليب الضغط أشكالاً مختلفة فامتلأت هذه المناطق بالكثير من التواجد الأمني، وأخذ البعض يروج إلى أنه تم الاقتراب من تحقيق النجاح في إخماد المظاهرات، على أن يكون «الحسم» خلال أسبوع أو أسبوعين على أبعد تقدير، فتم تكثيف عدد الحواجز الأمنية وزيادة عدد عناصر الأمن عند كل منها، ليخضع الداخل والخارج إلى مناطق ريف دمشق للتفتيش الدقيق، وذكر السكان لـ«قاسيون» عدداً من الحالات تم فيها اعتقال الناس وفق أسماء العائلات وحسب، على أساس أن كل عائلة فقدت ابناً جراء الأحداث أو اعتقل أحد أبنائها خلال مظاهرة، فأصبحت بكاملها موضع شبهة، ولا يخفى على أحد الإهانة التي قد يتعرض لها الشاب عندما يصادف أحد العناصر غير المنضبطين على أحد الحواجز، فربما يتم التأكد من هويته وصحة الاشتباه به يكون قد تلقى من الإهانات وسوء المعاملة ما لا يحتمل، وفي إطار الضغط تم كذلك تقطيع أوصال المدن وعزل كامل الريف عن المدينة، خصوصاً في أيام الجمعة، حيث تمنع جميع الميكروباصات من تجاوز الحاجز القائم عند الثكنة العسكرية الموجودة في منطقة الدباغات، إضافة إلى التفتيش الدقيق للسيارات الخاصة هناك.

يقول الشاب (ر. س) بخصوص ذلك: «إن انتشار الأمـن في هذه المنطقة كثيف جداً، خصوصاً يوم الجمعة، وللأسف فإن ممارساتهم لا تساعد في ترسيخ الأمـن، لأنهم يعملون على منع حافلات النقل العام القادمة من الريف من دخول دمشق، ويجبرون الأهالي على النزول عند الكباس ومتابعة طريقهم سيراً على الأقدام إلى منطقة الزبلطاني».

ويقول الشاب (م.و): «للأسف الدم السوري أصبح رخيصاً جداً، كما أن الأخبار الواردة تقول إن المعتقلين يتعرضون لتعذيب ممنهج وواسع يتراوح بين الحرق والصدمات الكهربائية والضرب بأدوات حادة أحياناً»، ويقول أحد الشباب في قرية كفربطنا: «إن هناك البعض يتعامل مع الناس بعدوانية وكأن جميعهم خرجوا للمظاهرات، فهم يضربون الجميع بقسوة ويقتحمون جميع البيوت دون اكتراث بحرمات هذه البيوت»، وأضـاف: «حتى مشفى الفاتح اقتحموها وخربوا بسلوكهم غير المسؤول معظم أجزائها وأقسامها، وخصوصاً مبنى الجراحة والإسعاف، حتى أنه تم إغلاق المشفى إلى أجل غير مسمى بسبب الصيانة»، ويقول الشاب (ع.س) الذي يعمل في صيانة الموبايلات: «إن ما يحدث في سورية من قصص وروايات غريب وعجيب، حيث أن بعض العناصر يتجاوزون بممارساتهم كل الخطوط الحمراء ويقتحمون المناطق بالعشرات ويعتدون على متظاهرين سلميين، وغالباً ما يكون عددهم ضعف عدد الشباب الخارجين بالمظاهرات، غير أننا نرى بعض القنوات التلفزيونية مثل قناة الدنيا تعرض الحقيقة معكوسة بجميع المقاييس، حيث أنها تدّعي بأن الشباب هم من اعتدوا على الأهالي والسكان ورجال الأمن في وقت واحد، بل وقاموا بأعمال الإرهـاب، مع أننا متأكدون أن الشباب في تلك المنطقة لا يحملون حتى سكيناً»، ويتابع: «لقد أصبح الكثير منا للأسف على يقين أن هناك من جهز نفسه جيداً للقيام بمعاقبة جميع الأهالي في القرية، سواء أكانوا ممن خرجوا بالمظاهرات أو لم يخرجوا، حيث يتم قطع التيار الكهربائي عن القرى طوال النهار وحتى منتصف اليوم التالي بذريعة أن المحول العام للكهرباء في المنطقة قد توقف عن العمل، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف لم يتعطل التيار الكهربائي على الشارع الأساسي وتعطل في جميع المنازل والأحياء الموجودة في القرية؟ أم أن هذه العملية هي لتأديب المواطنين وتسهيل عمليات اعتقالهم ليس إلا؟».

ويقول الشاب (ن.ر): «إن قطع التيار الكهربائي يسهل الممارسات القمعية، ففي الأسبوع الماضي تم قطع الكهرباء عن سقبا وعربين بشكل كامل، ثم تلا ذلك أن بدأت حملات اعتقال واسعة للأهالي وسجلت بعض حوادث تكسير السيارات قام بها عناصر غير منضبطين، وقد تم اعتقال عدد من جرحى المظاهرات قبل وصولهم إلى المستشفيات، وتم الاعتداء على المشافي وسيارات الإسعاف وخصوصاً سيارات مشفى الفاتح، وبعد ذلك عادت الكهرباء».

يقول التاجر (س.ي): «لقد شهدت الغوطة يوم الجمعة ٩ أيلول يوماً شديد القسوة، فكانت الأسواق والمحلات التجارية مغلقة بالكامل خوفاً من الممارسات المتوترة في الطرقات، وكانت الصيدليات مغلقة أيضاً، وهذا ما أدى إلى نقص في الاحتياجات اليومية والأساسية في كل بيت، ويسأل: لماذا التعامل مع المتظاهرين السلميين بهذا الجبروت والقسوة الشديدة؟ وما دام الكثير من الأهالي لا يخرجون في هذه المظاهرات أصلاً، فلماذا تفرض العقوبات على جميع الأهالي وينكل بهم وتقطع الكهرباء عن المنطقة دون التفريق بين متظاهر وغير متظاهر، أو بين مؤيد للحكومة ومعارض لها؟».

بكل أسف، إن واقع الأمر في الغوطة، والأحداث التي شهدتها مؤخراً لا يشير أبداً إلى أن الخيار الذي تتبعه أو تمارسه بعض الأجهزة الأمنية سيمثل الحل لضمان سلامة سورية وأمن شعبها، بل إن هذا الخيار على ما يبدو سيزيد من سوء الوضع وسيؤدي إلى المزيد من الاحتقان جراء ما سيخلفه من أذية لدى الناس، وبذلك فإنه خيار يصعد من وتيرة الاضطرابات ولا يصح أن يكون مخرجاً من هذه المرحلة الصعبة التي تعيشها البلاد، فمخرج من هذا النوع سيؤدي إلى الهاوية دون شك!.

■■

اللجنة الوطنية بحلب التقت عدداً من المفكرين..

مصادرة أموال الفساد ضرورة.. وكذلك هو الحوار

عقدت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بحلب في مكتبها لقاءا مع بعض المفكرين والمتهمين بالشأن العام حضره عدد من الرفاق والأصدقاء وقد جرى في هذا اللقاء حوارا حول ما يجري في البلاد من أحداث خطيرة تدفع بالبلاد إلى المجهول وكيفية الخروج بالبلاد من هذه الأزمة العميقة.

رحب الرفيق عبد الله الراغب سكرتير اللجنة الوطنية بحلب بالحضور وقدم مدخلاً للحوار مبنياً فيه رؤية وتصورات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين حول ك ما يجري في البلاد وكيفية الخروج الآمن من هذه الأزمة. كما رحب الرفيق سالم دهش بالضيوف الحضور وأكد بأن الفريق الاقتصادي في الحكومة السابقة كان سبباً في وصول البلاد إلى هذا المنعطف الخطير وإمعان النظام في الحل الأمني والتأخير في إنجاز الإصلاحات السياسية.

المشاركون في اللقاء ومن خلال مداخلاتهم أشاروا إلى وجهات نظرهم حول ما يجري من أحداث في البلاد وفيما يلي آراء ومواقف المشاركين:

الرفيق سيف الدين وتار:

الوطن في خطر وطالب بالمطالب التالية:

محاسبة الفاسدين بشكل علني.

إلغاء المادة /٨ و٣٩/ من الدستور.

إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

سحب من الشوارع وإعادة إلى مكانه الطبيعي.

انتخابات نزيهة تشرف عليها لجنة دولية على غرار انتخابات (غزة).

وأشار إلى أن هناك قوى ظلامية في الداخل تنف أجندة خارجية غايتها تفتيت سورية.

الأستاذ عبد الله الراعي:

يسأل ما هو الحوار؟ يجب أن نعرف الحوار؟ هل هو مطلب خدمي؟ أم الإصلاح هو المطلوب وفي كل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار أن قاسيون كانت السباقة في تسليط الضوء على مواقع الفساد في مفاصل الدولة أكد أنه يجب تنظيف الفساد من (فوق) الفساد الكبير ومصادرة أمواله وإعادته للشعب ومحاسبة مسؤوليه بشكل علني.

فيكتور عيسى:

يتسائل أين دور القوى التقدمية في كل م يجري في البلاد، وماذا كان يفعل الشيوعيون قبل تفجر الأحداث؟

قاسم حبوش:

الأزمة ليست وليدة اليوم بل هي قديمة وتراكمية والنظام هو المسل عن كل ما يجري في البلاد. وكذلك نحن القوى الوطنية والديمقراطية في الجهة الأخرى مقصرون في التزاماتنا بواجبنا بالدفع عن مصالح الشعب والوطن. النظام قدم قانون الأحزاب وهو أمر جيد، لكن قانون الانتخابات لم يقدم جديداً، الفلتان الأمني مخيف.

مصطفى محمد (حريفي):

الإصلاح الذي يقدمه النظام (وهمي) !! لم يمس لقمة المواطن والفساد يزداد، الوحدة الوطنية مبعثرة وغير قادرة على حمل السلاح في وجه المؤامرة، وكل ما يجري يدفع بالبلاد إلى الفوضى. والمواطن يبحث عن الأمان والاستقرار.

عيسى محمد علي (حريفي):

الأزمة الاقتصادية هي ليست وليدة اليوم! المشكلة الأساسية هي الشارع (النظام يقدم القوانين) والمراسيم، لكن الوضع في الشارع ضبابي.

النخبة الثقافية لا تقدم حلول! وإن وجدت فهي مضيعة! أين الحل؟ كيف تفكر طبقات وشرائح المجتمع؟، كيف نجاوب على تساؤلات أبنائنا الشباب. الفساد يزداد في المجتمع.

محمود موسى:

في سورية (الرجل الفاسد في المكان المناسب) المسؤول لا يقدم الخدمات المطلوبة للمواطن، نطالب طلابنا بدراسة اللغات الأجنبية في المناهج المقررة! لماذا لا نهتم باللغة الكردية، وأطالب بفصل السلطات وأبعاد الأجهزة الأنية عن التدخل في مفاصل الدولة. (القوى السياسية الممثلة في الجبهة الوطنية التقدمية (كرتونية) وأصبحت عبئاً على جماهيرها).

أحمد عموري:

(اللقاء بدون عنوان) وهو عبارة عن عرض حول ما يحصل في البلاد وما أريد قوله:

حول الجبهة الوطنية التقدمية (استطاع الرئيس حافظ الأسد) أن يجمع الأحزاب المعارضة في تلك المرحلة، وبعد ذلك تراجعت الحركة السياسية في الشارع السوري.

الحراك الشعبي: في بداية الأمر كان نظيفاً ومحقاً ومعبراً عن الحالة التي وصل إليها حال الشعب، الإصلاح الشامل يتطلب وقتاً كافياً ليتم تطبيقه.

النظام يتحمل كل ما يحصل في البلاد، الشعب السوري مسيس وعنده القدرة على معرفة كل ما يدور حوله من أحداث.

الإصلاح يجب أ يكون شاملاً وجذرياً ليكون الحل الأمثل للأزمة التي عصف بالبلاد وشعارات الحراك الشعبي (بدأ. تتطور من سلمية، حرية.....إسقاط النظام، إعدام الرئيس) وهذا يؤكد وجود قوى ظلامية تستقوى بالخارج غرضها تفتيت سوريا وليس إسقاط النظام فقط.

الصالحة الوطنية (عبر الحوار) هي الحل الأنجع للأزمة، وروسيا تلعب دورا مهماً في تقريب وجهات النظر بين المعارضة والنظام.

المفكر أحمد ريس:

يشرفني أن التقي بأبناء وطني، وأنن كشركاء في الوطن نقع بأزمة (خارجية وداخلية).

الأزمة الخارجية: وتتجلى في تقاسم الحصص والثروات بين عمالقة الدول الكبرى على حساب شعوب دول منطقة الشرق الأوسط من خلال نظرية بريك (الحرب العسكرية والحرب الاقتصادية والحرب الإعلامية لتدمير سورية المقاومة والممانعة بوابة اشرق الأوسط).

منذ ثلاثين عاما كنت معارضا للسياسة الاقتصادية في البلاد ونبهت لذلك في أكثر من مناسبة وأنا أشكر شخصياً اللجنة الوطنية لمواقفها الصحيحة والصائبة للخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد.

المؤامرة الخارجية تسعى لإبعاد الدور السوري في تبني الدور الممانع والمقاوم والداعم للمقاومات الوطنية في الشرق الأوسط.

الحكومة السابقة لعبت دوراً مدمراً في حياة والبلاد والعباد، ومطالب الشعب والوطن.

الإصلاح الشامل يتطلب تحقيق الأمور التالية:

يجب أن يكون شاملاً (عبر انتخابات ديمقراطية تمثل كل أطياف الشعب).

الشعب مصدر السلطة (دولة مدنية ديمقراطية وحضارية) وليست ديمقراطية النخبة.

احترام حقوق الإنسان، ولا تمييز في حقوق الإنسان.

توزيع الدخل بشكل عادل.

تعزيز اللحمة الوطنية (لمحاربة الفاسدين) وإعادة الأموال المنهوبة.

رفض الليبرالية ورفض الخصخصة.

رفض العنف مهما كان نوعه.

رفض الإعلام المحرض والغير نزيه.

وضع استراتيجية اقتصادية (تحقيق العدالة والتمية المستدامة)

ودعا إلى مزيد من اللقاءات لأهمية المرحلة، وشكر دعوة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين له وللآخرين.

أمير مستر:

قدم المقترحات التالية لعملية الإصلاح في البلاد:

ضرب رموز الفساد في الدولة.

مصادرة أموال الناهبين الفاسدين.

محاسبة الحكومة السابقة ورئيسها من قبل مجلس الشعب المنتخب.

قانون انتخابات (سورية دائرة واحدة) يعتمد على النسبية التمثيلية.

دعم المقاومات في المنطقة ضد المشروع الأمريكي والصهيوني.

وفي الختام شكر الرفيق عبد الله الراغب الحضور على حضورهم هذا اللقاء وتمنى تكرار ذلك لأهمية وخطورة المرحلة التي تمر بها سورية، كذلك أكد الرفيق سالم دهش على أن الوطن في خطر وعلى جميع القوى الوطنية والشريفة أن تدافع بكل طاقاتها عن سيادة الوطن من الأعداء.

مكتب قاسيون ـ حلب

الحفاظ على البيئة ليس من الكماليات

◄ ستيركوه ميقري

عندما أُنشأت وزارة دولة للبيئة استبشرنا بها خيراً، لاسيما بعد الخراب الهائل الذي أصاب البيئة السورية بهوائها ومياهها وتربتها وسمعها وبصرها، ولكن فرحتنا بها لم تكتمل لأسباب كثيرة، أهمها أن الهيكل التنظيمي لهذه الوزارة لم يكتمل على ما يبدو حتى الآن، ولكونها وزارة متخصصة بشؤون البيئة كنا نتوسم منها الخير الكثير للحد من هذه التلوث، ولو أنها تبذل جهوداً في بعض المحافظات من أجل الغاية التي وجدت لأجلها رغم محدودية إمكانياتها.

ومن يتابع موضوع البيئة وتلوثها وما ينجم عنها من آثار جانبية عديدة ضارة، يرى العجب، فمثلاً أنّ حي غزال التابع لبلدية منطقة السبينة بريف دمشق البالغ تعداد سكانه أكثر من ٥٠٠٠٠ نسمة، وسبينة لا تبعد عن دمشق سوى بضعة كيلومترات، يحتاج إلى خدمات جمة حتى يقال عن قاطنيه إنهم يعيشون في القرن الواحد والعشرين، فمياه الشرب النظيفة لم تصل إليه بعد، وطرقه تشبه طرق القوافل التي كانت موجودة في العصور الوسطى موحلة وغير معبدة، ولذلك اعتاد سكانه أن يلبسوا (الجزم) شتاء أو أن يضعوا أحذيتهم في أكياس من النايلون اتقاء للطين المنتشر في درويهم، ولكن أهم وأخطر الأمور التي تهدد قاطنيه وتنكد عليهم حياتهم هي انعدام النظافة وانتشار عدد من الأمراض بين أطفالهم، أهمها الجرب، نعم الجرب الذي أصبح مرضاً منقرضاً في أكثر بقاع العالم.

أما شارع فلسطين في منطقة مخيم اليرموك فيعاني قاطنوه من تراكم القمامة بجانب المؤسسة الاستهلاكية كما يقول الخبر، ما أدى إلى انتشار الحشرات والروائح، وتقصير البلدية في إزالة هذه القمامة المتراكمة منذ عدة أيام. علماً أن البلدية كانت تضع حاويتين في المنطقة المذكورة، أما الآن فلا توجد سوى حاوية واحدة معبأة بالقمامة وتتراكم حولها القمامة من كل الجهات ناشرة الحشرات والروائح الكريهة.

هذا مثال عما يجري في دمشق العاصمة ومحيطها، ولكن ماذا عن الأماكن الأخرى؟ فمحافظة درعا تعاني من تحديات ونقاط ضعف عديدة في مواجهة المشكلات البيئية الناتجة عن الصرف الصحي واستنزاف وتلوث الموارد المائية وتدهور الأراضي الزراعية، والتخلص غير السليم من النفايات الصلبة، وانتشار مقالب القمامة بشكل عشوائي، ويمكن القول إن هذا الوضع ينطبق على أغلب البلدات والمدن والمحافظات الأخرى، ولكن ما يهدئ من وقع هذه المشاكل البيئية هو نشاط بعض المحافظات في التغلب عليها، فقد ناقشت اللجنة البيئية الفرعية بالسويداء في أحد اجتماعاتها كيفية تفعيل الحملة الوطنية للنهوض بواقع النظافة في المحافظة، واعتماد برنامج عمل تنفيذي للأعمال الميدانية للتنظيف لمدة شهرين وعلى مدار ستة أيام في الأسبوع للمدن الرئيسية وتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية والمستلزمات المطلوبة لتنفيذ الحملة، وبدورها بدأت محافظة طرطوس التحضير لحملة جديدة تنظمها وزارة الدولة لشؤون البيئة، حيث اجتمعت كافة الجهات المعنية بالأمر في مديرية بيئة طرطوس لمناقشة واعتماد برنامج.

وعلى الرغم من النشاط الملحوظ نسبياً لوزارة البيئة للإقلاع في عملها فإن العديد من القضايا تقف كحجر عثرة في طريقها أهمها تنفيذ محطات معالجة النفايات الصلبة التي أضحت من الأولويات خصوصاً في المحافظات والمدن الكبيرة، كما يبدو أن الوزارة ومديرياتها تعاني نقصاً حاداً في الآليات التي لا غنى عنها في تنفيذ أعمال الصيانة كما أن الضرورات الملحة لحماية البيئة تقتضي وجود كوادر مختصة بقضايا البيئة وكيفية تفادي أخطار التلوث، وإيجاد مختصين في صيانتها والتخلص من شرورها.

إن وقف ظاهرة التلوث والتخلص من آثارها المدمرة أمر لا تستطيع المجتمعات والمنظمات الأهلية تحقيقه لوحدها، كما أن تجاهلها يعني تفاقمها إلى حدود يصبح من المستحيل إيقافها، وهنا لابد من تدخل الحكومة للقيام بإجراءات في هذا المجال مع سن التشريعات الضرورية للمحافظة على البيئة ومعاقبة كل من يلوثها بنشاطه أياً كان هذا النشاط، وإن تغاضي الحكومات السابقة حتى الآن في عدم حل هذه الكارثة يعني أننا سنورثها للأجيال اللاحقة في حين أن طبائع الأمور ومنطق الحياة يقول كما نوهنا إليه سابقا أنه لا يحق لأحد أن يورث الأجيال القادمة خطر التلوث. ■■

تجاوز فاضح للقانون.. وتعدٍّ عليه!!

أرسلت رئاسة مجلس الوزراء كتاباً إلى السيد وزير العدل، أقل ما يمكن القول عنه إنه تجاوز فاضح للقانون السوري، وتعدّ سافر عليه!

يقول الكتاب:

«السيد وزير العدل..

نحيل إليكم ربطاً كتاب السيد وزير النفط والثروة المعدنية رقم ١٩٤٩\١\س تاريخ ٢\٨\٢٠١١ بشأن الدعوة المقامة من (السيد عبد الغني الحموي ورفاقه) بمواجهة الشركة السورية للنفط بطلب منحهم قيمة محروقات بأسعار مخفضة.

وحيث أن الشركة السورية للنفط وبالتنسيق مع إدارة قضايا الدولة قد أقامت دعوى أمام محكمة النقض تطالب فيها بانعدام القرار رقم ٢٩ أساس ٣٦ تاريخ ٢١\٦\٢٠٠٤، ولا زالت الدعوى منظورة أمام المحكمة المذكورة، فقد وجه رئيس مجلس الوزراء بالإحالة إليكم للتوسط لوقف التنفيذ لحين البت بالدعوى المشار إليها أعلاه من قبل محكمة النقض.

دمشق في ٦\٨\٢٠١١

الامين العام لرئاسة مجلس الوزراء

تيسير محمد زعبي»..

فما يمكن أن يكون موقف رئاسة الوزراء إذا علمت أن القانون السوري يجرّم كل من يتدخل أو «يتوسط» في شأن أو قرار قضائي، ويعاقبه بالحبس، حسب طبيعة وشكل هذا «التوسط»؟

■■

طلاب جامعة دمشق تحت مقص القانون ٢٥٠

نشرت مصادر إعلامية محلية نبأً حول بيان أصدره الاتحاد الوطني لطلبة سورية، تضمن مجموعة من الحوارات التي أجراها المكتب التنفيذي للاتحاد مع من اعتبرهم البيان طلبة خالفوا الأنظمة والقوانين النافذة في جامعة دمشق، والمقصود بهم أولئك الطلبة الذين شاركوا في الاعتصامات والمظاهرات التي انتقلت الى جامعة دمشق بشكل عفوي نتيجة الحرك الشعبي، وحسب البيان فقد تم تنفيذ عقوبات بحق هؤلاء الطلبة استناداً الى قانون الجامعات السورية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٧.

فقد نصت المادة ١٢٣ منه على منع تنظيم الجمعيات داخل الجامعة أو الانتساب إليها دون ترخيص، أو توزيع النشرات، أو إصدار مجلات حائط، أو جمع التواقيع، وكل أشكال النشاط السياسي، كما نصت المادة ١٢٤ منه على مجموعة عقوبات تطبق بحق من يعتبر مخالفاً للقانون تصل لدرجة الفصل النهائي من الجامعة، ليضع القانون طلاب جامعة دمشق تحت رحمة مقصه.

في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية، وخاصة بعد ازدياد التدخل الأجنبي في شؤونها، لسنا بحاجة إلى تطبيق قوانين قديمة أحدثت شرخاً في العملية التعليمية وخلفت احتقاناً شديداً وسط الطلاب، بل نحن بحاجة حقيقية إلى البحث عن جذر ومكمن المشكلة التي دفعت الطلاب إلى التعبير عن تعرضهم إلى الاستخفاف و الاستهتار، إذ لابد من إعادة ديمقراطية التعليم وضرب كل أشكال التعليم الليبرالية التي ظهرت مع الخطة الخمسية الماضية، والتي أثبتت فشلها بامتياز، ولابد من إيجاد حل جذري للفساد المنتشر في الجهاز التعليمي حفاظاً على الوحدة الوطنية التي نحن بأمس الحاجة إليها اليوم، كما لابد من الاعتراف بأن الإبقاء على هذا القانون يساهم كثيراً في تغذية الفوالق الوهمية والاصطفافات ما قبل الوطنية بين الطلاب، ولعل شكل تنفيذ الانتخابات الطلابية أبسط مثال على هذه التخندقات التي لا تخدم سوى مخططات العبور للعدوان الخارجي، والتي كانت نتيجة منطقية لأشكال منع النشاط السياسي التي طبقت منها المواد ١٢٣ و ١٢٤ من قانون الجامعات السورية رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٧.

لذلك فإن الوحدة الوطنية مطلوبة اليوم أكثر من أي يوم، والمضي نحو تعزيزها يتطلب تعديل المادتين ١٢٣ و١٢٤ من هذا القانون فوراً، ولتكن ديمقراطية التعليم شعار المرحلة الطلابية اللاحقة لما فيه خير ومصلحة سورية الوطن.

آلان كرد

ارتفاع الأصوات المطالبة بإعادة تأميم النفط السوري..

بدل تصديره خاماً لتهدده العقوبات.. لنستثمر نفطنا وطنياً

◄ يوسف البني

امتازت سورية عبر التاريخ بخصائص منفردة ومقومات ذاتية وطبيعية وجغرافية، من محبة وتآلف أهلها على امتداد مساحتها، والموقع الممتاز الذي يتوسط خطوط التجارة الدولية القديمة، وخيرات وثروات وافرة جعلت منها هدفاً للأطماع والمؤامرات والمخططات الاستعمارية منذ القديم. وفي العصر الحديث أصبحت هذه الأطماع والمخططات تنفَّذ بشكل «حضاري» وسلمي بأساليب وطرق مختلفة، لعل أهمها عن طريق الشركات العابرة للقارات، وعلى رأسها الشركات النفطية التي تستنزف (من خلال عقود رسمية وقانونية) خيرات البلدان ومقدراتها، وهي نموذج فاضح للاستعمار الاقتصادي الحديث، خاصة وأن لها في الداخل أيادي وأدوات تؤمن مصالحها وتنفذ مخططاتها، وتؤمن لها إمكانية الحصول على امتيازات الاستكشاف والاستخراج والاستثمار، وتحقيق أرباح خيالية، بينما ترمي للشعب صاحب هذه الثروة الحقيقي، الفُتات الذي تعافه نفسها، وبما يبدو تكرُّماً منها!.

الثروة النفطية في سورية

ليس هناك ملامح واضحة للقطاع النفطي والثروة النفطية في سورية، بسبب التعمية المقصودة التي مارسها القائمون على هذه الثروة زماناً طويلاً، وإخفائهم حتى يومنا هذا البيانات الصحيحة عن حجم الاحتياطي، والمستثمَر منه، وقيمة عائداته، ومطارح استثمار هذه العائدات. وكثيراً ما تتضارب التصريحات حول القطاع النفطي والثروة النفطية في سورية من جانب الدوائر المشرفة عليه، بعض العاملين في هذا القطاع يتفاخرون بزيادة الإنتاج، بينما يسعى الكثيرون لتغييب الأرقام الحقيقية، في ظل غياب جهة رقابية حقيقية ناظمة له، وهذا ناجم عن عدم إدراج النفط في الموازنة العامة للخزينة السورية، والاعتماد عليه في مصروفات القصر الجمهوري وما يتبعه من عمليات إنفاق جانبية أو خاصة.

البيانات الراشحة عن هذا القطاع تفيد أن النفط المكتشف في سورية نوعان: خفيف يمتاز بتراكيب صغيرة غير مدعومة باكتشافات جديدة، وبدأ إنتاجه بالانخفاض، وثقيل توجد منه كميات كبيرة وهو بارتفاع متزايد، وهناك آمال كبيرة باكتشاف احتياطيات ضخمة في مناطق لم يتم اكتشافها بعد. و تملك سورية ٢,٥ مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، بما لا يزيد عن ٠,٢ بالمائة من الإجمالي العالمي، وبما يوازي تقريباً حجم الاحتياطي البريطاني البالغ ٢,٨ مليار برميل. ويبلغ إنتاج سورية من النفط بمعدل ٣٧٥ ألف برميل يومياً، بعد أن تراجع عام ٢٠٠١ من ٥٨١ ألف برميل يومياً إلى ٣٧٥ ألف برميل يومياً، واستمر هذا المعدل حتى نهاية عام ٢٠٠٩. وبحسبة بسيطة نجد أن الاحتياطي المستكشَف المؤكَّد حالياً، وبمعدل الإنتاج اليومي الحالي، يكفي لـ٢٠ سنة قادمة، علماً أن الدراسات الجاهزة والحقول الواعدة تتضمن أكثر من سبعة أضعاف الاحتياطي المؤكد حالياً.

وبلغت احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة ٣٠٠ مليون متر مكعب، أو ٩,١ تريليون قدم مكعبة، أي ما تعادل ٠,١ بالمائة من الإجمالي العالمي، وقد بلغ الإنتاج السوري اليومي نحو ٨٠٠ مليون قدم مكعبة يومياً في عام ٢٠١٠، ارتفاعاً من ٥٠٠ مليون قدم مكعبة متوسط الإنتاج السابق، وذلك بعد بدء تشغيل حقول جديدة، وبحسبة بسيطة نجد أن الاحتياطي المستكشف حتى الآن وبمعدل الاستهلاك اليومي الحالي يكفي لـ٢٧٠ سنة قادمة. وتفيد تقديرات وكالة الطاقة الدولية أن سورية أنتجت في شهر يوليو تموز الماضي من هذه السنة نحو ٣٧٠ ألف برميل يومياً من النفط، في حين تبلغ الصادرات بحسب جداول تحميل الخام السوري ١٥٠ ألف برميل يومياً، بما قيمته نحو ١٦ مليون دولار يومياً بالأسعار الحالية، وهذا يعني أن صادرات سورية من النفط سنوياً تبلغ خمسة مليارات و٨٤٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٨٠ مليار ليرة سورية، وهذه وحدها كافية لدعم الليرة السورية والخزينة العامة للدولة وتحسين مستوى المعيشة للمواطن، فيما لو دخلت خزينة الدولة ووُظِّفت بمكانها الصحيح.

> **• ليس هناك ملامح واضحة للقطاع النفطي والثروة النفطية في سورية، بسبب التعمية المقصودة التي مارسها القائمون على هذه الثروة زماناً طويلاً، وإخفائهم حتى يومنا هذا البيانات الصحيحة عن حجم الاحتياطي، والمستثمَر منه، وقيمة عائداته، ومطارح استثمار هذه العائدات**
>
> **• صادرات سورية من النفط سنوياً تبلغ خمسة مليارات و٨٤٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٨٠ مليار ليرة سورية، وهذه وحدها كافية لدعم الليرة السورية والخزينة العامة للدولة وتحسين مستوى المعيشة للمواطن، فيما لو دخلت خزينة الدولة ووُظِّفت بمكانها الصحيح.**
>
> **• الحل الأجدى للحفاظ على قيمة هذه الثروة من الابتزاز والتلاعب هو بإقامة مصافٍ تكرير نفط جديدة تضمن تحقيق فوائد كبيرة وكثيرة لسورية وشعبها من عدة نواح، تتمثل في المساهمة في تلبية حاجة الوطن من المشتقات البترولية التي يتزايد الطلب عليها باستمرار**

الأحواض وأماكن توضُّع النفط في سورية

هنالك أحواض نفط مؤكدة تنتج حقولها النفط والغاز منذ عشرات السنين، وأخرى محتملة ولها مؤشرات وبيانات تدل على وجود النفط والغاز فيها، ولكن ليس بكميات تجارية، ومن أهم هذه الأحواض:

أ: الجزء السوري من حوض ما بين نهري دجلة والفرات، والذي تتجاوز سماكة الصخور الرسوبية فيه ١٣ كيلومتراً، وتشكل حقول كراتشوك والسويدية والرميلان الجزء الشمالي الشرقي من هذا الحوض، وقد بدأ إنتاج النفط من هذه الحقول منذ عام ١٩٦٨ ومازال مستمراً بوفرة اقتصادية ذات مردود عال جداً، ويبلغ الإنتاج اليومي الحالي لحقل السويدية، درة الحقول السورية، ١١٦ ألف برميل يومياً، مع أن الإنتاج في هذه الحقول ما زالت تطبَّق فيه طرق الإنتاج الأولي، مع وجود احتياطي كلي فيه كبير جداً، ولم تجر حتى الآن أية محاولة جادة لتطبيق الإنتاج المدعم.

ب: حوض الفرات: بعد دراسات وسبر وحفر استكشافي أجرته الشركة السوفييتية للتنقيب عن النفط منذ الخطة الخمسية الثالثة المنفذة بين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ قُدِّر احتياطي هذا الحوض بـ٤٨٠ مليون متر مكعب من النفط القابل للإنتاج، وقد احتفظت الشركة السورية للنفط بهذا الحوض وأغلقته، وكان بإمكانها الاحتفاظ به لاستثماره وطنياً، لكنها فتحته عام ١٩٨٤ أمام شركات عقود الخدمة الغربية، واستفادت شركة شل وأخواتها من أكبر احتياطي للنفط الخفيف في سورية، ومازال الإنتاج من حقول هذا الحوض مستمراً منذ عام ١٩٨٤، ومازالت الأعمال الاستكشافية في هذا الحوض والبيانات والدراسات تشير إلى وعود كبيرة بوجود حقول واسعة من النفط، والشركات العاملة هناك تبحث عن ربح رخيص بالتنقيب عن النفط في مواقع مجاورة للحقول المكتشفة.

إن حوض الفرات تم استغلاله من الشركات الغربية بعد دراسة معمقة باستخدام المعلومات الضخمة التي وفرتها عمليات المسح الجيوفيزيائي والحفر العميق والمعطيات الجيولوجية التي أفرتها نتائج أعمال الشركة السوفيتية للتنقيب عن النفط، وقد حصلت الشركات الغربية على بنك المعلومات الخاص بهذا الحوض، واستفادت منها وسرقت نفطنا وثرواتنا، وقد سمعتُ منذ ما يزيد عن خمسة وثلاثين عاماً من أحد العاملين مع الشركة السوفيتية للتنقيب عن النفط، نقلاً عن أحد الخبراء السوفييت حين جاء القرار الحكومي بإغلاق الحقل، بحجة أنه لا يوجد فيه نفط بكميات تجارية، فاستشاط الخبير غيظاً وقال بلكنة عربية مكسورة «طبعاً، الآن خبراء سوفييت، لا يوجد نفط، أغلق الحقل، غداً يأتي أمريكان يأخذون النفط» وهذا تماماً ما حصل.

ج: الحوض التدمري: يشغل ربع مساحة سورية، وتبلغ سماكة الغطاء الرسوبي فيه ما يزيد على عشرة كيلومترات، وهو أضخم حوض للغاز والمتكثفات في سورية، ومع ذلك فإن الطبقات العميقة (الحقب القديمة) لم تستكشف بعد، وشركات عقود الخدمة العاملة هناك تركز على استكشاف طبقة الكوراشين المنتجة، ولم تُستكشَف طبقات الحوض العميقة، وأعطيت مناطَق في حكم المؤكد وجود الغاز فيها.

د: هناك بعض الأحواض المحتملة، الواعدة بقوة، بوجود النفط والغاز فيها، وهي أحواض رسوبية لم تُستكشَف بعد، ولم تُكتشَف فيها فحوم هيدروجينية بكميات تجارية، ولكن احتمالات وجود النفط والغاز فيها كبيرة جداً، ومن أهم هذه الأحواض حوض شرق البحر المتوسط الذي يشكل قسمة الشرقي حوضاً بحرياً ضخماً تبلغ سماكة الرسوبيات فيه قرابة ١٣ كم، ويُعرف باسم الحوض المشرقي الذي يشغل غرب الشاطئ الفلسطيني ولبنان وسورية حتى غرب اللاذقية. واكتُشفت في هذا الحوض حقول ضخمة للغاز غرب حيفا، وكان هَذا الحوض مثار اهتمام الاستكشافيين في سورية منذ بداية الخطة الخمسية الثالثة، وأجريت فيه مسوح بحرية قبالة الشواطئ السورية عن طريق سفن أبحاث روسية وفرنسية، وفرق خيوفيزيائية أجنبية، واكتُشفت فيه بُنى جيولوجية ضخمة، أهمها حافة طرطوس وحافة اللاذقية.

أهم الشركات النفطية العاملة في سورية

تسابقت الشركات الغربية من جنسيات مختلفة لنيل حصتها من الكعكة السورية الدسمة والرخيصة، وحصلت الشركات عابرة القارات على امتيازات للتنقيب والاستكشاف والاستخراج والاستثمار، بعد تحالفات بين شركات ذات جنسيات أمريكية وبريطانية وفرنسية وهولندية وكندية. ومن أهم هذه الشركات التي تستولي على الثروة النفطية السورية:

١. شركة الفرات للنفط التي أُسِّست عام ١٩٨٥ للقيام بأعمال التنقيب والتنمية والتطوير في حقول دير الزور، وهي شركة مشتركة بين الشركة السورية للنفط وشركة (شل سورية لتنمية النفط) وشركة بيرغومو الهندية الصينية التي حلت محل شركة بتروكندا الكندية، وقد تكون الشركة الهندية الصينية وهمية!!!

٢. شركة دير الزور التي أُسِّست عام ١٩٩٠ وهي شركة مشتركة بين الشركة السورية للنفط وتوتال الفرنسية...

٣. شركة (شل سورية) التي تم تأسيسها عام ١٩٧٧ بين سورية وائتلاف ثلاث شركات هي: بكتن الأمريكية، وشل الهولندية، وديمينكس الألمانية، لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط في منطقة دير الزور، واكتشفت الشركة النفط بكميات تجارية في عدة حقول عام ١٩٨٤، وبناء عليه تم إحداث شركة الفرات للنفط بحيث تكون شركة شل هي المُشغِّلة، إذ تنازلت بكتن عن حصتها لشل، ولاحقاً تنازلت ديمنيكس عن حصتها لبتروكندا، التي حلت محلها فيما بعد شركة بيرغومو الهندية الصينية التي يشتبه أنها شركة وهمية.

٤. شركة حيّان المشتركة التي تم تأسيسها بين الشركة السورية للنفط وشركة أينا الكرواتية عام ٢٠٠٤، وباشرت عملها في تشرين الثاني عام ٢٠٠٥، ومهمتها تطوير حقول غازية وإنشاء معمل لمعالجة الغاز.

٥. شركة دبلن التي وقَّعت عقدين لاستكمال تطوير حقول الشركة السورية للنفط، ويلاحظ في هذين العقدين أن خدمات دبلن نظرية فقط مقابل أرباح خيالية ضخمة.

٦. شركات كثيرة متعددة الجنسيات تسعى للحصول على مكان في الوليمة الفاخرة منها شركة بتروكندا التي تقوم بإجراء دراسة للغاز في سورية وتخطط لدراسات وعمليات أخرى، وشركة (تافت) الروسية التي هي بصدد التحضير لدراسة جيولوجية وجيوفيزيائية، وشركة (غولف ساندز) الانكليزية المشتركة مع شركة (سيوز نيفت غاز) الروسية، وشركة IPR الأمريكية التي تعمل في قطاع شمال مدينة دير الزور مع شركة ONVL وعملها يتضمن حفر بئرين استكشافيين وإجراء المسح السايزمي ثنائي أو ثلاثي الأبعاد، وشركة H.B.S التونسية التي وقعت عقداً مع السورية للنفط عام ٢٠٠٥ على إحدى المناطق الواقعة شمال غرب سورية.

من يشتري النفط السوري بعد العقوبات

إن الشركات الغربية التي تمتص خيرات سورية وثرواتها لم ترضخ لتنفيذ العقوبات الاقتصادية الأورو ـ أمريكية المفروضة على سورية نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، ولن تتخلى هذه الشركات بسهولة عن الغنيمة الكبرى التي تحصل عليها، ولها مصلحة كبيرة بمتابعة استنزاف ثروتنا الوطنية، ولكن في حال توقفت الشركات المستجرة للنفط السوري عن شرائه فإن سورية تخطط لبيعه إلى روسيا أو الصين، وبهذا الصدد قال وزير المالية محمد جليلاتي: «إن سورية تبحث عن مشترين لنحو ما بين ١١٠ آلاف إلى ١٥٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام كانت تصدر ٩٩٪ منها إلى أوربا، وتأمل أن يشتري أكبر منتج للنفط في العالم (روسيا) أو المستورد الرئيسي (الصين) بعضها» وأضاف: «إما أن نكررها أو نبيعها مباشرة إلى روسيا أو الصين أو أي بلد يقبل شراء نفطنا ((((الفائض)))) أو سنحتفظ به كاحتياطيات» لكنه لم يوضح إن كان هذا يعني وقف الإنتاج من حقول نفط سورية، أم ضخه في مواقع مخصصة للتخزين!

يوجد حالياً في سورية مصفاتان لتكرير النفط في البلاد، وهما مصفاة حمص ومصفاة بانياس، وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٤٠ ألف برميل يوميا. بينما يصل الإنتاج العام إلى ٣٨٠ ألف برميل يومياً، والخيار الأكثر ضرراً للقطاع النفطي السوري هو أن تستمر سورية في بيع الخام والبحث عن الشارين بموقف الملهوف على التخلص من هذه الكمية التي تزيد عن طاقة المصفاتين البالغة ٢٤٠ ألف برميل يومياً، وفي هذه الحالة يخضع النفط لضعف شروط التفاوض، فبدل بيع البرميل بـ١٠٧ دولارات للبرميل الواحد، حسب الأسعار العالمية، فيمكن أن يفرض الشاري سعراً أقل من ١٠٠ دولار للبرميل. لذلك فالحل الأجدى للحفاظ على قيمة هذه الثروة من الابتزاز والتلاعب هو بإقامة مصافٍ في تكرير نفط جديدة تضمن تحقيق فوائد كبيرة وكثيرة لسورية وشعبها من عدة نواح، تتمثل في المساهمة في تلبية حاجة الوطن من المشتقات البترولية التي يتزايد الطلب عليها باستمرار، نظرا للنمو الصناعي الذي تشهده سورية، والتوسع الإسكاني واتساع المخططات التنظيمية للمدن والبلدات، فوجود مثل هذا المشروع الحيوي هام وضروري جدا للتقليل من استيراد المشتقات البترولية من الخارج، وخاصة مادة المازوت (الديزل)، والعمل على تكرير كامل إنتاجنا من النفط محلياً، كذلك أهمية المشروع تكمن في توفير فرص عمل للعمالة المحلية، وخاصة من المناطق المجاورة للمصفاة المقترح بناؤها، إضافة إلى تأمين فرص عمل غير مباشرة من خلال الصناعات المكملة وصناعة الخدمات التي تنشأ مع بدء العمل في بناء المصفاة وتشغيلها، إلى جانب الربح المادي الذي سيحققه المشروع لخزينة الدولة.

التأميم... الرد الحاسم

إن الأحواض النفطية المكتشفة في سورية تحتوي احتياطياً هاماً من النفط والغاز يعزز صمودها ويدعم الليرة السورية والخزينة العامة إذا أُحسن استخراجهما واستثمارهما وطنياً، دون السماح بنهبهما وَاستغلالهما من الشركات الغربية، ومازالت هناك أحواض واعدة في البحر وفي جنوب سورية ووسطها، وهناك طبقات الحقب القديمة الرملية التي تبلغ سماكتها عدة كيلومترات وتنتشر في المناطق السورية كافة، ولم يجر فيها التنقيب عن الفحوم الهيدروجينية بشكل كاف. وإن وزارة النفط بمؤسساتها التي لها تجربة طويلة في مجال الصناعة الاستخراجية، والتي أقامت بنى تحتية متكاملة وقاعدة تكنولوجية وكوادر هامة من المهندسين والتقنيين والعمال المهرة، وتمتلك قاعدة بيانات هامة وكبيرة مستندة إلى أعمال الحفر والتنقيب والاستكشاف في مختلف المناطق، مدعوة لإعادة تأهيل مؤسسات البحث وتعميق الدراسات في مجال الاستكشاف والإنتاج المدعم، بالاعتماد على القدرات والكفاءات الوطنية، والتخلص من الشركات الغربية المستغلة التي تستأثر بخيراتنا وثرواتنا وتُبقي لنا الفُتات فقط.

وما من حل لدعم أي موقف وطني ممانع في مواجهة الغطرسة الإمبريالية والصهيونية، إلا بالاعتماد َعلى الإمكانات الذاتية واستثمارها بالمكان الصحيح، وهذه العقوبات تستدعي رداً وطنياً لا يقل حزماً عن واضعي العقوبات، ويكون الرد بتأميم بترولنا الوطني من الشركات الأوروبية والأمريكية والكندية، تفادياً للنتائج المتوقعة لهذه العقوبات من انخفاض أسعار النفط السوري، وحدوث نقص حاد في القطع الأجنبي في الخزينة السورية، وبالتالي هذا ينعكس بشكل مباشر على مستوى الحياة المعيشية اليومية للمواطن السوري.

لذلك فالمطلوب الآن وفوراً، ورداً على العقوبات الاقتصادية المفروضة على شعبنا، والتي تهدد وحدتنا الوطنية وصمودنا الداخلي ولقمة عيشنا، هو العمل فوراً على تأميم النفط السوري، ومتابعة استخراجه واستكشاف ما تبقى من مناطق سورية لم تُدرَس ولم تُستكشَف، بأيد سورية وخبرات وطنية، ومن لم يحاول التخلص من شركات النفط الغربية، فإنما هو شريك لها في نهب ثروات البلد، والاستئثار بها لفوائد شخصية ومصالح محددة لأناس بعينهم.

■■

سورية على مفترق طرق..

تواطؤ النخب ضدّ الشعب في سورية

◄ نصر شمالي

تشير الإجراءات والتصريحات التي صدرت عن التحالف الأطلسي مؤخّراً، بعد مرور حوالي ستة أشهر على اندلاع الأحداث السورية المتصاعدة، إلى أنّ هذا التحالف ربّما حسم أمره تجاه الوضع السوري في مسألتين: الأولى مسألة السلطة الحاكمة التي ينبغي تغييرها حسب تأكيدات قادة التحالف، والثانية مسألة الشعب الثائر الذي ينبغي تغييره أيضاً، سواء بإخضاعه واحتوائه أم بتدميره وتخطّيه، وهو ما تدلّ عليه المناورات الغامضة لهؤلاء القادة، سواء في ما بينهم أم مع أطراف من المعارضة المغتربة والمقيمة

فمن البديهي أنّ لمثل هذا التطوّر في موقف التحالف (فيما لو صحّ) طرفه السوري الذي لا غنى عنه ولا يجوز إغفاله مهما تكتّموا عليه... وبالتالي فإنّ الخشية من تواطؤ نخبة سورية ضدّ شعبها تصبح مفهومة، ويصبح متوقعاً ألا تتورّع مثل هذه النخبة عن توظيف الحقّ لمصلحة الباطل، وألا تتردّد في تشكيل غطاء وطني لعدوان أطلسي محتمل.

إنّ الخشية من وجود طرف سوري متواطئ مع الأطلسي ليس ضرباً من التكهّن... فمن المعروف، والمعلن، أنّ هناك نخباً سورية طالما عبّرت عن صلتها الحميمة فكرياً وسياسياً بالدوائر الأوروبية والأميركية، وعن تطلعها إلى إقامة نظام ديمقراطي شجعتها تلك الدوائر على العمل من أجل إقامته.

وبالفعل رأيناها وقد دأبت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً على التفاعل العلني الإيجابي مع الأوروبيين والأميركيين في هذا الاتجاه، وعلى الترويج لأطروحاتهم حول العولمة واقتصاد السوق والليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقّ تقرير المصير..الخ، متجاهلة دورهم الأساسي المستمرّ في عملية تمزيق العرب، واحتلال بعض أقطارهم، ونهب ثرواتهم، ورعاية الأنظمة الفاسدة التي تحكمهم.

لقد نشرت الصحف منذ العام ١٩٩٥ أخباراً كثيرة عن اللقاءات التي كانت تعقد في واشنطن وفي العواصم الأوروبية بين نخب عربية ونخب أوروبية وأميركية... وقد شارك في تلك اللقاءات سوريون معروفون بعضهم مقيم في سورية.

وأذكر من تلك الاجتماعات (حسب الصحف في حينه) أحدها الذي انعقد في الولايات المتحدة، في العام ١٩٩٥، وحضره بول وولفويتز الذي لم يكن مشهوراً آنذاك، والذي سيصبح لاحقاً أحد البارزين في عصابة المحافظين الجدد وفي إدارة الرئيس بوش... ففي ذلك اللقاء تحدّث أحد الحاضرين العرب فقال أنّه يسلّم للأميركيين بمصالحهم المشروعة في البلاد العربية، لكنّه يريد أن يعرف طبيعة العلاقة التي سوف تقوم بين الولايات المتحدة والبلاد العربية بعد تحوّلها إلى الديمقراطية!

فشرح وولفويتز أنّ هناك ثلاثة محظورات ينبغي على العرب تجنّبها، وهي: تهديد المصالح النفطية الأميركية... وتهديد أمن «إسرائيل»... والسماح بوصول حركة إسلامية إلى سدّة الحكم!

ويفهم من كلام وولفويتز أنّ على الديمقراطيات العربية المنشودة أن تسلّم للأميركيين بحقهم في التعامل مع النفط العربي كأنّما هو نفط أميركي , وأنّ تحرص على أمن «إسرائيل» حرص الولايات المتحدة عليه , وأنّ تتصدّى لأيّة حركة إسلامية تحاول الوصول إلى الحكم، ولو عن طريق الديمقراطية، بالضبط كما ستفعل الحكومة الأميركية!

في السنوات التي تلت عام ١٩٩٥، وحتى يومنا هذا، صرنا نلاحظ أنّ هناك نخباً عربية لم تعد تتعرّضّ في خطاباتها أبداً لقضية النفط العربي المستباح، ولم تعد تتعرّض أبداً للقضية الفلسطينية وللإسرائيليين، وصارت تناصب الحركات الإسلامية العداء الشديد بسبب ومن دون سبب، فنتذكّر على الفور محظورات وولفويتز!

بل إنّ هذه النخب ذهبت أبعد من ذلك بكثير حين راحت، بمناسبة ومن دون مناسبة، تدين مناضلي الحركات العربية على مدى القرن الماضي (تنعتهم استخفافاً بالقومجيين واليسراويين والإسلامويين!) وتسفّه برامجهم التحرّرية من أولها إلى آخرها، معلنة حرباً شعواء ضدّ الأيديولوجيات وأنظمتها الشمولية..الخ، أي ضدّ كلّ ما دعا المحافظون الجدد إلى محاربته، لتشمل الحرب كلّ ما هو خارج النطاق الأطلسي!

لقد بلغ هوان وتهاون النخب المذكورة حدّاً جعلها تتجاهل البديهيات في العلاقات الدولية، التي تقطع بأنّ ما يحكم هذه العلاقات هو منطق الحرب لا منطق السلام، فهي تغزل في تفكيرها المجرّد وفي نشاطاتها الميدانية على منوال نخب المعاهد الفكرية الإستراتيجية في أوروبا وأميركا، متطلعة إلى علاقات نزيهة وندّية معها (كأنّما هي ندّ لها!) وساعية إلى إقامة نظام ديمقراطي في بلادها بمساعدة ورعاية الحكومات الأطلسية التي لم تعد ترى فيها حكومات استعمارية!

وبالفعل، استمعنا لاحقاً إلى شخصيات من هذه النخب وهي تعلن تأييدها لاحتلال العراق باعتباره عملية تحرير للشعب العراقي! بل إنّ بعضها ذهب إلى حدّ التصريح عن إعجابه بالواحة الديمقراطية الإسرائيلية!

غير أنّ الأمة العربية بمعظمها بقيت في منأى عن ضلال بعض نخبها، فهي تدرك بالفطرة، إضافة إلى التجارب الميدانية والعبر التاريخية المتوارثة، حقيقة هذا النظام الربوي العالمي الأطلسي/الصهيوني، وتعرف جيّداً مسؤوليته الرئيسية في ما آلت إليه أوضاعها من دمار شامل... والأهمّ أنّ المصائب العظمى لم توهن عزيمتها بالرغم من وقوعها لعقود طويلة في حمأة مثلث يشبه مثلث برمودا الافتراضي المهلك، حيث واجهت العدو الأطلسي/الصهيوني المحتلّ، المغتصب، الشره الطامع أبداً بالمزيد , وواجهت النظام الرسمي العربي المتخلّف والمفرّط والتابع، الذي يحكمها بقسوة وحشية , وواجهت أوساطاً من نخبها تتظاهر بالشفقة عليها لتبرير تعاونها مع أعدائها الأطلسيين، ولتبرير استقوائها بهم ضدّ الحكّام المستبدّين الذين يستأثرون (كنخبة أيضاً) بالسلطة ويقصون النخب الأخرى عنها.

وجدير بالذكر أنّ الصلة بين الشعب السوري ومعظم نخبه، الصالحة والطالحة، شبه مقطوعة منذ عشرات السنين، أمّا النخب السورية (والعربية عموماً) التي نتحدّث عنها هنا تحديداً فقد تشكّلت (مع غيرها من أمثالها في معظم أنحاء العالم) في أواسط التسعينيات الماضية، أي في فترة صعود المحافظين الجدد الصهاينة وبتشجيع منهم.

وقد كان المحافظون يضعون الخطط حينئذ (بعد زوال الاتحاد السوفييتي) لتفتيت دول العالم وتحويلها إلى آلاف من الدويلات الديمقراطية الدائرة في فلك واشنطن وحدها! تماماً كما كان الحال في أوروبا القرون الوسطى، حيث كانت المدن/الدول منتشرة كالفطر! وكان المقرّر للبلاد العربية أن تتفتت وتتحوّل إلى ما لا يقلّ عن مائة دويلة ديمقراطية! ولعلّ ذلك ما أثار حماسة بعض النخب المحرومة من الحكم في ظلّ الاستبداد، فهاهي الفرصة تبدو سانحة كي يحكم كلّ منها دويلة ديمقراطية مهما صغرت، حتى لو كانت مدينة/دولة!

ولنلاحظ هنا كيف أنّ البعض يتحدّث اليوم عن حقوق الأقليات في سورية بما يشبه المطالبة بحقّ تقرير المصير، أي بإقامة دويلة!

غير أنّ الحلم الأميركي/الصهيوني انهار بمعظمه في العراق، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها في حالة من التخبط والتقهقر، وقد تزعزعت مكانتها الدولية العسكرية والاقتصادية والسياسية... لكنها سرعان ما حظيت بنجدة حلفائها الأطلسيين وأتباعها النفطيين، فتماسكت بما يكفي كي لا تتخبط وتتقهقر أكثر، ولم تجد ضرورة للإعلان عن نهاية حلمها بتفتيت العالم إلى آلاف الدويلات، فاستمرّت أصداء الحلم المنهار تفعل فعلها المحدود هنا وهناك، كما في السودان مثلاً.

أمّا عن النخب المذكورة فقد استمرّ وجودها رغم خيبتها وفقدانها للكثير من حيويتها وحماستها... وعندما انطلقت الانتفاضات الشعبية العربية، ابتداء بتونس، ظهرت المفاجأة/الصدمة واضحة في واشنطن وفي مجمل العواصم الأطلسية، وظهر الارتباك جلياً بصدد كيفية التعامل مع هذه الانتفاضات... أمّا تلك الأوساط من النخب إيّاها فقد توهّمت أنّ ما يحدث هو ما حلمت به وسعت إليه، وهو الوهم الذي سرعان ما تبدّد، في تونس وفي مصر على الأقلّ... لكنّها لم تيأس، وهاهي تنخرط في العمليات الأطلسية الهادفة إلى احتواء الانتفاضات الشعبية وإخضاعها، أو تدميرها وتخطّيها، زاعمة أنّ هذه الانتفاضات هي محصلة جهودها، وتحت إشرافها، وإن كانت لا تقودها ميدانياً! علماً أنّ الجماهير في أهدافها المرفوعة المعلنة تلحّ على الحرّية والكرامة والعدالة والاستقلال والتحرّر والتحرير، ولا تشير في لافتاتها أبداً إلى الديمقراطية، لأنّ الديمقراطية، حسب سلّم الأولويات، قضية تنظيمية لاحقة لا يمكن القفز إليها وتحقيقها (بصورة صحيحة لا صورية) قبل تحقيق الأهداف المذكورة التي تزخر بها كتابات الجماهير، وتصدح بها حناجرها.

■■

عشنا وشفنا

◄ محمد علي طه

الإعلام التلفزيوني السوري العام والخاص، وبمواكبة الإعلام الورقي العام والخاص أيضاً، يثير استهجان المواطن حين يتحفه بمناظر مؤطرة ومحددة.. وكمثال عاجل على ذلك الإتحاف.. منظر باب مسجد من المساجد أو شارع من الشوارع أو سوق من الأسواق مع تعليق مهذب ومقتضب: الناس يتحركون بأمان واطمئنان ولا شيء غير ذلك!.

بينما كل الناس يرون بعيونهم وأبصارهم خارج الشاشة عناصر حفظ النظام وسواهم من مختلف أسماء وأنواع الأجهزة التنفيذية ينتشرون في كثير من الأماكن متربصين بكل من تسول له نفسه أن يقول: «به».

أما الإعلام الخارجي، إلا ما ندر، فيقدم بضاعته مسوقاً لها كأمهر لاعبي الكشتبان... وفهم المواطنين كفاية!! والأمثلة إطلالات هيلاري ومن في مستوياتها.

■■

عندما يلهو الكبار..

◄ نور أبو فرّاج

منذ سنة تقريباً امتلأت سورية بجماعات مسلحة شديدة التنظيم، قامت بتنفيذ عمليات تخريبية على كامل التراب السوري، إلا أن أحداً لم يلتفت لها أو يقلق بشأنها ...

ما ميزها آنذاك أن طول أعضائها لم يزد عن ١٣٠ سم، ما أتاح لهم سهولة الحركة في الحارات و الأحياء ومداخل الأبنية، أما عن اللباس فلم تعتمد تلك الجماعات لوناً محدداً، بل تنوعت اختياراتها بين الأحمر والأصفر والأخضر والأزرق، بالمقابل تنوعت الأسلحة والمعدات التي استخدمتها من «الفيّش» والصواريخ والديناميت، إضافة للمسدسات والبنادق البلاستيكية الملونة.

منذ سنة فقط كان العنف مجرد لعبة، وكابوساً بعيداً لا يمكن تخيله، كان المرء يتأمل الأطفال الصغار وهم يخوضون معاركهم الوهمية ضد أعداء متخيلين، يخططون مؤامرات صغيرة للهجوم على خصم من حارة أخرى، أو إثارة فزع فتاة تعيش في الطابق العلوي بصوت انفجار الألعاب النارية، ربما انشغل بعض الأهالي آنذاك بمراقبة تلك الأنشطة الخرقاء، ربما لاحظوا بأن في بعض تلك الألعاب عنفاً ومكراً، وربما فكر بعضهم باستبدال تلك الأسلحة البلاستيكية بألعاب أكثر طفولية وأمناً في المرات القادمة، أو منع أطفالهم من مشاهدة توم وجيري لما يحتويه من مقالب عنيفة!! إلا أن حدسهم الأبوي وخيالهم الخصب عجز حينها عن رسم صورة لما سيكون الوضع عليه بعد عام فقط.

لم يخطر ببال أحد أن الأسلحة البلاستيكية ستستبدل بأخرى حقيقية، وأن خوف الأهل من وقوع طفلهم عن دراجته سيتحول إلى خوف من خطر يهدد حياته.

لم يعد الأهل يكترثون للرسوم المتحركة التي يشاهدها الأطفال، لأن أولادهم الآن يعتادون تناول طعام الغداء وهم يشاهدون نشرات الأخبار وصور الشهداء.

والأطفال بدورهم احتلوا شاشات التلفاز في العيد كما دوماً، إلا أن صورهم وهم يلعبون بالأراجيح بينما تغني فيروز «عم يلعبوا الولاد تحت السما الزرقا ...».. استبدلت بصورة صادمة لأطفال قتلوا أو عذبوا..

بماذا يفكر الأطفال اليوم وبماذا يحلمون؟ ربما لم يدركوا بعد لماذا أصبح صوت الألعاب النارية هذا العام أشد صخباً وأقل متعة؟ لماذا تكثر الوحوش في أحلامهم؟ لماذا فقدوا الرغبة بلعبة الشرطة والحرامية بعد أن اختلطت الأدوار؟ أو لماذا يرغبون أن يضمهم أحد ما بشدة؟

■■

سورية على مفترق طرق..

المقاومة عندما تُقدم معتلة!

◄ محمد أبو حجر

يستطيع المرء إذا ما أراد الإصرار على متابعة بعض الأقلام التي تُنشر في الصحف والمواقع الإلكترونية ذات الطابع القومي، أن يصل إلى نتيجة مفادها أن هناك بعض القوى والشخصيات، ممن لا يرى في سورية أكثر من بندقية حربية، واجبها الوحيد والأوحد تحرير الأرض والتوقف من ثم عند هذه المهمة، أو حتى تضخيمها بحيث تغدو «المقاومة» بنية سياسية مستقلة متكاملة متمايزة تماماً، منفصلة عن باقي مسارات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية. ويطلق عليها - أي على المقاومة - صاحب المقال تسميات سياسية مختلفة، تصب في مجملها في خدمة تيار يرى أن مهمة النظم السياسية اليوم، تتمثل في إخراج الدول من التبعية بناء على توصيفه للمرحلة الحالية على أنها مرحلة تبعية الدول للنظام الرأسمالي العالمي، فإذاً فالمهمة تتلخص لديه اليوم بالانتقال من حالة التبعية إلى حالة «فك التبعية»، وبناء على مقدار نجاح أي نظام سياسي في هذه المهمة يتحدد موقف هؤلاء الكتاب منه.

لست بحاجة إلى أن أعيد التأكيد على ثابت يلازم كل ما أكتب بشكل واضح وجلي، إن البندقية التي من واجبها التحرير والعداء للإمبريالية العالمية حتى زوالها، هي مهمة لا يمكن التغاضي عنها لكل من يريد أن يحمل مشروعاً متكاملاً للتنمية في أي مجتمع على امتداد هذا العالم، فاندماج الدول بكامل مقدراتها في منظومة الوعي الإمبريالي المهيمن، لن ينتج إلا مزيداً من الهامشية والتخلف والفشل في أداء المهام الاقتصادية والديمقراطية، ولكن ما أقوله هنا إن النظرة لفعل المقاومة في أية منطقة على امتداد هذا العالم، عليها ألا تنظر إلى العمل المقاوم كبنية مستقلة وكافية بحد ذاتها، بل يجب النظر إليها كمهمة واجبة ضمن مشروع تحول وطني ديمقراطي اجتماعي وغير كافية كبنية، أي تساوقها كمهمة ضمن منظومة أشمل هي منظومة الدولة الوطنية الديمقراطية الاجتماعية، وسأحاول هنا التوضيح بأن المقاومة حين قدمت كبنية متكاملة مستقلة ومنفردة عن المهام الأخرى لعملية التنمية، لم تنتج إلا إعادة إنتاج للتبعية، وإعادة اندماج للدول في النظام العالمي المهيمن، ولو بعد فترة من الزمن.

تخطئ تلك الأقلام التي ينطلق جزء منها من نوايا قومية حسنة، عندما تقوم بتحويل المقاومة من مهمة ضمن بنية عمومية لطابع دولة ما، إلى بنية كافية لملاقاة استحقاقات التنمية، عبر مقاومة المشاريع الإمبريالية أمنياً وعسكرياً، أي أنها ترى أن المشروع الوطني بمفرده عسكرياً، يصبح هو البنية الأساسية والمهمة الوحيدة للدول، فلا يعود من المهم فشل النظم أو عدم رغبتها في ملاقاة الاستحقاقات الأخرى، ونحن وإن كنا نعيب على الديمقراطية الليبرالية فصلها للمسار الديمقراطي أو الحقوق الديمقراطية للشعوب، عن حقوقها الاقتصادية المتمثلة بالمزيد من العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل دائم بين الفئات، وكذلك فصلها عن حقوق الشعوب الوطنية المتمثلة في نيل استقلالها الكامل وتحرير أرضها واستكمال مشروعها الوطني من حيث قام الاستعمار القديم أو الحديث بقطعه، ونتيجة لذلك الفصل في المسارات فإننا نوصّف الديمقراطية الليبرالية عادة بأنها «ديمقراطية معتلة»، وهو توصيف دقيق، والاعتلال الحقيقي في الديمقراطية الليبرالية لا يتمثل بكونها في العمق رأسمالية الطابع فحسب، بل ولأنها في الأساس تفصل بين مسارات الحياة العامة، الديمقراطية والاقتصادية والوطنية، وتقدمها وكأنها غير مرتبطة بعضها بالأخرى، فتضخم من دور الحقوق الديمقراطية لتقدم تلك الديمقراطية وكأنها بنية سياسية متكاملة لا تحتاج إلى حقوق وطنية واقتصادية مرافقة لكي تحقق التطور والتنمية.. نعيب عليها ذلك ونجزم بأنها ستعجز عن تحقيق أي تطور سوى تغيير شكلاني في المجال الديمقراطي بعيداً عن أي تأثير مباشر على المجتمع. بناء من الوعي نفسه يمكن لنا أن نعيب على أصحاب الخطاب الذي يقدم المقاومة على أنها بنية سياسية مستقلة لا تحتاج هي الأخرى إلى حقوق اقتصادية وديمقراطية مرافقة العيوب نفسها في اجتزاء الرؤية، وبإسقاط لمصطلح ديمقراطية معتلة الذي نطلقه على الديمقراطية الليبرالية يمكن استخدام مصطلح جديد هنا ألا وهو «المقاومة المعتلة»، وهي معتلة كونها تفصل أيضاً بين مسارات من الواضح علمياً أنه لا يمكن الفصل بينها، فالربط بين المهمات الاقتصادية والوطنية والديمقراطية ربط جدلي، أي أنه موجود حقيقة، ونحن كماركسيين اكتشفناه فقط ولم نخرج به إلى العلن وفقاً لرغباتنا الذاتية. وتأتي المقارنة هنا بين أصحاب الطرح المعتل ديمقراطياً ووطنياً من حيث أن كليهما يولي نزعته الذاتية مكان الوعي العلمي، فيقوم هو بالفصل بين المسارات، بينما الوعي العلمي للتجربة والتاريخ يعلمنا أن هناك ربطاً لا يمكن فصله بين تلك المسارات من حيث كونها جميعاً تشترك في ذات الأهمية في عملية التنمية فمن يقدم فيها الاقتصاد كبنية مستقلة يتحول إلى اقتصادوي سيعجز عن تحقيق أي تقدم، ومن يقدم الديمقراطية منفردة كبنية فهو يتساوق مع خطاب ليبرالي أثبت فشله بالتجربة، ومن يقدم المهمة الوطنية كبنية متمايزة فلا يقل خطراً عن الطرفين السابقين، وللحقيقة فإن الأزمة في التيارات الثلاثة الأنفة الذكر، أنها جميعاً تقدم صورة سكونية للواقع كبديل عن الصورة الحركية الجدلية، والعقل السكوني هنا هو من يفصل بين المسار الوطني والمسار الديمقراطي والمسار الاقتصادي، مما يحجب الرؤية المتكاملة، إن للديمقراطية المتجذرة كما للمقاومة الجذرية استحقاقات على الأرض ستكون معتلة لولاها، وللحقيقة فإن كلا الشكلين المعتلين «الديمقراطي» و«المقاوم» قد أفضيا إلى النتيجة نفسها مع الزمن في المجتمعات المختلفة، «كومبرادور» جديد جاء بشكل مباشر نتيجة قوانين «السوق الحر» في دول الديمقراطية المعتلة، أو كتطور عن طبقة البيروقراط التي سادت في دول «المقاومة»، وطبقة الكومبرادور هذه قد عملت مراراً وتكراراً على إعادة دمج المجتمعات جميعها في بنية النظام العالمي الرأسمالي الجديد، بما يحتويه هذا النظام من هامشية وعدمية للأطراف اقتصادياً وديمقراطياً وسياسياً، ومركزية للمحور الإمبريالي اقتصادياً وديمقراطياً وسياسيا أيضاً. فمصر «المقاومة» في عهد عبد الناصر والتي وقعت أو أوقعت نفسها في عدمية الفعل «المقاوم المعتل» ذاته، والذي حيد أو فصل بين المقاومة واستحقاقاتها اقتصادياً وديمقراطياً، تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، مما أنتج طبقة من البيروقراط اعتاشت وتكاثرت في الظل على هامشية المسار الاقتصادي والديمقراطي للقيادة المصرية «المقاومة»، وطبقة البيروقراط تلك هي الأم الحنون لمصر في عهد السادات، الذي أعاد دمج مصر وطنياً واقتصادياً في النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي، أقول مصر عبد الناصر لم تختلف أبداً في النتيجة الأخيرة حتى الآن عن الكويت أو لبنان أو تركيا أو الأردن التي انتهجت فيها القيادة السياسية منذ البداية نهجاً ليبراليا معتلاً يعلي من شأن الديمقراطية الليبرالية المعتلة فتقدم كبنية منعزلة عن الحقوق الاقتصادية والوطنية للشعوب، فمصر عبد الناصر المقاومة هي نفسها التي أنتجت مصر السادات الذي حطم المشروع «المقاوم» لمصر رغم انه جاء من رحمه!، جاء من رحم مشروع كان يرى في مشروع «المقاومة» بنية عسكرية مقاتلة فقط دون أي اهتمام حقيقي بمستحقاتها الديمقراطية والاقتصادية، وهذا الإهمال للحقوق الديمقراطية والاقتصادية هو ما سمح للأجهزة الأمنية المتغولة بالانقضاض على المكتسبات الوطنية التي ما كان لها بالشكل المعتل الذي قدمت فيه إلا أن تنتج هذا الانقضاض بسبب اعتلالها ذاته.

بناء على ذلك فإن من يسعى اليوم لتقديم صورة سورية على أنها بندقية مقاتلة فقط، مضخماً من دور الموقف الوطني جاعلاً منه بنية مستقلة متكاملة بدل كونه مهمة لازمة ضمن بنية، إنما هو يساعد في تعميق الأزمة من حيث أنه يتجاوز فعلياً واقعاً حقيقياً حاصلاً على الأرض، يتجلى في تضخم طبقة البيروقراط الطفيلي، وتحقيقه مجموعة من الخطا على الأرض نحو لبرلة الاقتصاد، وهو كان عاجلاً أم أجلاً سيحتاج إلى مكافئ سياسي معتل وطنياً، يعبر تماماً عن اندماجه تماماً وتحوله إلى كومبرادور.. أقول من يقدم اليوم لسورية البنية الممانعة فقط، إنما هو يساعد حقيقة في تعميق حدة الأزمة، وهو بذلك لا يختلف كثيراً عمن هو في المعارضة ويفصل أيضاً بين المسار الديمقراطي والمسار الوطني والمسار الاقتصادي، وكلا الطرفين في النهاية سيصل بنا إلى المطاف نفسه، دولة يتضخم فيها دور معين على بقية الأدوار، مما يؤسس وأسس بالفعل لحالة احتقان شديدة تلك التي نرى اليوم نتائجها على أرض الساحة.

Guevara_shadow@hotmail.com

كرامة الوطن من كرامة المواطن

◄ ستيركوه ميقري

تجحظ عيون البعض وترتعش يداه وتضعف رجلاه عن حمل وزنه، حتى ولو كان من وزن الريشة، وهو ينظر إلى المشهد السوري المصطبغ باللون الأحمر الداكن، فما يجري لم يكن له أي داع موضوعياً.. وإن الوضع المأساوي الذي تمر به سورية وشعبها لهو أكبر وأعظم من أن يتحمله كل وطني غيور على سلامة البلاد وأمنها واستقرارها..

والحقيقة أن الحراك الشعبي لم يأت من فراغ، بل انفجر نتيجة التهابات مزمنة أصابت جسد اقتصاد البلاد، بسبب الأخطاء القاتلة التي ارتكبتها الحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي، والتي رفعت من مستوى الفساد إلى أقصى درجاته، وأفقرت العباد وأوصلتهم إلى أدنى درك، وهو ما قد يحتاج إلى سنوات للتخلص من آثاره المدمرة.. وكنا قد حذرنا مراراً وتكراراً، من العبث بقوت الشعب ووضعه المعاشي، الذي كان يتردى يوما إثر آخر، بينما أصر المسؤولون على «التطنيش» وكأن الأزمة تحدث في بلاد أخرى.. (فإذن من طين وإذن من عجين)؟،وهم بذلك مهدوا الدروب كلها وعبدوها بالمشاكل والأزمات المستعصية، حتى بات المرء يمضي في سبيله، وكأنه يسير في حقول ألغام جاهزة للانفجار في كل لحظة، أو غائصا في مستنقعات لا قرار لها، ولا مجال للخروج والتخلص منها، إلى أن وقع الفأس في الرأس، وانفجرت أزمة في البلاد، لا أحد يمكنه أن يُنجّم متى ستنتهي، والى ماذا ستؤول الأمور فيها، علماً أن كل ما يجري حتى الآن هو المرحلة الأولى من الأزمة فقط.

لقد كان حرياً بالمسؤولين بعد هذا الانفجار المتوقع، أن يرسلوا رسائل واضحة للشعب، وليس للمتظاهرين فقط، يقولون فيها إن باب الإصلاحات قد فتح على مصراعيه، وكان هذا بحد ذاته أمراً كافياً لملاقاة آمال وطموح الشعب السوري، (وكفى الله المؤمنين شر القتال)، لكن الذي جرى عكس ذلك تماماً، إذ اعتمد الحل الأمني في لجم المتظاهرين، وبدأت الدماء تسيل من الجماهير تارة ومن رجال الأمن والجيش تارة أخرى، ودخلنا في متاهات المرحلة الثانية، وغاب العقل والتعقل عن الجميع، فالحراك الجماهيري لا يريد التوقف عن التظاهر، وهذا حق طبيعي له، والنظام مصر على موقفه من حل الأزمة بطريقته الأمنية، التي أثبتت الشهور الستة الماضية فشلها، مما أدى بالجميع إلى أن يقفوا في عنق الزجاجة، ودخلوا في استعصاء ثمن الخروج منه باهظ، بل وباهظ جداً.

هذا الاستعصاء الذي نحن فيه الآن، دفع الأمور إلى المرحلة التي نقف الآن في بداياتها، وهي مرحلة صدامات تتسع على الأرض، والذي إن استمر دون الجري السريع والجدي من أجل إيجاد حلول ناجعة له، للخروج من عنق الزجاجة، الآخذة بالتضيق والانسداد، سيتفاقم الوضع إلى حرب داخلية، لا تبقي ولا تذر، لنعيش فعلا في الفوضى الخلاقة، التي كان التحالف الصهيو – أمريكي يسعى لها منذ سنوات طويلة، تمهيدا للوصول للمرحلة الأخيرة من هذه المسرحية الهزلية القبيحة، والتي هي مرحلة التدخل الخارجي على الطريقة الليبية، الذي سيأتي تحت الواجهة والعنوان نفسيهما، أي بذريعة حماية السوريين، والذي لن يكون له سوى هدف واحد لا غير حقيقةً، ألا وهو تفتيت سورية إلى دويلات طائفية ضعيفة، غير قادرة على حماية نفسها من البسطار الصهيو- أمريكي، الأمر الذي سيقضي على تحالف سورية – إيران – حزب الله، وسيؤمن لإسرائيل الأمان المنشود لحل أزمة الشرق الأوسط على حساب العرب ولمصلحة إسرائيل حصراً.

وهنا لابد من تنبيه الكثيرين من المسؤولين العرب عموماً والسوريين خصوصا، من الخطأ الفادح والشائع الذي يقعون في شراكه، عند تحليل العلاقة بين أمريكا وإسرائيل، والذي مفاده أن إسرائيل هي التي ترسم السياسة الأمريكية، بقوة اللوبي الصهيوني المتنفذ في الكونغرس الأمريكي، بمجلسيه النواب والشيوخ، مطبقين المثل الشعبي الذي يقول: (جدي لعب بعقل تيس)! إن الوقائع والسياسة الإستراتيجية للامبريالية الأمريكية، تثبت عكس هذا التفكير تماماً، حيث أن المصالح فقط هي التي تحدد السياسة الخارجية الأمريكية، وهذه المصالح في حال تعرضت للخطر، واحتاج الأمر للتخلي عن دعم وإعانة إسرائيل، فلن تتوانى عن القيام بذلك، أما القول بأن أمريكا اليوم في وضع ضعيف اقتصادياً وعسكرياً، فأمر بعيد عن التحليل السليم إطلاقاً، ذلك أن التاريخ حافل بدروسه، والتي من أهمها، أن المخرج الوحيد للامبريالية عموماً ولأمريكا خصوصاً من أزماتها، كان وما يزال هو الحرب ولا شيء آخر غير الحرب، أما ما تسمى الآن بمساعدة الشعوب والحفاظ على حقوق الإنسان فليست ذات قابلية للتفكير فيها من قبلها إطلاقاً، وهي ليست سوى شعارات جوفاء قد تدغدغ مشاعر الشعوب ولكنها تلدغها في نهاية الأمر .

من هنا فإن الحل الأمثل للأزمة المستعصية، القائمة والجاثمة على عقول وصدور وقلوب وآمال الشعب السوري، هو إيقاف نزيف الدم، واقتلاع المسلحين، ومحاسبة من تجاوز صلاحياته من رجال الأمن، والحفاظ على حق المتظاهرين بالتظاهر السلمي، والبدء بالحوار الوطني، وذلك حقناً لدماء السوريين، مدنيين وعسكريين على السواء، وترجيح صوت العقل على أزيز الرصاص وأصوات القنابل، وملاقاة أمنيات هذا الشعب الأبي المكافح لتحسين حاضره، الذي لن يقوم للنظام مقام من دونه، وتأمين مستقبله عبر إصلاحات حقيقية، تؤمن الديمقراطية لكل أطيافه، وتمنحه العدالة الاجتماعية التي افتقدها، وتعيد لسورية قوتها ومنعتها، على أساس أن كرامة الوطن من كرامة المواطن، وكرامة المواطن من كرامة الوطن.

■■

سورية على مفترق طرق..

المشهد السوري الملتهب.. تناقضات وتهافتات!

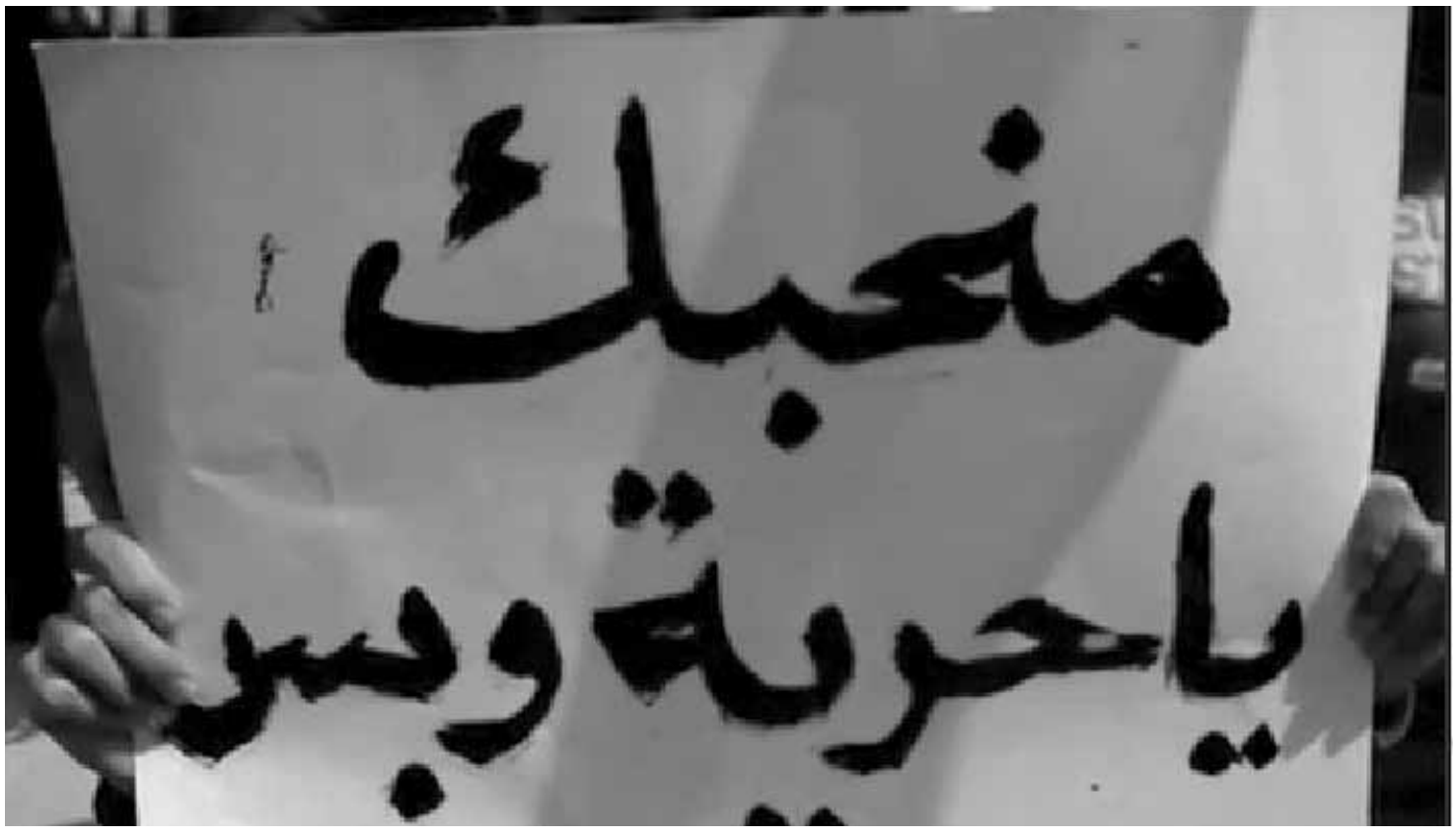

◄ معن خالد

انطلقت الحركة الشعبية في سورية بعد جمود دام نحو أربعين عاماً، وجاء انطلاقها كنتيجة موضوعية ناشئة عن كل التناقضات التي اشتدت في المجتمع السوري وتزايد معدل حدتها بتسارع مخيف في السنوات الخمس الأخيرة.. اشتعلت تلك التناقضات حراكاً شعبياً وليداً متصاعداً، سر به من سر وكرهه كارهون كثر، ربما كان أخطرهم من يتواجدون في صفوفها سراً أو علانية تحت مسميات كثيرة توحي زيفاً بارتباطهم بآلام الشارع السوري..

لم يستطع الكثيرون استيعاب عودة الجماهير، فالمتعنتون يدعون أن الشارع قال كلمته التاريخية، وحدد خياراته الوطنية والسياسية والاجتماعية من خلال ما رسمته سياساتهم، ويستنتجون من ذلك أن لا مبرر لأي حراك بهذا المستوى «مازال أحد أسباب الاحتقان الحالي على الأرض هو ذلك الخطاب الإعلامي الرسمي الإقصائي المترهل الذي ينكر أو يقلل الكثير من أشكال الاحتجاجات دون أن ينكر الكثير من أسبابها»!.

اما اليائسون وهم إن كثروا أو قلوا، فهم لا يمثلون إلا أنفسهم، إلا أنهم تناسوا كل تقاعسهم التاريخي عن خوض النضال في أزقة المجتمع السوري، وجاؤوا اليوم يعلنون ولاءهم المطلق لهذه الحركة البريئة متناسين كل طروحاتهم السابقة التي لم تكن ترى بأن قوة الشعب هي القوة الحقيقية في التغيير (لا يتواجد في نص إعلان دمشق للتغير الديمقراطي -الحامل الرئيس في ذلك الوقت لـ«المعارضة» السورية التقليدية ذات الوجوه الملمعة إعلامياً اليوم على شاشات الجزيرة والعربية _ أي تغني بذلك الشعب وقدراته العظيمة، لا بل لم يلحظ الإعلان في بنوده السبعة أو حتى مقدمته، أي بند يكترث بأوضاع الشعب المعيشية وحقوقه الأساسية في توزيع عادل للثروة أو تخليصه من الفاسدين والناهبين، وبذلك كان إعلان دمشق وبافتراض حسن النوايا تعبيراً عن مشروع ديمقراطي يكرس تحاصصاً معيناً بين النخب السياسية المنفصلة عن أية قاعدة اجتماعية أو جماهيرية) ..

الحل الأمني

أما الآن وقد اندلع الحراك الشعبي وكثر محبوه، لا بل أيضاً كثر كارهوه، وليس هم فقط تلك الأجهزة الامنية التي تقمعهم على الأرض، بل وبشكل أساسي كل تلك القوى التي لن ترضى عن وجود تعبير موضوعي وعميق عن كل أوجاع الشعب، ويأتي في مقدمتها حاجاته في الحرية والكرامة وحصته من الثروات السورية المنهوبة، تتمثل هذه القوى بكبار الفاسدين والمستثمرين الجدد وحلفائهم داخل جهاز الدولة وخارجه ومن يرتبط معهم بصفته، سيدهم الامبريالي والصهيوني... هؤلاء كلهم سعوا إلى محاصرة الحركة الشعبية بخطوط نارية تسعى إلى خنقها أو قتلها أو حرفها عن مسارها، حيث واجهت الحركة منذ البداية أربعة مخاطر أساسية كانت كفيلة حتى اللحظة بإعاقتها من الاستمرار بشكل صحي، كان أكثرها وضوحاً القمع والعنف الممارس عليها من جانب الجهات الفاسدة المخترقة في جهاز الدولة، وفي هذا المجال يتحمل النظام المسؤولية الكبرى على اعتباره الحاكم الوحيد في سورية، حيث أدى القمع غير المبرر إلى مناخ من الإحباط الذي يترك الباب مشرعاً لتبرير أي انحراف بالإضافة إلى فقدان معظم الثقة بين الحركة وخطاب الإصلاح للبعض في النظام...

الانقسامات اللاوطنية

على التوازي مع عمليات القمع، سمحت بعض الجهات لنفسها بالعبث المتعمد بالنسيج الاجتماعي السوري مراهنة بذلك على فزاعة الطائفية التي قد تلجم البعض عن الاستمرار في احتجاجه، أو قد تسهم في تصاعد وتيرة الحراك معتمداً على النخوة الطائفية أو العشائرية وفقا لرؤى البعض المقابل «لم تتورع المعارضة من تسمية إحدى الجمع بجمعة العشائر، ولم تدن الخطاب الطائفي للكثير من قواها، فالعرعور بات رمزاً مقبولاً عند كثر من النخب«العلمانية»، لا بل تحدث عبد الرزاق عيد منسق إعلان دمشق في الخارج عن وجود أكثرية طائفية في سورية لا تعاني من الفكر الاقصائي كالتي تعانيه أقلية طائفية حاكمة تسعى للدفاع عن وجودها بشتى الوسائل، فيما رد التلفزيون السوري على جمعة العشائر باستقبال وجوه عشائرية تدعي ولاءها المطلق للنظام، ولم يكترث الإعلام الرسمي بردة فعله تلك إلى مخاطر تكريس المناخ العشائري مبتعدا عن ضربه بنموذج وطني، كما تم اعتماد أسلوب الوعظ الديني من جانب بعض الرموز الدينية المقربة من السلطة على افتراض وجود مناخ ديني في حراك الشارع يمكن لجمه بخطاب ديني مضاد، كما استمرت قناة الدنيا في تسعير مناخ التوتر بتصويرها لذوي الشهداء وهم يصبون جام غضبهم على قتلة أبنائهم المفترضين من طائفيين ينتمون للحركة الشعبية»...

السلمية

ظلت سلمية الحراك نموذجاً يحتذى في حراك الشارع العربي، وسرعان ما شذ الحراك الليبي عن ذلك، أما الحراك السوري فقد تمت مناقشة ظاهرة التسلح فيه بمنطق سطحي وغير مسؤول، حيث لم يتورع المنطق الرسمي عن وسم المتظاهرين بغالبيتهم بـ«المندسين» أو «عملاء المؤامرة» أو «الجهلة»..إلخ.. وأريد من ذلك تعميم فكرة عدم مشروعية الحراك طالما لوحظ أي سلاح في صفوفه، واتهم كل الحراك بأنه إما مسلح يستهدف الآمنين من مدنيين وأمن وعسكر، أو مرتع للمسلحين، وفي ذلك مبرر كاف لقمع الحراك..«ينشر التلفزيون السوري يومياً صوراً للسلاح المصادر وصوراً لشهداء الجيش والأمن، ولبعض أهالي الضحايا الذين قتلوا بيد العصابات المسلحة، دون أن يلحظ أولئك، الشهداء وذويهم الذين سقطوا يهتفون بالحرية وخاصة بعد اعتراف النظام بارتكاب أخطاء على الصعيد الأمني».. و مثلما حاول النظام تعميم ظاهرة السلاح إعلامياً ردت المعارضة بخطاب سطحي انتهازي قائم على مبدأ نفي كل ادعاءات النظام موضوعية كانت أم ملفقة طالما تصب ضده. سمح هذا الموقف الخطير على الحركة والشعب السوري قبل النظام بجعل السلاح ظاهرة علنية لأجزاء غير قليلة من الحراك..«تعامى أغلب المعارضين عن واقعة جسر الشغور والتي رآها واعترف بها متظاهرون سلميون، حيث رفض أولئك الناس البسطاء على الأرض جنوح بعض القوى إلى التسلح في مواجهة الجيش والأمن، والذي أدى إلى مقتل ١٢٠ عنصر أمن بسلاح مستورد حديثاً عن طريق الأتراك»، وبذلك كانت مسؤولية المعارضة مباشرة عن ظاهرة التسلح وفض بكارة السلمية، حيث لم تكتف الوجوه المعارضة بنفي فكرة المسلحين، لا بل قامت بتبريرها منذ البداية. أفضى الخطاب الانتهازي إلى نمو ظاهرة التسلح في الظل مما جعل إعلام الجزيرة يدعي أخيراً قيام بعض عناصر الجيش المنشقة بحماية المظاهرات بالسلاح، وصولاً إلى إعداد برامج يتساءل متحدثوها عن جدوى سلمية الحركة بعد كل ما حصل..

التدخل الخارجي

يبقى أحد اخطر المحاذير هو التدخل الخارجي، والذي من الواضح أنه لم يكن تدخلاً عبثياً أو هامشياً أو آنياً، فهو من حيث التنسيق مرتبط بشكل مباشر بكل الاصطفافات الإقليمية والدولية في المنطقة، وهنا لا يمكن لأي أحد أن يجادل في فكرة مساعي الكثير من القوى الدولية والإقليمية للتأثير على عملية التغيير في سورية، وبالتالي التأثير على أهم متغيرات الساحة السورية وهو الحراك الشعبي الوليد، دون نسيان اختراقاتهم في جهاز الدولة والمجتمع. وهنا لا نستطيع الدخول في سجال اللعب الاستخبارية وتأكيدها ونفيها فهي قولا واحدا موجودة ولكنها لا تفعل فعلها إلا في ظروف استثنائية، لكن المهم والملح هو ما نشأ مع الأحداث من فكرة التدخل الخارجي لمساعدة الشعب السوري في تحقيق مطالبه المشروعة. ونجد هنا أن النظام اعتمد في ابتعاده عن الحل السياسي على فكرة نفي احتمالات التدخل العسكري المباشر على الرغم من حديثه المستمر عن المؤامرة ، فيما أرخى خطاب المعارضة المتواطئ في كثير من الأحيان مع النوايا الغربية بظلاله على خطاب البعض في الحركة الشعبية إلى درجة تبرير التدخل أو استخدام صيغ مخففة له كالضغط الدبلوماسي أو حصار اقتصادي ، وصولاً إلى تبرير ما سمي بـ«جمعة الحماية الدولية».

المسؤولية الوطنية

وبينما استغل النظام ذلك الاسم المقرف للبرهنة على فكرة المؤامرة وتخوين الحراك الشعبي، كان كل من علي حسن مسؤول شبكة شام الإخبارية وماجد العربي الناطق باسم تجمع أحرار دمشق وريفها يطالبون عبر قناة الجزيرة بحماية دولية وفق أية صيغة يراها الغرب أكثر فاعلية!! فهم يرون بالحظر الجوي أو قصف الحرس الجمهوري أو قصف مقرات أمنية أو إقامة منطقة عازلة... خياراً مبرراً، لا بل ضرورياً لوقف قمع النظام. وفي مساعيها التبريرية التحريضية بثت قناة الجزيرة خبر «تحليق طيران حربي فوق مدينة حمص، كما ادعت انشقاق قوى للجيش في زملكا تشتبك مع قوات الأمن وتوقع فيها خسائر.. مثلما تبنت فيديوهات جيش سورية الحر المنشق وهو يدعي قيامه بعمليات ضد القوى الأمنية»، أما عامر الصادق فتحدث بخطاب انتهازي معوم وغير محدد عن فكرة تدخل مؤسسات دولية وليس تدخلاً عسكرياً، ومن ثم جاء حديث برهان غليون الرئيس المفترض للمجلس الانتقالي السوري فتحدث مبرراً هذا الخطاب ليحمل «النظام هذه المسؤولية ويتحدث عن آليات متعددة للتدخل الخارجي معنوية أو ذات طابع مادي!! ويفضل أن تكون عربية إسلامية»؟!! يتجاهل هذا الخطاب التبريري رغم الدرجة العلمية العالية لصاحبها سيناريوهات تدخل درع الجزيرة ضد ثوار البحرين، كما يتجاهل دعم القوى نفسها لنظام علي عبد الله صالح في اليمن مثلما تجاهل ضلوع تلك القوى في تدمير العراق سابقاً وتحميل مسؤولية الدمار لصدام حسين، ونهب ليبيا وتحميل المسؤوليه للقذافي، مكرساً بذلك تلك النظرة الديكتاتورية التي تختصر مصير شعوب في شخوص أفراد يأتون ويذهبون...

إن المسؤولية الوطنية للخروج من الأزمة السورية هي مسؤولية كامل الوطنيين الشرفاء، وبناء على ذلك على الجميع اليوم التشارك في حمل المسؤوليات، فإذا كان وقف القمع هو مسؤولية النظام، فان الحركة الشعبية مسؤولة عن إقصاء كل ظواهر التسلح العفوية والمنظمة.. كما ينبغي على الجميع إقصاء الخطاب الطائفي وإدانته على التوازي مع إدانة كل أشكال التدخل الخارجي ورفضها مع كل مبرراتها رفضاً قاطعاً...

■■

الشعب يريد إسقاط الفساد

◄ لان كرد

لعل أبرز الشعارات التي ملأت أعمدة الصحف ووسائل الإعلام المتنوعة منذ بدء الحركة الشعبية في سورية في ١٥ آذار ٢٠١١، كان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، والحقيقة أن هذا الشعار ما هو إلا تعبير عن السخط الشعبي تجاه الفساد، بغض النظر عن طريقة وسرعة رفعه الملحوظ في سورية. ففي البداية كانت الشعارات التي رفعها المحتجون في المظاهرات تطالب فقط بإسقاط رموز وأساطين الفساد، الذين عاثوا في بعض المحافظات فساداً، وكانوا أشبه بالملوك فيها، ولكن اللافت أن هذا الشعار وما يشابهه من الشعارات التي رافقت الحركة الشعبية الوليدة منذ بدايتها، حتى عندما كانت الحركة محدودة كماً ونوعاً، لم تولد موضوعياً على الأرض، وخصوصاً في درعا وحمص اللتين اندلع الحراك فيهما مبكراً، وإنما تم رفعها إما بسبب القمع الشديد المثير للريبة، أو بسبب تدخل جهات أخرى حاولت توجيه الحراك وتمثيله دون أن يعطيها أحد الحق في ذلك..

وفي العموم فإن هذا الشعار لم يكن ليعتمد بين المحتجين لو لم تسبقه ظروف قاهرة، وبالتالي فهو لم يأت من فراغ، بل جاء كمحصلة عفوية لما كان يحدث في سورية في السنوات الماضية من ارتفاع مستويات البطالة وتوسع مستويات الفقر والذي سببه المباشر وغير المباشر الفساد والليبرالية.. إذاً في المحصلة، فإن رفع هذا الشعار تعبير عن عدم الرضا الشعبي على طريقة توزيع الثروة، وفي العمق فإن الشعب أراد إسقاط رموز الفساد في بعض المحافظات، لكنه سرعان ما انتقل من شعار إسقاط رموز الفساد في هذه المحافظات إلى شعار إسقاط النظام، والذي جاء تعبيراً عن عداء الجماهير للفساد الكبير في البلاد، الذي أوصل قسماً واسعاً من الجماهير إلى درجة الانفجار الاجتماعي، لكن حتى الآن، عندما نشاهد أو نسمع المحتجين البسطاء يطالبون بإسقاط النظام، فهم في الجوهر يطالبون بإسقاط الفساد الليبرالي الكبير في البلاد، والذي يعبر عن البرجوازية الجديدة العابرة لجهاز الدولة، فهذه الفئات المتغولة هي بالدرجة الأولى من تتحمل مسؤولية انخفاض مستوى المعيشة لغالبية السوريين وترديها بالشكل الذي أدى إلى ظهور حركة احتجاجية واسعة في معظم أرجاء البلاد.

والحقيقة أننا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، طالما حذرنا من هذا الفساد الأخطبوطي في أكثر من مناسبة، والذي يشكل بوابة للعبور الخارجي«خدام مثالاً».. والآن فإن أسلوب المعالجة المتبع في حل الأزمة، يشكل تمهيداً موضوعياً لتفتيت البلاد إمبريالياً، لذلك فإن مطلب إسقاط الفساد يجب أن يتحقق سريعاً لوقف إراقة الدماء وتجنيب البلاد حرباً أهلية، والمضي قدماً نحو انفراج سياسي في البلاد يحافظ على موقع سورية الاستراتيجي إقليمياً ودولياً في معادلة مقاومة الامبريالية ونحو العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية..

«الشعب يريد إسقاط الفساد».. وهذا ليس بمطلب طوباوي خيالي للخروج من الأزمة الوطنية العميقة، أو مطلب غير قابل للتحقيق، بل يمكن القضاء على الفساد بسهولة إذا توافرت الإرادة لذلك، ويمكن توصيف ذلك بما قاله د. قدري جميل في مقابلة إذاعية سابقة:«مخفر عرنوس يمكن أن يحل القضية إذا ما توفرت الإرادة».. أي أن القضاء على الفساد لا يحتاج إلى جهود جبارة، فمخفر شرطة واحد يمكنه حل القضية الملحة والتي تهم غالبية الشعب.. والمطلوب فقط إرادة وعزم ووعي حقيقي للمخارج الآمنة..

■■

د. قدري جميل لـ«بلدنا»:
كان معروفاً أن السياسات الاقتصادية التي اتبعت في السنوات الماضية ستكون نتائجها كارثية!!

أجرت جريدة بلدنا لقاء مع الرفيق د. قدري جميل يوم الثلاثاء ٢٠١١/٠٩/٠٦، وحاورته في شؤون الأزمة التي تمر بها البلاد منذ أشهر.. ونظراً لأهمية الحوار نعيد نشره في قاسيون..

◄ حاوره: إباء منذر

«اعتبر أنّ جذور الأزمة تكمن في السياسات الاقتصادية للحكومة الراحلة.. قارعو أجراس الإنذار في السنوات الثماني الماضية كانوا كثيرين، ولم تجد الحكومة السابقة خياراً أمامها (بقصد أو من دونه) إلا استعمال الطين والعجين لصمّ آذانها عن سماع ما لا تريده من قراءات الواقع، وما ستؤول إليه الأمور نتيجة تراكم المزيد من الأخطاء، لنصل اليوم إلى مرحلة انفجار جذورها مقسّمة بين الاقتصادي والسياسي، فالعيوب تكشّفت والإرادة السياسية قالت كلمتها. لدى الشارع مطالب مشروعة لا بدّ من الاستجابة لها وبحثها، ومناقشتها عبر حوار عميق ينقلنا إلى برّ السلامة، والمبدأ الأول من مبادئ الحوار هو وضع اليد على الجرح تماماً دون مواربة، أو تجاهل، لتوصيف المشكلة ورسم الخطوط العريضة لسورية جديدة تليق بنا جميعاً، والنقطة التي يلتفّ حولها السوريون اليوم، مهما اختلفت أطيافهم، ضرورة الإصلاح، وهذا لن يتحقق دون تضافر جهود كلّ أبناء المجتمع حتى لو اختلفت وجهات نظرهم.. فالسوريون يدركون أنّهم قادرون على حلّ مشكلاتهم تحت سقف الوطن، وهذا يتطلّب نقاش وجهات نظر من اختلفوا في السابق مع ما كان قائماً، ولديهم رؤيتهم وأوراق عملهم للإصلاح، ولعلّ أبرزهم على الساحة الاقتصادية والسياسية أمين وحدة الشيوعيين السوريين، الدكتور قدري جميل، الذي رسم الخطوط العريضة للمشكلة، وأساليب حلّها عبر صفحات جريدة «بلدنا».

● د. قدري جميل أمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريون، ما هي جذور الأزمة في رأيك؟

إنّ الوضع الاقتصادي مأزوم، ليس بسبب الأحداث الأخيرة فقط، فجذور الموضوع تكمن في السياسات الاقتصادية للحكومة الراحلة، ومجمل الأسباب السياسية والاقتصادية أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم، لكنّ الأساس يكمن في تحديد حجم المشكلة وهو كبير، لأنه تعبير عن استحقاق تأخر، فمستوى الحريّات والتعبير الناقص يؤدي إلى غياب نظام الاستشعار المبكّر، وغياب المصارحة أدى إلى انفجار مفاجئ، فالخلخلة الاقتصادية التي حدثت نتيجة اختراق معيّن قد تؤدي إلى استيلاء سياسي، وهذا هو مفهوم أمريكا في سياساتها .. ولذلك فإنّ السياسات التي اتّبعت بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي كان المقصود منها الاختراق من أجل الإخضاع السياسي، وطبّقت رغم وضوح نتيجتها؛ أنّها ستؤدي إلى كارثة.

● بما أنّ أحد أهم أسباب المشكلة اقتصادي وسياسي، كيف يمكن أن نشخّص الواقع السوري خلال السنوات الماضية؟

السياسات الاقتصادية في السنوات الماضية أدّت فعلياً إلى تقليص النمو وزيادة مساحة الفقر والبطالة، فهي تحمل منطقاً خاطئاً، وكان معروفاً، بالنسبة للمتابع والمهتم، أن نتائجها ستكون كارثية، نحن، في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، كنا نرى منذ البداية أنّ هذه السياسات ستُحدث خللاً اقتصادياً بالذات في موضوع توزيع الثروة، الأمر الذي سيؤدي إلى توتر اجتماعي سيوصلنا إلى عدم استقرار سياسي، عندما تحيط به ظروف إقليمية وداخلية وهذا ما حدث، وإذا أضفنا إلى ذلك البنية السياسية التي تمثلت في مستوى الحريات السياسية المنخفض؛ أي مستوى التعبير عن الرأي والهموم والمصالح المنخفض، أدى ذلك إلى مفارقة كبيرة؛ وهي أن السياسات الاقتصادية ضربت المستويات الاجتماعية في كلّ المجالات وتلاقى معها عدم تعبير الناس عمّا كان يحدث، وبالتالي وصلنا إلى مرحلة الانفجار الذي كنّا قادرين على تلافيه لو أنّ الإشارات كانت تصل بالتدريج، فالحريات السياسية، فيما تعنيه، هي الأقنية الضرورية بين المجتمع والدولة، ومهمتها الأساس إيصال إشارات الإنذار المبكرة إلى الصعوبات

التي يعاني منها الشعب، لكنّها كانت متعطّلة، لذلك انتصبت أمامنا مشكلة كبيرة متراكمة.

دولة قوية وذكية

● بعد كلّ هذه التراكمات التي أدّت، حسب تعبيرك، إلى حالة الانفجار، ما هو المطلوب للخروج بأقلّ الخسائر؟

الضرورة الأولى اليوم تتمثّل في إعادة النظر في النموذج الاقتصادي والسياسي، فما قبل الخطة الخمسية العاشرة وما بعدها كانا، من حيث التصنيف العلمي، نموذجين رأسماليين؛ النموذج الأول رأسمالي مضبوط بدور عال للدولة التي تتدخل في الشأن الاقتصادي والاجتماعي وتحافظ على توازنات معيّنة، بينما النموذج الثاني انسحاب كامل للدولة، وإذا تحدّثنا عن خلل في النموذج الاقتصادي الرأسمالي فنحن بحاجة إلىً بحث عميق عن النموذج الاقتصادي المطلوب، والذي يعمل على رفع التراكم (علاقة التوظيفات بالقطاعات الحقيقية على مجمل الناتج المحلي) بين ٢٥ إلى ٣٠ ٪، وهو ممكن وضروري، ورفع ريعية الليرة السورية التي، وفقاً للإمكانات، يمكن رفعها إلى ٥٠ ٪، وبالتالي يتحقّق نموّ يصل إلى ١٢,٥ ٪، وتغيير العلاقة بين الأجور والأرباح، فسورية اعتمدت تاريخياً على الميزات النسبيّة في تطوّرها، وبرأيي إذا ذهبنا إلى الميزات المطلقة الموجودة فقط في سورية، والتي، إلى الآن، مازالت خاماً، فسنستطيع تحقيق ريعية عالية، لكنّ هذا يتطلب دولة قوية وذكية تعرف الإمكانات الكامنة من موارد طبيعية وبشرية وتوظيفها، ولأنّ كلّ محافظة فيها عشرات الميزات المطلقة فلا يمكن لجهاز دولة اقتصادي بحت أن يحيط بها، وهذا يحتاج إلى اشتراك وتعاون قوى المجتمع نفسه وتفعيلها، وهذا يتطلب حياة سياسية غنية ومشاركة الجميع؛ أي تحويل البلد إلى ورشة عمل كبيرة وتحفيز كلّ الكفاءات وتنظيمها .

● إذا أردنا تحديد متطلبات هذا النموذج الاقتصادي، كيف يمكن أن نلخّصها؟

المشروع الاقتصادي المطلوب الآن يحتاج إلى حامل قويّ، حيث لا يمكن الفصل بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، لذلك الحريات السياسية مطلوبة بشكل أساسي، ومن هنا انطلقت قوانين الأحزاب والإعلام وقانون الانتخابات، وكلها قادرة على حمل المشروع الاقتصادي، لأنها كلّ متكامل، فالجميع يتحدث عن الإصلاح السياسي، ولا خلاف على ضرورته، ولكن لا أحد يتحدّث عن إصلاح اقتصادي، فالكل لم يفتح أوراقه بعد، وإذا أردنا وضع الكلام عن الإصلاح الاقتصادي على سكّته الصحيحة، فهناك عنوان أساسي هو إعادة توزيع الثروة الذي يتحدّث عنه الجميع، لكنّ لإعادة التوزيع هذه تتمّة من خلال الإجابة عن تساؤل عمّن سيعاد توزيع الثروة عليهم، فالبعض يضمر ولا يستطيع أن يقول إنّه يقصد إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء أنفسهم؛ أي إعادة توزيع الحصص فيما بينهم، لكنّ المشروع المطلوب هو إعادة توزيع الثروة بين جميع أبناء الوطن؛ الفقراء والأغنياء، فالنمو اللاحق لا يكون إلا بهذه الإعادة لتوزيع الثروة بين الجميع؛ لأن تمركز الثروة أصبح عالياً إلى درجة أنّه لا يمكن تحقيق نموّ ولا استهلاك شعبي دون استرجاع وإعادة توزيع الثروة المتمركزة في أماكن قليلة، والإصلاح السياسي لن يؤدي إلى نتيجة ما لم نسر بالإصلاح الاقتصادي.

● هنا يطلّ السؤال الأهمّ برأسه: هل سورية مؤهّلة لذلك أم لا؟

والجواب هو: هل هو ضروري أم لا؟ إذا كان ضرورياً يجب أن نكون مؤهلين، وعند الاتفاق على أنّ الاقتصاد والسياسة كلّ متكامل، لا يمكن الفصل بينهما، فلا يمكن تجاهل النشاط السياسي العالي الذي يشهده الشارع السوري اليوم، فهذا المولود الجديد الذي ظهر على الساحة خلال الأشهر الماضية، وهو الحركة الشعبية، طال انتظاره، فهو الضمانة في المستقبل لأيّ حركة سياسية في البلاد، وهو ضمانة للإصلاح الحقيقي، وهو ضمانة للوحدة الوطنية، فالمجتمع السوري كله يعمل في السياسة، من الصغير إلى الكبير، في التفكير والنقاش، وهذه اللحظات قاطرة للتاريخ، واليوم الواحد بسنوات من التطوّر العادي، فالشارع يتعلم بصورة متسارعة صياغة مطالبه ومصالحه الحقيقية، كما يعمل على صياغة قياداته، أمّا صمام الأمان في الحراك الشعبي الحاصل فهو، تحديداً، منع العنف في الحركة من داخلها أو ضدها، وأنا على ثقة بأنّ الحركة قادرة على التطوّر بسرعة، وإيجاد المخرج الآمن لسورية من الأزمة، وقادرة على إعادة إنتاج تلك القوى السياسية الضرورية لقيادة عملية الانتقال في البلاد، وهي لا تحدث في يوم ويومين، والضمانة الأساسية هي الحوار كونه صراعاً حضارياً سلمياً، ومن لا يريد ذلك فهو يريد صراعاً غير سلمي وغير حضاري.

الحوار معركة ستعكس ميزان القوى المتكوّن مجدداً في المجتمع السوري، فدعونا نرسمه على الطاولة.

● لا يمكن الحديث عن الإصلاح وخطواته العملية، وقبله الحراك الشعبي، دون الغوص في فساد تجذّر في المجتمع السوري، فما هو الحل اللازم لتجفيف منابع الفساد؟

الحراك سيذهب إلى الإصلاح، وبالتالي المستفيدون من الفساد في جهاز الدولة كلهم سيتضررون، لذلك ليس لهم مصلحة في استمرار الحراك، فهناك قوى معيّنة في المجتمع تريد أن تصفي حسابات سابقة بسبب توزيع الثروة، وتريد، أيضاً، تشويه الحراك، وأخذه إلى اتجاهات أخرى، هنا يأتي التجييش الطائفي من الطرفين، أولئك الذين لا يريدون إلا توزيع الثروة فقط بين الأغنياء، وهناك من يريد بقاء الشكل السابق، وهناك من يريد توزيعها، والجمهور حطب بينهما، فمشكلتنا اليوم أنّ نقصَ مستوى الحريات أدّى إلى فساد مستشر لم يسلّط عليه الضوء، فانتشرت آليّاته المعقدَة والمتشَابكة، وامتدّ على طول البلاد وعرضها، والمفارقة أنّ الليبرالية الاقتصادية في أوروبا أحضرت معها ليبرالية سياسية، ولكن لدينا حدث العكس، وهذا ما جعل هناك فجوة ومستوى من عدم الثقة والصدقية بين الشعب وجهاز الدولة، وبالتالي محاربة الفساد، واسترداد الأموال الخارجة من الدورة الاقتصادية كفاقد اقتصادي هو المورد الأساسي لتحقيق النموّ المطلوب، وهذا ليس موضوعاً أيديولوجياً، وإنّما هو واقع عملي، فأموال الفساد تأكل حوالي ثلث الدخل الوطني إذا كان ٢٧٠٠ مليار؛ أي أنّها تصل إلى حوالي ٩٠٠ مليار سنوياً، وهذا الرقم كاف لتغطية النمو والاستهلاك الضروري، لذلك يجب أنً يعاد توزيعها بين الأجور والتوظيفات.

وفي شق آخر من المشكلة، جهاز الدولة، وليس الدولة، تَضخّمَ واستقلّ نسبياً عن المجتمع، ليرى أنّ المجتمع خادم له، وهنا يجب تصحيح العلاقة، فجهاز الدولة يخدم المجتمع، وهذا يتطلّب قناة اتصال حقيقية بين المجتمع والدولة.

● إنّ الوضع الاقتصادي مأزوم ليس بسبب الأحداث الأخيرة فقط، فجذور الموضوع تكمن في السياسات الاقتصادية للحكومة الراحلة.. ومجمل الأسباب السياسية والاقتصادية أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم.

● نحن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يؤسس لبنية سياسية جديدة ووعي اجتماعيٍ سياسيٍ جديد.

● المشروع الاقتصادي المطلوب الآن يحتاج إلى حامل قويّ، حيث لا يمكن الفصل بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، لذلك الحريات السياسية مطلوبة بشكل أساسي..

● الحركة الشعبية قادرة على التطوّر بسرعة وإيجاد المخرج الآمن لسورية من الأزمة، وقادرة على إعادة إنتاج تلك القوى السياسية الضرورية لقيادة عملية الانتقال في البلاد، والضمانة الأساسية هي الحوار كونه صراعاً حضارياً سلمياً.

عقد اجتماعي جديد

● ما هو العقد الاجتماعي المطلوب لإعادة صياغة العلاقة وتصحيحها؟

رغم كلّ المشكلات التي سبق ذكرها، وما تحتاج إليه من قدر كبير من الحوار والنقاش الذي يدعو إليه الكثير منً أطياف المجتمع، بات الخروج بعقد اجتماعي جديد أمراً ملحاً، حيث لم تعد المادة ٨ في الدّستور هيً المشكلة، وإنما نحن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يؤسس لبنية سياسية جديدة ووعي اجتماعيٌ سياسيٌ جديد، فالدستور الأول في البلاد امتدّ منذ الاستقلال حتى العام ١٩٧٢، يعني أن عمره ٢٦ سنة، أما الدستور الثاني، فمن ذلك الحين إلى الآن؛ أي أنّ عمره ٤٠ سنة، لذلك أصبحنا بحاجة للذهاب إلى دستور جديد يكون هدفه خدمة وكرامة المواطن، ويضمنً جميع الحقوق الطبيعية للإنسان فحقّ الكلام وحق التعبير ضروريان لحماية كلّ الحقوق الأخرى وتأمينها، لكنّ هذين الحقين، إذا لم تؤمَّن باقي الحقوق، لن يؤديا إلى نتيجة، وسيكونان فارغين من مضامينهما، فالإصلاح السياسي دون مضمون إذا لم يتماشَ مع الإصلاح الاقتصادي. ■■

من قتل الشهيد هادي المهدي:
الطالباني... المالكي...الساعدي... الشلاه، أم من يتاجر باسمه اليوم؟

◄ صباح زيارة الموسوي – خاص قاسيون

قام عنصر من جهاز أمن نوري السعيد الثاني وقبل ثلاثة أيام من تنفيذ عملية اغتيال الشهيد هادي المهدي برفع كاميرات لمنظمة مجتمع مدني مواجهة لبيته، وهو الذي كان قد أعتقل يوم ٢٥ شباط ٢٠١١ وتعرض للإهانة والتعذيب، وعقد بعد الإفراج عنه هو وزملاؤه مؤتمراً صحفياً فضح فيه وبشجاعة الأساليب والممارسات القذرة التي مورست بحقهم، علماً بأن المهدي من كوادر حزب الدعوة الذين عادوا إلى العراق بعد سقوط النظام الفاشي واحتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، وقد اختلف مع حزبه منذ البداية وتحول إلى شخصية إعلامية مستقلة مناهضة للإحتلال والنظام الطائفي الأثني الفاسد، كما لعب دوراً محورياً في قيادة الحراك الجماهيري في ساحة التحرير.

لقد أعلن الشهيد هادي المهدي وعلى رؤوس الأشهاد بأن من سيقتله هم الطالباني– المالكي وأبنه أحمد– الساعدي– الشلاه (وإنني هنا أود أن أسجل ملاحظة مهمة وحساسة لمعرفتي بعقلية من أتكلم عنهم وبجرأة ووضوح: إنني أحمل مسؤولية أي اعتداء أتعرض له أو أي خطر يتهدد حياتي بأي شكل كان على عاتق هؤلاء الذين ذكرتهم بالأسماء.. وماقلته هنا هي حقائق ناصعة وأنا مستعد أن أمثل أمام القضاء للمحاسبة عليها لو كذبوا مقاصدي). وكان الشهيد اعتبر تنازلات حكومة نوري السعيد الثاني انتصاراً للحراك الجماهيري الشعبي، أما اتهام الحكومة المتظاهرين بأنهم عصابات «بعثية» إهانة للشعب العراقي وهو عار على الحكومة وأزلامها من الذين تحولوا بين ليلة وضحاها من قومجيين إلى إسلامويين: (هذا أول مقال لي بعد اعتقالي والاعتداء علي بشكل وحشي ماجرى قربان للعراق وشيء أقل من القليل ماقدمناه من أجل عراق أفضل وحكومة أفضل وحياة حرة كريمة وما نلنا العقاب عليه هو أقل ما يمكن أن نقدمه لعراق المواطن، عراق يكون فيه المواطن مكرماً والمسؤول خادماً ووضع حد لنخب وحيتان السياسة من نهب العراق وإهانة شعب العراق.. لا أملك أن أقول فعلت الكثير أمام الأب البصري الذي قتل وحيده على يد قوات المالكي في البصرة، ولا أملك إلا أن أنحني لأسرة الطفل الذي قتلته عصابات جلال الطالباني في السليمانية.. نعم ما حققناه أننا دفعنا المالكي وليومين أن يقف ويقول كلمتنا وشعاراتنا ومطالبنا المشروعة بدولة عادلة لا نهب ولافساد ولا مزورين ولا نخب يتحكمون بها وهاهو بقدرة التظاهرات والتضحيات أرغم على أن يقدم مشروع المئة يوم وهو مشروع نفتخر به ونعتبره جزءاً صغيراً من مطالبنا ولكن تبقى عبرة وغصة. أليس ما يصرح به المالكي الآن كان هو شعار تظاهرات العراقيين فكيف وصفهم بالبعثيين وهو الآن يعد بتحقيق مطالبهم ويعدها مشروعة؟ وإن كنت أجزم أنها ستبقى وعوداً وحبراً على ورق ومورفيناً لتخدير التظاهرات والغضب العراقي على جحيم الوضع الإنساني والاقتصادي المزري الذي نعيشه).

كما فضح الشهيد بكلمات واضحة، لا لبس فيها، الخطاب السياسي المتاجر بالدين:

(تبقى مسألة أخرى أود أن أتساءل عنها وأنا ببالغ الشك والريبة فيها.. قضية جرحتني أكثر من اختطافي وتعذيبي وإرهابي بمنهجية:– أسألكم يا خبراء السياسة ويا إعلاميي العراق ويا قائمة دولة القانون ويا موظفي رئاسة الوزراء ويا مكتب حزب الدعوة بكل فروعه وتفريعاته: ترى هل كان السيد نوري المالكي يأكل ويشرب ويستحم ويصلي يوم الجمعة ٢٥ شباط وكنا نحن نهان ونقتل في كل المدن؟؟ ترى أي صلاة كان يؤديها وعلى أي دين أو ملة ولأي رب وأي مغفرة كان يرجوها بينما كانت كرامتنا تنزف على يد عساكره المتورطين والمضغوط عليهم بأوامره البشعة؟).

ولعل أكثر ما أثار غضب القتلة هو تلك المقارنة بين المقبور عدي صدام وأحمد ابن نوري المالكي، المقارنة المبرهنة على أنهما وجهان لعملة واحدة عنوانها الاستهتار والقتل والنهب، ناهيكم عن فضح تاريخ علي الشلاه الصدامي ودور كمال الساعدي القذر: (–أسألكم يا برلمان الشعب العراقي (المنتخب!) أسأل السيد النجيفي والشيخ صباح الساعدى الشجاع وبهاء الأعرجي الشهم وأسأل نواب المجلس الأعلى وعلى رأسهم الشجاع باقر جبر الزبيدي والتيار الصدري والقائمة العراقية: هل أن كمال الساعدى عضو حزب الدعوة وقائمة دولة القانون والنائب في برلمانكم الموقر هو حقاً من ظهرت صورته يقف بمكان عدي صدام في الأعلى في المطعم التركي يوجه ويراقب انتهاك حقوقنا وإهانتنا وإطلاق النار علينا واختطافنا في ساحة التحرير يوم الجمعة ٢٥ شباط؟ استحلفكم بالله قولوا لا، وأنكروا لأن إثبات الأمر سيجعل كمال الساعدي مسيئاً للعراق وللعملية الديمقراطية والبرلمان ذلك إن صح ظهوره ووقوفه في الأعلى وتوجيهه الأوامر بقتلنا وسحلنا واختطافنا، إنما هي ممارسة لاتمت للقانون والديمقراطية بصلة وهي تذكرنا برفاق الطاغية وكيف هبوا للدفاع عن عرشه في انتفاضة ١٩٩١ وبأي حال لايمكن لكمال الساعدى أن يتصرف وهو لايملك سوى صفة عضو برلمان. فهل يحق له خرق قسمه بخدمة الشعب العراقي بهذا الشكل؟ إن ما فعله كمال الساعدي إن صدقت الصور يجعله حانثاً باليمين ويستحق إلغاء عضويته في البرلمان العراقي وإلا دعونا نتصور عضواً آخر يشكل مليشيات ويقف بالجانب الآخر يتقاتل مع الساعدى وعسكره! وهكذا نسحق القانون ونحول ساحة التحرير إلى مجزرة.. أنا أشكِ ومن أجل بقية أمل لي بالعراق وبالحكومة أن تكون الصور خطأً أو مفبركة وإلا فإننا نقف إزاء رجال لا يحترمون القانون ولا البرلمان وينتمون لروح العصابة الحزبية الفتاكة من أجل الحزب الأوحد والقائد الضرورة.. وإن صح الخبر وصدقت الصور فيتوجب على من ناشدتهم أن يهبوا لحماية شرف وكرامة البرلمان بطرد هذا المعتدي على هيبة البرلمان والشعب العراقي وكفى نضع رؤوسنا في الرمل كالنعام.

– أتساءل حول الإشاعات حول ظهور أحمد المالكي وكمال الساعدي في المطعم التركي مرتع عدي صدام ومراقبتهم للتظاهرات وتوجيهاتهم للأوامر هل حدث هذا حقا وما هي صفة احمد المالكي الحكومية وما هي صفة الساعدي العسكرية ليقوم بهذه المهمة ؟

– هل ذهب الساعدي وأحمد إن صدق الخبر لتناول الطعام والاستحمام وأداء الصلاة بعد انتهاك حقوق المتظاهرين والاعتداء عليهم؟ وهل شعرا بالرضا عن نفسيهما وشكرا الله على تمكنهما من إهانة العراقيين بهذا الشكل؟؟).

وفضح الشهيد عملية الهيمنة «الدعوجية» المنظمة على الإعلام الرسمي وفق النموذج الفاشي سيئ الصيت:

(– أسأل البرلمان العراقي: هل شبكة الإعلام العراقية وهل قناة العراقية وصحيفة الصباح عراقية حقاً وملكاً للبرلمان أم ملكاً للمالكي وحزب الدعوة وقائمة «دولة القانون»؟؟ أتساءل كيف احتل علي الشلاه والموسوي قناة العراقية ومنعوا النقل المباشر وكذبوا الأخبار وأهانوا التظاهرات وكيف تقلب صحيفة الصباح الحقائق من أجل قائمة وحزب وشخص؟؟ ألا يحاسب البرلمان الشبكة على انحرافها هذا؟ كيف تمول الشبكة من أموال العراق وهي مجرد بوق لحزب وشخص وقائمة؟).

وناشد الشهيد الجيش العراقي أن ينحاز للشعب ويحترم دور الجيش الوطني، وهو يضرب بذلك على وتر حساس في النظام الطائفي الأثني الفاسد، النظام الذي أراد للجيش أن يتأسس على اساس طائفي اثني:

(– هل شعر السيد المالكي ودولة القانون وحزب الدعوة بالرضا وشكروا الله على توريط الجيش العراقي النزيه والنبيل والشجاع والمهني بإهانة العراقيين والاعتداء عليهم؟؟

– هل فكر قادة الجيش وجنرالات العراق النبلاء الرائعين بنتائج هذه الممارسات في حمايتهم لحيتان السياسة ومن نهبوا العراق وأهانوا الشعب العراقي؟ هل فكروا أنه تم توريطهم للعب دور محامي الشيطان وهم أصحاب الروح الوطنية والأيدي النظيفة، بينما رجال السياسة الذين ورطوهم هم اللصوص وهم المفسدون وهم عملاء الأجندات المعادية للشعب العراقي؟؟).

وقد لامس الشهيد هادي المهدي قضية في غاية الحساسية، ألا وهي قضية شهداء حزب الدعوة المهملة عوائلهم مقابل تكريم القتلة السابقين بضمهم إلى حزب الدعوة والجيش والأمن بعد أن غيروا الولاء، خصوصاً وأن هناك حالة استياء على مستوى قواعد وكوادر هذا الحزب مما آل إليه مصير حزبهم الذي تحول إلى حزب «بعثد عوجي عراقي»:

(– سؤالي إلى حزب الدعوة.. إلى أسر شهداء الدعوة.. إلى السيد جعفر محمد باقر الصدر.. إلى الدكتور وليد الحلي والأستاذ علي الأديب والأستاذ صادق الركابي وأسأل قبور إخواني شهداء الدعوة: ترى كيف أصبح ابرز خادم البعث العراقي ربيب لؤي حقي (ابن صدام الثالث بالتبني) ناطقاً باسم حزب الدعوة وكيف أصبحت أنا متهماً بالبعثية (العراقية)؟؟ كيف أمسى من تزلف وتملق وتربى في مؤسسات المقبور عدي صدام وأعني به النائب (علي الشلاه) كيف أصبح عضواً في برلمان العراق وممثلاً لحزب الدعوة والناطق باسم شهداء الدعوة ودولة القانون وشتّام التظاهرات الساخر من تطلعات العراقيين؟؟ من هو «البعثي» (العراقي) إذن يا كوادر الدعوة تعالوا نتكاشف أمام العراقيين وأمام قبر السيد محمد باقر الصدر (قدس).. دولة رئيس الوزراء يتهم التظاهرات بالبعث وهو يضم لحزبه وقائمته أشهر خدام البعث ويدفعه ليحتل قناة العراقية ويشتم ويشكك بالتظاهرات.. ليسأل نوري المالكي وحزب الدعوة من هو علي الشلاه ومن أنا ومن هم المثقفون الشرفاء الذين خرجوا في تظاهرات الجمعة.. لقد قالها بهاء الأعرجي الشجاع في حرم البرلمان وبوجه علي الشلاه (أنت عدو الشعب العراقي وربيب مؤسسات «النظام البائد») ألم يسمع بذلك المالكي وعلي الحلي وعلي الأديب والركابي؟ أم تراهم يجهلون تاريخ العراقيين ويتورطون بدفع من خدم لؤي حقي وتلقى منه ضربة شهيرة بحذائه على جبهته ليوجهوه ويدفعوه لشتم من هم أرفع قامة وأنقى تاريخاً وتضحيات منه ومن العديد من إمعات السلطة والأحزاب؟؟ من هو «البائد» الآن يا حزب الدعوة ويا دولة القانون ويا دولة رئيس الوزراء أنا وبقية الشرفاء أم صاحبكم والناطق باسمكم علي الشلاه؟؟ أريد الرد إن كنتم تملكون شجاعة ووطنية وديناً وإني أقيم الحجة عليكم أمام الله والعراقيين).

وناشد الشهيد هادي المهدي الجماهير الشعبية العراقية من أجل أن تأخذ زمام المبادرة وتدافع عن حقوقها المهدورة على يد عصابات الاحتلال، وتعهد بمواصلة الكفاح حتى تحقيق النصر للشعب العراقي:

(ومن أجل من سقطوا قتلى ومن أهينوا ومن اعتقلوا ومن أجل كل عراقي عاطل ومحروم ومهمش ومسحوق سنواصل رفع أصواتنا وحجنا سيكون إلى ساحات المدن العراقية من أجل استعادة عراقنا من حيتان السياسة وإعلاء كرامة المواطن ورد الاعتبار للعراقيين).

نعم إن من اغتال الشهيد هادي المهدي هم عصابات العمالة والقتل وعلى رأسها المجرم جلال الطالباني ونوري السعيد الثاني وأحمد المالكي وكمال الساعدي وعلي الشلاه، أما من يريد أن يقتله مرة ثانية بالمتاجرة باسمه، فهم تجار ثقافة الاحتلال الممولة مؤسساتهم «الثقافية» بأموال الشعب العراقي المنهوبة على يد المحتل، المرمي فتاتها في صندوق دعم هذه المؤسسات المشبوهة المتاجرة بالوطنية والعدالة الاجتماعية.

لقد بادر أصدقاء وأخوة الشهيد الوطني العراقي هادي المهدي إلى إقامة تشييع رمزي للشهيد الذي اغتيل في ٢٠١١/٨/٨، أي قبل يوم واحد من مظاهرات ساهم مساهمة نشيطة في التحضير لها، حيث شيعت جنازة رمزية له من منزله في الكرادة الشرقية مروراً بساحة كهرمانة وساحة الفردوس، وقد أوقف الموكب في ساحة النصر منعاً لوصوله إلى ساحة التحرير، إذ صودر النعش الرمزي، ورغم ذلك واصل الموكب مسيرته حتى ساحة التحرير وسط هتافات التنديد بالقتلة والنظام العميل، والتعهد بالسير قدماً على خطا الشهيد هادي المهدي حتى تحقيق أهداف الشعب العراقي في الحرية والعدالة الاجتماعية.

■■

الغرب يقاطع مؤتمر مكافحة العنصرية.. حرصاً على «إسرائيل»

◄ ثاليف ديين

أعلنت دول غربية هامة عن قرارها بعدم المشاركة في الاجتماع رفيع المستوى بشأن العنصرية الذي سيعقد في ٢٢ من سبتمبر خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك خشية أن ينتقد المؤتمر «إسرائيل» بسبب ممارساتها التمييزية ضد الفلسطينيين، ونتيجة للضغوط المكثفة التي مارستها الحكومة الإسرائيلية عليها.

هذه المقاطعة الغربية، التي تشمل حتى الآن ألمانيا والنمسا وكندا والولايات المتحدة وإيطاليا وهولندا وجمهورية التشيك، تهدد بشن مواجهة مفتوحة بين دول الشمال والجنوب، علماً بأن إسرائيل قد اعترضت منذ البداية على عقد الاجتماع المقبل، واصفة إياه بأنه «معادي للسامية».

كذلك فمن المقرر عقد مظاهرة حاشدة مؤيدة «لإسرائيل» ومناهضة للاجتماع الدولي رفيع المستوى وللأمم المتحدة أيضاً فضلاً عن رفض الاعتراف بدولة فلسطينية، وذلك عشية الاجتماع في يوم ٢١ الجاري في مواجهة مقر المنظمة الدولية في نيويورك.

ويتزامن الاجتماع المقبل مع الذكرى السنوية العاشرة للإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في عام ٢٠٠١ في مدينة ديربان في جمهورية جنوب أفريقيا.

لكنه من المتوقع أن تشارك في الاجتماع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع عشرات من المنظمات الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

فصرح جوزيف ماكمانوس، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون القانونية، أن الولايات المتحدة لن تشارك في الاجتماع الذي وصفه بأنه «احتفال ديربان».

وكانت الولايات المتحدة قد صوتت بالفعل في ديسمبر من العام الماضي ضد قرار عقد هذا الاجتماع «لأن عملية ديربان تضمنت عينات قبيحة من التعصب ومعاداة السامية، ولا نريد أن نرى أنه سيحتفل بذلك»، حسب ماكمانوس.

وصرح رشيد الخالدي، أستاذ الدراسات العربية في قسم التاريخ بجامعة كولومبيا، أنه ليس من المستغرب أن تعتمد «إسرائيل» على دعم حكومات كندا وهولندا وايطاليا وجمهورية التشيك، وكلها معادية لتطلعات الفلسطينيين، لمقاطعة جهود إحياء ذكرى ذلك الحدث التاريخي (مؤتمر ديربان) في مجال الكفاح العالمي ضد العنصرية.

وشرح أن الجهود المستمرة التي تبذلها إسرائيل وحلفاؤها للتشكيك في مؤتمر ديربان، تهدف إلى صرف الانتباه عن التمييز المنهجي والمقنون والمتأصل ليس فقط في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (بل حتى في أراضي ١٩٤٨)

ومن الجدير بالذكر أن ائتلافاً للمنظمات غير الحكومية قد اتهم الأمانة العامة للأمم المتحدة بـ«تخريب» الاجتماع حول العنصرية، بتقديم أولوية مؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده في اليوم نفسه، ٢٢ الجاري.

● (آي بي إس)

الكويت: دعوات شبابية لتظاهرات تطالب بالإصلاح

أعلن تكتل سياسي ومجموعتان شبابيتان دعمهم لتظاهرة مزمع إطلاقها يوم الجمعة ١٦ أيلول دعا إليها نشطاء شبان مطالبون بإصلاحات جذرية في الكويت.

وحسب وكالة الصحافة الفرنسية فقد اصدر حزب الأمة، وهو حزب إسلامي صغير غير معترف به، بياناً جاء فيه أن الحزب «يؤكد على شرعية ودستورية وأهمية مطالب شباب ١٦ سبتمبر في تحقيق الإصلاح السياسي الحقيقي».

وكانت مجموعة غير معروفة من قبل أطلقت على نفسها اسم «شباب ١٦ سبتمبر» دعت لتظاهرة الجمعة بوسط العاصمة الكويت للمطالبة بقيام ملكية دستورية في البلاد و«إنهاء احتكار» عائلة آل صباح الحاكمة في الكويت لمنصب رئاسة الوزراء.

كما دعت المجموعة إلى حل مجلس الأمة الكويتي وحل الحكومة وإجراء انتخابات، بينما أدانت «الفساد» على كافة مستويات الإمارة النفطية.

وقال حزب الأمة إن هذه المطالب «ضرورية في الطريق نحو الإصلاح السياسي.. لإخراج الكويت من أزمتها السياسية المزمنة». ويذكر هنا أن حزب الأمة ليس لديه نواب في مجلس الأمة الكويتي ولكنه يحظى بدعم عدد من النواب.

ومن شأن تلك الإصلاحات تقليص سلطات العائلة الحاكمة في الكويت والممسكة بالسلطة منذ أكثر من ٢٥ عاماً.

كما أعربت مجموعتان شبابيتان عن دعمهما للتظاهر في السادس عشر من أيلول، والمجموعتان هما مجموعة «شباب السور الخامس» التي نظمت تظاهرات داعية لإصلاحات في حزيران الماضي، والحركة الشبابية الكويتية «كافي».

وكانت الكويت حتى الآن بمنأى عن الاحتجاجات الشعبية التي عمت بلدانا عربية أخرى والتي تمكنت حتى الآن من الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك وإخراج الزعيم الليبي المطارد معمر القذافي من طرابلس.

غير أن النائب الإسلامي وليد الطبطبائي صرح مساء الثلاثاء أن «نسائم الربيع العربي تهب على الكويت، ولكن ليس لإسقاط النظام بل لإصلاحه».

وتعد عائلة آل صباح صاحبة اليد العليا في إدارة شؤون البلاد ورئيس الوزراء يعين منها فضلاً عن بقية المناصب السيادية في الكويت، العضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك.

■■

الشعب يدك حصن سفارة العدو ويطهر الكنانة من سفيرها

بهمم وقبضات اليد وسواعد عمال وشباب مصر البواسل، تم قلع جدار العار الواقي لسفارة الكيان الصهيوني بالقاهرة من جذوره وإلقاء أشلائه في النيل الخالد، فاقتحام مقرها وإجبار سفيرها وعائلته على الفرار ذليلاً من أرض الكنانة. فالمجد لشعبنا العظيم الذي أدرك ناصية المسار القويم لاستعادة ثورته المختطفة. في جمعة «تصحيح المسار»، تجلت يقظة الشعب أمام تواطؤ السلطة الحاكمة ومناوراتها للالتفاف على مطالبه المشروعة بطرد سفير العدو الصهيوني ووقف كل صور وأشكال التطبيع معه واستعادة السيادة المصرية الكاملة على سيناء، تلك المطالب التي صاحبت هبته الغاضبة ضد انتهاك قوات العدو الصهيوني سيادة بلادنا وقصف طيرانها الحربي الأراضي المصرية في سيناء واستباحة دماء أبنائنا بدم بارد. وعندما أدرك الشعب استمرار نهج السلطة المصرية في الخضوع للعدو الصهيوني وحمايته الاستعماريين- من الأمريكان وحلفائهم- وعجزها عن مجرد سحب سفيرنا من عاصمة الكيان الصهيوني بل وتنسيقها الأمني معه لحماية حدوده وقيامها بهدم الأنفاق الفلسطينية مع قطاع غزة في ظل استمرار الحصار الجائر على أبناء الشعب الفلسطيني والقيود الثقيلة المفروضة على حركة الأفراد والبضائع على معبر رفح، احتشد ببصيرته النافذة وإرادته الهادرة يحاصر أعداءه وحماتهم في الداخل والخارج.

وحركة الديمقراطية الشعبية المصرية إذ تعلن عن مشاركتها المتواضعة لجماهير شعبنا البطل في هدم جدار العار حول سفارة الكيان الصهيوني والإصرار على طرد سفيره من مصر، تدعو جماهير شعبنا وكل القوى الوطنية- وحتى لا يهدر جهدها الجبار وتضحياتها الغالية التي بذلتها في إطلاق الثورة- إلى التوحد وإطلاق ومباشرة الكفاح الشعبي بكل الوسائل المتاحة لتحقيق:

١) النقش على أعلام ثورتنا، من الآن وليس غداً، وإلى جوار الحريات والديمقراطية، قضية إسقاط تبعية نظامنا السياسي للاستعمار الأمريكي وخضوعه للكيان الصهيوني، وفضح ومناهضة الاختراق الأمريكي المباشر وغير المباشر وأي حضور أو تأثير استعماري صهيوني على توجهات بعض القوى السياسية في بلادنا و تحالفاتها مع أعداء بلادنا وتهميشها وحجبها لقضيتنا الوطنية.

٢) استعادة السيادة المصرية الكاملة على سيناء وحرية الجيش المصري في الوجود على كامل أراضيها، وذلك بتحريرها من قيود الترتيبات الأمنية التي فرضتها كامب ديفيد على وجود جيش مصر في معظم سيناء.

٣) وقف كل صور وأشكال تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

٤) رفض المعونة الأمريكية وإنهاء عمل هيئاتها الموجودة بمصر.

التحيات الطيبات إليكم يا جماهير شعبنا العظيم. إن الوقوف بين صفوفكم شرف.

حركة الديمقراطية الشعبية المصرية / ١٠ سبتمبر ٢٠١٠

● عن «كنعان الالكترونية»

حول اقتحام سفارة العدو الصهيوني في القاهرة

تهنئ جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية شعبنا العظيم في مصر على خطوته الرائدة في اقتحام سفارة العدو الصهيوني في القاهرة. إن مثل هذه الخطوة الرائعة تمثل تصحيحاً حقيقياً للمسار، تماماً كما أراد منها المنتفضون من أجل عزتهم وكرامتهم. وبعد تقاعس المجلس العسكري وحلفائه عن القيام بأي رد فعل حقيقي بعد اغتيال الصهاينة للجنود المصريين الخمسة في سيناء، يجيء هذا الرد الواضح من الشعب المصري، وفي الشارع، ليستعيد الكرامة الوطنية للشعب المصري وللأمة العربية وفلسطين في مواجهة العدوان والغطرسة الصهيونية.

كما يجيء هذا الرد ليؤكد أن التناقض الحقيقي والأول للشعب العربي هو مع الإمبريالية والصهيونية، وأن أي مشروع تغيير لا ينطلق من أولوية إلغاء التبعية للخارج ومن تكريس القرار الوطني المستقل يمثل إعادة إنتاج لنفس النظام خلف وجوه جديدة فحسب. والتغيير الحقيقي في مصر لا يتحقق دون إغلاق السفارة الصهيونية في القاهرة وإعلان بطلان معاهدة كامب ديفيد، كما أن التغيير الحقيقي في الأردن يبدأ من إغلاق السفارة في عمان وإعلان بطلان معاهدة وادي عربة.

يا أبطال مصر الأشاوس، لا تلتفتوا لمن يقول لكم أن ما قمتم به من اقتحام للسفارة الصهيونية هو عمل مشبوه، بل أن من يثير الشك والغبار حول خطوة بمثل هذا الوضوح والنقاء هو المشبوه، ولا نستثني من ذلك بعض القنوات الفضائية التي راحت تستضيف متحدثاً بعد آخر يحاول عبثاً تلطيخ العمل الناصع الذي أنجزتموه. لقد قمتم بأعظم عمل يمكن أن تقوم به انتفاضة شعبية لأن بوصلته تشير للاتجاه الصحيح، ولأنه دفع أعداء الأمة من رأس حكومة الولايات المتحدة أوباما إلى قيادات الحركة الصهيونية للارتعاش فزعاً كما رأيتم. فما قمتم به هو العمل الصحيح، ولا عملٌ صحيح أكثر منه في هذه اللحظة، فهو يشكل نموذجاً حقيقياً للحراك الشعبي النقي المنطلق من أجندة وطنية مصرية خالصة وقومية عربية صميمة.

فبوركت أياديكم الميمونة التي أضاءت أملاً في قلوب كل الشرفاء في وطننا العربي الكبير.

ولتغلق سفارات العدو الصهيوني ولتبطَل كل المعاهدات معه من القاهرة إلى عمان.

ودمتم لنا نموذجاً حقيقياً لمناهضة الصهيونية وتحرير الأوطان. وإننا إن شاء الله على دربكم سائرون.

جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية/ عمان ٢٠١١/٩/١٠

● المصدر: //http://nozion.net

سبيكة رديئة.. عصية على السياسة

◄ جبران الجابر

تتشابك العوامل والمؤثرات حديثها وقديمها في سورية لتشكل تناقضاتها سبيكة رديئة عصية على السياسة، فالمعارضة لا ترى في قوانين الأحزاب والإعلام وغيرهما حلاً أو مخرجاً، وتعتبر أن النظام قدم حيلة إصلاحية وتجنب البدء بأسس الإصلاح فجاءت القوانين لا دستورية، ولكن ذلك، وكما تبين تطورات الأزمة لا ينتهي إلا باعتباره ذريعة، وبرهان السلطات السورية على ذلك يستند إلى أن التظاهرات المعارضة للنظام رفعت منذ الأيام الأولى شعار إسقاط النظام.

إن سورية أدخلت في حلقة سحرية تتكاثف جدرانها كي لا تخرج من تداعيات ذلك الوضع، ويمكن القول إنه يتشكل إجماع وطني على الظروف المعقدة الصعبة الذاهبة إلى حرب طائفية تحمل في طياتها تفتيت سورية.

ورغم تلك المخاطر فالصراع يحتدم بعيداً عن سبل سياسية لمعالجة الوضع والخروج من الأزمة. فالمعارضة بقواها الأساسية ذاهبة حتى النهاية والنظام ذاهب حتى النهاية، إن الاختلاف والتباين في صفوف المعارضة لا يعول عليه في هذه الأزمة، وحتى استمرار تلك الخلافات والتباينات هو دليل آخر على أنه لم تبدأ مرحلة وهنها وتفككها وتراجعها، إن قواها الفاعلة تزداد تأثيراً، ولا يمكن التعويل على ترداد أن الوضع في هذه المحافظة أو تلك عاد إلى طبيعته، وليس هناك مؤشرات يبنى عليها تراجع الاحتدام، حتى أن بعض المعارضين يصرح علانية أن النظام لا يفهم إلا القوة وأنهم أخذوا يعدون العدة لذلك، ويقدم الإعلام الرسمي وقائع يومية على صدامات مسلحة متزايدة.

أما المؤشرات الأخرى على أن الأزمة تدخل أكثر في مأزق فهو أنه رغم أن النظام يعرف أن تلك القوانين مخالفة للدستور لكنه لم يحسم أمره بشأنه، وليس من دلالات على أن الأمر بات يحتاج إلى دستور جديد، ويلاحظ أن كافة الأنشطة المؤيدة للنظام مازالت وقائعها تؤكد التمسك بتلك الشعارات.

إن الفصل الأكثر دلالة على مخاطر هذه الأزمة يستخلص من الحقل السياسي، فالولايات المتحدة وأوروبا تضيف يومياً مواد تطرح استعصاء الحل السياسي وتعتمد بصورة ممنهجة وثابتة على تشديد العزلة السورية عربياً ودولياً وتطوير العقوبات المؤثرة على الوضع الاقتصادي، والتساؤل لماذا تعتمد تلك الدول على تكتيك توالي العقوبات وتتجنب اعتمادها دفعة واحدة؟ إن ذلك التساؤل يدل على أمور عديدة، فالولايات المتحدة غير يائسة من الموقف الروسي كما أنها تأمل في أن تحصد مكاسب علها تتحقق بتضيق الخناق على النظام السوري، ناهيك عن أن اعتماد التقسيط في العقوبات يضع الكثير من أطراف المعارضة أمام خيارات مستقبلية تخص المنطقة ولا علاقة لها بالديمقراطية والحرية والكرامة.

إن استعصاء الأزمة على الحل السياسي وتكشف أوراقه بصورة سافرة هو مسألة أخرى تواجه السياسة والدبلوماسية السورية، وليس من الحصافة في شيء مواجهة التحرك العربي بموضوعة رفض التدخل في الشأن الداخلي السوري حيث لا تقدم هذه الموضوعة قوة سياسية، فهيئات الجامعة عالجت الكثير من مشكلات «داخلية» في الدول العربية، وكان للسياسة السورية مواقف بعيدة عن اعتبار تلك المشكلات شأناً داخلياً يخص هذه الدولة أو تلك، وهذا ما تؤكده الوقائع التاريخية بما فيها الوضع اللبناني تاريخياً وكذلك الوضع الفلسطيني. وليس من العقلانية أن تصبح السياسة مادة للإيهام بأن سورية لا تعبأ بما تتخذه هيئات الجامعة من «مبادرات» وقرارات تتعلق بالأزمة السورية، ومن غير المقنع أن ينظر إلى كل ما يخالف رأي ونظرة الحكومة تدخلاً، أما ما ينصر الحكومة فهو ليس تدخلاً خارجياً، أنضيف أن وقائع تاريخ سورية تؤكد أن المحن التي تمر بهذا البلد أو ذلك لا يمكن اعتمادها على سياسة تستند إلى موضوعة «فالج لا تعالج». إن سورية بحاجة إلى سياسة فاعلة، أما سياسة المقاطعات فقد تزيد العزلة وتضاعف تأثيرها ناهيك عن أنها لا تشكل عنصراً للبرهنة على أن سورية قوية وغير آبهة بتلك الدول. إن السياسة الصائبة تكمن في معرفة الحلقات الضعيفة في مجموعة الدول العربية والسعي إلى التأثير عليها

ومن البدهي القول إن وضع الجميع في سلة واحدة سياسة غير صائبة.

إن ذلك يؤكد عدم الوقوع في نظرة عدم رؤية أن السياسات تتغير وتتبدل مع تغير وتبدل معطيات الأزمة وهذه موضوعة بدهية لا يجوز إغفالها، إن موقف روسيا أو غيرها ليس معطى منتهي التكوين وكذلك الأمر بشأن الصين، ويشمل ذلك موقف عديد من الدول العربية، أنضيف أن هناك منظمات دولية ولنشاطها قانونياته الدولية، وكذلك الأمر فيما يخص الجامعة العربية وهيئاتها. وإذا ما كنا على يقين أن الولايات المتحدة وغيرها مستمرة في اتجاه عزل سورية فإن مقاطعة أي هيئة أو الاستهتار بها هو ساقية في نهر عزل سورية عربياً ودولياً.

طبيعي أن كل ذلك لا يغيّب عن الذهن أن غالبية الدول العربية تريد من الاجتماع الاستثنائي لمجلس الجامعة العربية محطة أولية لتهيئة الظروف إلى نقلة جديدة من شأنها فرض تعقيدات إضافية على الموقفين الروسي والصيني. ورغم أن تلك الدول ماضية في اتجاهها، فإن المعركة السياسية ينبغي خوضها بكل جدية وعدم الاستهانة بها أو إخلاء أية ساحة من ساحات السياسة.

ويظل أن المهمة الوطنية الأولى هي إنقاذ الوطن الذي أحد مستنداته التمييز الواضح بين المظاهرات السلمية وأعمال المجموعة المسلحة، كما أن مسؤولية النظام الوطنية تتطلب الارتقاء بالحوار الوطني مهما كانت الصعوبات وليس الاستعاضة عنه باجتماعات على مستوى المحافظات قد تنتهي من حيث واقع تكوينها إلى اجتماعات لممثلي أحزاب الجبهة. والأهم أن سبل وقف إراقة الدماء معروفة وكلما ازدادت الدماء تعقد الوضع الاجتماعي أكثر فأكثر وأفسح المجال لزيادة تأثير المجموعات المسلحة، ويبدو أن الوضع يتطلب أن لا تأتي التدابير الأمنية عاملاً ينشط الأعمال المسلحة ويقوي أطرها الاجتماعية. إن الخطوة الهامة هي قطع الطريق على تنامي العنف ولن يتحقق ذلك إلا بإطلاق حرية المظاهرات السلمية. ومن نافلة القول إن النظام يتحمل مسؤولية آنية وتاريخية لإنقاذ الوطن قبل كل شيء وأهم من كل شيء.

■■

الكيان يخطط لموجة تهجير فلسطينية جديدة

كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية الأربعاء عن خطة إسرائيلية لتهجير آلاف الفلسطينيين من محيط القدس لتوسيع المستوطنات، في وقت حذرت فيه حركة حماس الاحتلال من عواقب هذه الخطوة، معتبرة ذلك سياسة عنصرية وجريمة كبرى.

وذكرت الصحيفة أن «الإدارة المدنية» في جيش الاحتلال الإسرائيلي تستعد لتنفيذ خطة من ثلاث مراحل، لتهجير المواطنين الفلسطينيين- الذين يسكنون في المنطقة المصنفة «سي» في محيط القدس المحتلة (بحسب اتفاقيات أوسلو)- خلال الأشهر القادمة.

وبحسب الصحيفة، فإن الخطة تتضمن في البداية إخلاء المواطنين البدو شرق مدينة القدس لتوسيع مستوطنة «معاليه أدوميم»، وكذلك بعض المستوطنات في المنطقة الممتدة ما بين شرق مدينة القدس وشرق مدينة رام الله.

وأشارت إلى أن «إسرائيل» كانت باشرت تنفيذ مشروع إخلاء البدو شرق مدينة القدس بداية التسعينيات، وأقدمت على إخلاء العديد من العائلات من عرب «الجهالين» من هذه المنطقة وتجميعهم بالقرب من العيزرية، لتوسيع مستوطنة «معاليه أدوميم».

وذكرت الصحيفة أن السلطات الإسرائيلية «تعتبر غالبية الأراضي المصنفة سي ملكاً للدولة، ويعطيها اتفاق أوسلو الحق في إخلاء البدو من هذه المناطق، لأنها مناطق للمستوطنات ولمعسكرات الجيش الإسرائيلي».

وأوضحت أن المرحلة الأولى من الخطة تتضمن إخلاء ما يقارب ٢٤٠٠ مواطن فلسطيني يعيشون اليوم شرقي مدينة القدس، وذلك لربط المستوطنات الموجودة في هذه المنطقة مع مدينة القدس من خلال بناء مزيد من الوحدات الاستيطانية. وتوقعت الصحيفة أن سلطات الاحتلال ستبدأ في تنفيذ هذه المرحلة قريباً وتنتهي في عام ٢٠١٢.

أما المرحلة الثانية- التي سوف تنتهي عام ٢٠١٥- فتتضمن تجميع باقي المواطنين الفلسطينيين البدو في تجمعات سكنية جديدة، في مواقع تعتبر «الأنسب بالنسبة لإسرائيل»، مشيرة إلى أن هناك إمكانية لإقامة تجمع سكني بالقرب من النبي موسى شرق مدينة القدس وقريباً من مدينة أريحا، وكذلك في وادي أبو هندي شرق بلدة أبو ديس، حيث يعيش الآن في هذه المنطقة بعض العائلات البدوية.

وتشمل المرحلة الثالثة من الخطة- بحسب الصحيفة- تجميع كافة المواطنين البدو في الضفة الغربية في مناطق سكنية جديدة، مشيرة إلى أن «إسرائيل» سوف تجد صعوبات كبيرة في تنفيذ هذه المرحلة، خاصة مع البدو الذين يسكنون بالقرب من مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية، لكون معظم هؤلاء البدو يملكون الأراضي التي يعيشون عليها اليوم.

وبحسب الصحيفة، فإن ما يقارب ٢٧ ألف مواطن فلسطيني بدوي يعيشون في مناطق الضفة الغربية، وكلهم لاجئون من منطقة النقب بعد عام ١٩٤٨.

ومن جانبها نددت حركة حماس بخطط الاحتلال الإسرائيلي الرّامية إلى تهجير نحو (٣٠) ألفاً من المواطنين الفلسطينيين البدو من قراهم وأراضيهم في النقب.

وقالت في بيان لها إن «تلك سياسة صهيونية عنصرية تهدف إلى سرقة الأراضي وتفريغها من أصحابها، خدمة لمشاريع الاحتلال التهويدية والاستيطانية».

كما حذرت الاحتلال «من مغبة المضي والتمادي في تلك السياسة»، داعية الشعب الفلسطيني إلى التوحد في مواجهة تلك الإجراءات العنصرية، كما دعت المنظمات الحقوقية والإنسانية إلى «ضرورة التحرّك العاجل لمنع الاحتلال من تنفيذ جريمته النكراء».

بموازاة ذالك حذر جهاز الأمن الداخلي في «إسرائيل»، (شين بيت)، من تشكيل متطرفين يهود جماعات إرهابية تستهدف عن قصد الفلسطينيين وناشطي السلام الإسرائيليين.

وقالت صحيفة ذي إندبندنت إن المسؤولين الإسرائيليين يراقبون بحذر تصعيد الهجمات التي يشنها متطرفون يهود، وخاصة المقيمين في مستوطنات الضفة الغربية، على الممتلكات الفلسطينية عقب إزالة جيش (الاحتلال) الإسرائيلي عددا من المنازل في بؤرة ميغرون التي تعتبر غير قانونية.

وأشارت إلى أن التوتر يزداد تأجيجاً بسبب المساعي الفلسطينية للمطالبة بعضوية في الأمم المتحدة الأسبوع المقبل، وهي خطوة قد تعزز مخاوف الإسرائيليين من الجناح اليميني من إجلائهم من مستوطنات في الضفة الغربية.

ونقلت مصادر صحفية في الكيان عن «الشين بيت» قوله إن الجماعات اليهودية شاركت في نشاط إرهابي عبر التخطيط لتنفيذ عمليات مراقبة سرية للقرى الفلسطينية، وجمع المعلومات عن الناشطين الإسرائيليين.

وتقول الصحيفة إن هذه الأنباء تكشف عن الاستياء المتنامي في أوساط القوات الأمنية لعجزها عن احتواء العدد المتزايد من المستوطنين المسلحين الذين يتخذون خطوات انتقامية من الفلسطينيين، كلما تعرضوا لضغوط من «السلطات الإسرائيلية».

ففي الأيام الأخيرة، قام مستوطنون بالهجوم على مساجد فلسطينية بالحرق وتشويهها بالرسوم والكتابات، وحرق أشجار الزيتون والسيارات والكتابة على جدران جامعة بيرزيت، فيما تبرز تحذيرات في أوساط الإسرائيليين أنفسهم مما بات يسمى «الحركة السرية اليهودية الجديدة».

■■

غضبة على روسيا

◄ محمد الجندي

الإدارات العربية تشن غضبة «مُضرية» على روسيا غير أن «المضريين» كانوا يغضبون على أعدائهم. أما إداراتنا الجليلة فحربتها موجهة ضد أصدقائها. لماذا؟ لأن روسيا لم تقبل حتى الآن بصدور قرار لمجلس الأمن يسمح للأطلسي بدك المدن السورية.

ما فائدة مثل ذلك للأشقاء العرب؟ فائدته نيل حظوة أكبر لدى الإدارة الأمريكية. إن الالتصاق بالإدارة الأمريكية يفسر كل نشاطات الأشقاء ضد حزب الله، وضد إيران، وضد السلاح السوري. سلاح حزب الله يؤلف درعاً ضد الغزو الإسرائيلي للبنان، وكان كذلك في ٢٠٠٦، ولذلك يجب أمريكياً تأليب كل القوى ضده، ويحصل ذلك برعاية الأشقاء العرب الذين من المفروض أن يحرصوا على استقلال لبنان، فسيادته هي جزء من سيادتهم، وسيادة العراق هي جزء من سيادة بلدانهم أيضاً. السلاح الإيراني يؤلف تهديداً من بعيد أو من قريب للعدوانية الإسرائيلية في المنطقة، ولذلك يجب أمريكياً تأليب كل القوى ضده، وهذا ما يحصل بأمر من الإدارة الأمريكية. والسلاح السوري يؤلف حماية إلى هذا الحد أو ذاك من العدوانية الإسرائيلية فيجب أمريكياً تدميره ومن أجل ذلك تحرك الأشقاء بجدعنة لا مثيل لها وبتضحيات كبيرة بالمال وبالسلاح وبالسمعة.

النظام السوري عمره أكثر من ٤٠ سنة فأين كان الأشقاء المعارضون حالياً عندما كانت تذبح الذبائح له ويسبح الناس بحمده؟ أين كانت المعارضة السورية قبل التمويل والتدريب البترولي–الأمريكي؟ لقد دفع الأشقاء العرب للنظام السوري الكثير قروضاً ومساعدات من كل نوع. ما عدا من بدا (كما يقال)؟

المسألة بسيطة: كانت الإدارة الأمريكية مع النظام، وإذا كان «بنو تميم» معه فكل الناس معه أما إذا غضبت الإدارة الأمريكية، «بنو تميم»، فكل الناس غضاب «اقتباس من بيت الشعر: إذا غضبت عليك بنو تميم، حسبت الناس كلهم غضاباً». والإدارة الأمريكية اليوم غاضبة من سورية مثلما كانت قبلاً غاضبة من العراق، فاحتلت العراق.

والإدارة الأمريكية عندما تقرر الغزو لبلد ما، فإنها لا تنتظر لا المعارضة الداخلية في البلد، ولا التمهيد الإعلامي ولا مجلس الأمن. أما بالنسبة لسورية فإن الغزو لن يكون إطاره إقليمياً فقط، وهو يصطدم مع الإدارة الروسية استراتيجياً، ولذا لا توافق روسيا غالباً عليه أو لا توافق عليه بسهولة.

إضافة إلى ذلك، فإن التمدد الأمريكي يهدد العالم كله، فأي دولة يمكن أن تتعرض للغزو حتى الكبيرة منها وما الدرع الصاروخية الذي تحاول الإدارة الأمريكية نصبه، إلا بهدف إطلاق يدها العسكرية في كل بلدان العالم، وكل شعوب العالم.

والأشقاء، المفروض بهم أن يعرفوا أنهم أيضاً في خطر، ولكنهم يستطيبون الجناح الأمريكي، «واليوم خمر وغداً أمر».

أما المعارضة السورية الكريمة، فمن الضروري أن تعرف، أن الإدارة الأمريكية «تحبها» جداً فحضور أربعة سفراء (الولايات المتحدة وفرنسا والدانمارك واليابان) في مجلس عزاء إنسان عادي لا يحدث إلا في جنازة مثل بن غوريون، وهذا ليس إلا تقديراً للجهود الجبارة التي تصب في الهدف الأمريكي.

وأيضاً فإن تثبيت الكونغرس الأمريكي للسفير الأمريكي في سورية يتناقض مع حذف شرعية النظام السوري. فإذا كان المرء لا يعترف بنظام قائم في بلد، فكيف يرسل إليه سفيراً؟ اللغز بسيط فالسفير له مهمة، وهو نشيط، يزور المناطق، ويحضر مجالس العزاء، وربما سيدبك في الأعراس... الخ.

ومع هذا الحب الكبير من جانب الإدارة الأمريكية، كيف لا يكون الأشقاء ضد روسيا، وكيف لا يشنون عليها حملة شعواء حتى ولو لم يكن أحد في سورية ضدها؟

أن روسيا والعياذ بالله هي ضد دك المدن السورية بقنابل الأطلسي، وضد الديمقراطية التي تمزق البلد وفق السيناريو اليوغسلافي وضد «المسيحية لبيروت والعلوية عالتابوت».

الغضبة على روسيا طبيعية وتنسجم مع الالتصاق بالإدارة الأمريكية من أجل تدمير المنطقة كلها لا سورية وحدها.

■■

الدرع الأمريكية في رومانيا رغم اعتراض موسكو

استقبل الرئيس باراك أوباما نظيره الروماني ترايان باسيسكو ورحب بتوقيع اتفاق جديد الثلاثاء حول نشر الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ في رومانيا التي باتت عضواً في الحلف الأطلسي. وكان البرنامج الرسمي للبيت الابيض يلحظ اجتماعاً بين باسيسكو ونائب الرئيس جو بايدن. لكن أوباما انضم إلى اللقاء ودعا نظيره إلى المكتب البيضاوي.

وخلال اللقاء، «هنأ» أوباما «باسيسكو على الاتفاق الأمريكي الروماني حول الدفاع المضاد للصواريخ والذي يظهر التزام الرئيس (أوباما) بتعزيز الحلف الأطلسي ومنح الحلفاء القدرة على الرد على تهديدات القرن الحادي والعشرين»، وفق الرئاسة الأمريكية.

وتم توقيع الاتفاق المذكور إضافة إلى «شراكة إستراتيجية» في وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن بين الوزيرة هيلاري كلينتون ونظيرها الروماني تيودور باكونشي. وفي الخامس من أيار أنهت بوخارست وواشنطن مفاوضاتهما في شأن نشر عناصر من الدرع الأمريكية الصاروخية في رومانيا.

وسيتم نشر ٢٥ صاروخ اعتراض من طراز «اس ام ٣» في قاعدة عسكرية سابقة بجنوب رومانيا، حيث يمكن أن يتمركز ٥٠٠ جندي أمريكي. وأعلنت بوخارست منذ تشرين الأول ٢٠٠٩ نيتها المشاركة في المشروع الجديد للدرع المضادة للصواريخ والذي «طورته» إدارة أوباما في إطار مشروع إقامة المنظومة المتكاملة للدرع الصاروخية الأمريكية في أوربا ..

وقد أثارت الاتفاقية التي وقعتها الولايات المتحدة مع رومانيا، بشأن «الدرع الصاروخية»، في الأراضي الرومانية، ردود أفعال سلبية في روسيا. وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها الأربعاء «إن الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة ورومانيا كحال الإعلان السابق عن خطة نشر رادار أمريكي للدفاع الصاروخي على الأراضي التركية من طراز AN/TPY-٢، تدل على أن تنفيذ خطط نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في أوربا تسير بشكل سريع وممنهج، ويجري هذا على خلفية انعدام التقدم في حوار روسيا مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة حول مسألة الدرع الصاروخية».

وأضاف البيان: «يجب اتخاذ قرارات فعالة وجدية في مجلس «روسيا- الأطلسي» تجاه قضية الدرع الصاروخية التي تنشر في المنطقة».

وينص مشروع منظومة الدفاع الأوربية المضادة للصواريخ، الذي تتولى تنفيذه الولايات المتحدة بالتعاون مع حلفائها في حلف الأطلسي على نشر سلسلة من رادارات الإنذار المبكر، ومنصات صواريخ اعتراضية أمريكية على أراضي عدد من دول شرق أوربا وجنوبها وكذلك في مياهها الإقليمية.

ودُعيت روسيا للتنسيق بين نظامها الدفاعي الصاروخي ومنظومة الدرع الصاروخية الأوربية، غير أن موسكو تشترط توقيع الأطلسي وثيقة مُلزمة، بشأن عدم توجيه الدرع الصاروخية ضد ترسانة روسيا البالستية الإستراتيجية، وتصر على ضرورة إنشاء منظومة الدرع الصاروخية الأوربية على أسس متكافئة.

وكانت روسيا اتفقت مع حلف شمال الأطلسي في قمة مشتركة في لشبونة في العام ٢٠١٠ على التعاون في إنشاء المنظومة الأوربية للدرع الصاروخية.

وتطالب روسيا حلف الأطلسي بضمانات ملموسة تؤكد عدم توجيه منظومة الدرع الصاروخية الأميركية ضد قواتها النووية.

لكن، ورغم رفض موسكو لهذه الصيغة المتطورة للدرع، كرر باسيسكو أن الأمر يتصل بـ«نظام دفاعي» لا يستهدف روسيا. وأضاف البيت الأبيض أن أوباما شكر أيضاً لباسيسكو مبادراته داخل الحلف الأطلسي و«التضحيات» التي يقدمها الجنود الرومانيون في أفغانستان. وناقش الرئيسان أيضاً الوضع في الشرق الأوسط، وفق مصدر أمريكي رفيع.

■■

على خطا «أزمة الخنازير»..
خطة التقشف تجتاز «النواب الإيطالي»

صادق مجلس النواب الإيطالي الأربعاء على خطة التقشف المالية لحكومة رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني.

وبفارق بسيط حظيت الخطة التي تتضمن تخفيضات بقيمة ٥٤ مليار يورو (٧٤ مليار دولار) بتأييد ٣١٦ صوتاً واعتراض ٣٠٢ من أعضاء مجلس النواب الإيطالي.

وكان مجلس الشيوخ وافق قبل ذلك على الخطة التي تم تعديلها أكثر من مرة، وتستهدف تحقيق توازن في الميزانية في عام ٢٠١٣، وتم إعدادها تحت ضغوط من البنك المركزي الأوربي وشركاء إيطاليا في الاتحاد الأوربي.

وبناء على الخطة سيتم رفع ضريبة القيمة المضافة من ٢٠٪ إلى ٢١٪، وستطبق ضريبة عالية على أصحاب الدخل المرتفع، كما سيزيد سن التقاعد للسيدات في القطاع الخاص إلى ٦٥ عاماً.

وستفرض ما يطلق عليها ضريبة الأثرياء، وهي ضريبة إضافية بنسبة ٣٪ على الدخول التي تتجاوز حاجز ٣٠٠ ألف يورو في السنة.

وكانت عوائد السندات الحكومية الإيطالية قفزت خلال الشهرين الماضيين، وسط مخاوف السوق من أن البلاد ستعجز عن سداد ديونها العامة.

ووصل حجم الدين العام لإيطاليا العام الماضي ١١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو واحد من أكبر الديون في العالم.

ويقول محللون إن تكاليف الاقتراض الحالية غير محتملة لإيطاليا، ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، بما يهدد بأن تلتحق إيطاليا بـ«الخنازير PIGS» الأوربية المأزومة في ديونها مالياً واجتماعياً، أي البرتغال وايرلندا واليونان واسبانيا، مع ما يحمله ذلك من تبعات اقتصادية وسياسية في إطار الأزمة العامة للرأسمالية.

■■

أزمة اليورو تهدد أوربا مالياً.. وسياسياً أيضاً

أعلن وزير المالية البولندي ياتسيك روستوفسكي الذي تتولى بلاده حالياً الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي، أن أوربا كلها «في خطر» من جراء أزمة الديون في منطقة اليورو، محذراً في كلمة امام جلسة موسعة للبرلمان الأوربي في ستراسبورغ، من أنه «إذا تصدعت منطقة اليورو، فلن يكون الاتحاد الأوربي قادراً على الاستمرار، مع كل ما يمكن تصوره من تبعات».

وحذر روستوفسكي أيضاً من وطأة الأزمة الحالية على الاقتصاد الفعلي وقال «إذا استمرت الأزمة الحالية بهذا الشكل الذي لا يمكن التكهن به، فسوف تكون لها تبعات كبرى. وإذا استمرت عاماً أو عامين، فعلينا أن نتهيأ لمواجهة نسب بطالة قد تزيد بأكثر من الضعفين في بعض الدول بما في ذلك الدول الأكثر ثراءً».

كما وجه رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو التحذير نفسه قائلاً أمام البرلمان: «إننا نواجه أخطر تحد عرفه هذا الجيل، إنه نضال من أجل مستقبل أوربا السياسي والاندماج الأوربي بحد ذاته».

■■

صفعة سياسية بلبوس اقتصادي
الصين تتعهد بمساعدة أمريكا وأوربا

تعهد رئيس الوزراء الصيني وين جياباو بأن تقدم بلاده مساعدات للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي لتجاوز أزمة الديون السيادية التي تواجهها.

وفي كلمته في افتتاح فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي (صيف دافوس) في مدينة داليان الساحلية شرقي الصين، قال وين «في الوقت الذي يتعافى فيه الاقتصاد العالمي بشكل بطيء، لا نزال نواجه غموضاً وعوامل مزعزعة للاستقرار».

واعتبر المسؤول الصيني أن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات عدة أبرزها «أزمة ديون خطيرة» تواجه بعض الدول الأوربية، وتقلبات في سعر الدولار الأمريكي، مما أسفر عن «عدم استقرار أسعار السلع»، وتضخم تعانيه الدول النامية.

وأكد أمام نحو ١٥٠٠ مندوب من ٩٠ دولة على ارتباط بلاده الوطيد بالاقتصاد العالمي، وأن من مصلحة بكين الوصول للاستقرار الاقتصادي العالمي لضمان استمرار النمو والتطور.

غير أن جياباو شدد على ضرورة أن تقوم الدول أولاً بترتيب أوراقها داخلياً في سبيل إصلاح النظامين الاقتصادي والمالي الدوليين.

وقال إن الصين مستعدة لرفع حجم استثماراتها في الدول الأوربية، وحث الولايات المتحدة على زيادة صادراتها إلى الصين عن طريق رفع القيود عن بعض الصادرات ذات التقنية العالية.

وأضاف أن بكين ستواصل سياساتها الرامية إلى تعزيز الطلب الداخلي، مضيفاً أن التعافي الاقتصادي العالمي سيكون صعباً ومعقداً. ولكنه لفت إلى أن بلاده ستواصل تشديد السياسة النقدية لاحتواء معدل التضخم.

وتمكنت الصين من خفض معدل التضخم السنوي إلى ٦,٢٪ الشهر الماضي من ٦,٥٪ في تموز السابق والذي كان أعلى مستوى في ثلاثة أعوام.

■■

أعداد فقراء أمريكا تبلغ مستويات قياسية

أظهرت أرقام نشرها مكتب الإحصاء الأمريكي أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون في فقر ارتفع إلى مستوى قياسي وهو ٤٦,٢ مليون السنة الماضية. وأشارت الإحصائيات إلى أن المتوسط السنوي لمداخيل الأسر تراجع عما كان عليه من قبل. وهذه الإحصائيات هي الأكثر ارتفاعاً منذ أن بدأ مكتب الإحصاء الأمريكي جمع هذه المعطيات عام ١٩٥٩. وارتفعت نسبة الفقر من ١٤,٣ في المئة التي سجلت عام ٢٠٠٩ إلى ١٥,١ في المئة.

وارتفع «مؤشر الفقر الوطني» الذي يرمز إلى كل أسرة أمريكية متكونة من أربعة أشخاص وتعيش على دخل سنوي قيمته ٢٢ ألف دولار أو أي شخص أعزب يعيش على ١١ ألف دولار للسنة الرابعة على التوالي ويقف الآن عند نسبة ١٥ بالمئة.

ويذكر أن متوسط الفقر هو الأعلى منذ عام ١٩٩٣.

وأوضحت الأرقام الرسمية أن المواطنين الأمريكيين الأقل حظا لم يشعروا بفوائد «التعافي» الاقتصادي...!

وتشير هذه الإحصائيات إلى أن الأمريكيين من أصول أفريقية والأمريكيين من أصول لاتينية هم الأكثر تأثراً بنسب الفقر مقارنة مع باقي الأمريكيين.

وفي هذا السياق، أضافت هيئة الإذاعة البريطانية التي أوردت النبأ أن أرقام مكتب الإحصاء الأمريكي أظهرت أن ٢٥,٨ في المئة من الأمريكيين السود يعيشون في فقر في حين أن ٢٥,٣ من الأمريكيين من أصول لاتينية يواجهون نفس الوضع.

وأظهر أحدث تقرير صادر عن المكتب أن متوسط الدخل السنوي لكل أسرة أمريكية انخفض بنسبة ٢,٣ في المئة عام ٢٠١٠ ليستقر عند مبلغ ٤٩,٤٤٥ دولار في السنة.

وأوضح المكتب أيضاً أن عدد الأمريكيين الذين لا يغطيهم التأمين الصحي يظل على حاله أي نحو ٥٠ مليون شخص. وتزامن صدور هذه الإحصائيات مع استمرار متوسط البطالة فوق نسبة ٩ بالمئة.

وكان الرئيس الأمريكي أطلق الأسبوع الماضي خطة لتوفير الوظائف بقيمة ٤٥٠ مليار دولار. وتقوم هذه الخطة على تمويل مشاريع بناء ضخمة منها المدارس والخدمات مع منح تخفيضات ضريبية إلى العاملين وأصحاب الأعمال الصغيرة بهدف تعزيز فرص توظيف الأمريكيين.

لكن هذه الخطة تحتاج إلى موافقة الكونغرس عليها علماً بأن الجمهوريين الذين أعربوا عن معارضتهم لهذه الخطة يسيطرون على مجلس النواب.

■■

الربيع العربي... ليس ثورة شباب فحسب

ارتفاع أسعار المواد الغذائية مقروناً بارتفاع معدل البطالة والفجوة المتسعة بين الأغنياء وبين الفقراء وانعدام التوازن في مشاريع التنمية بين المناطق كانت هي العوامل التي فجرت الصاعق للحراك الشعبي العربي..

المفارقة التي تمخض عنها الحراك الشعبي العربي طوال الشهور الثمانية الماضية، هي أنه أسقط حكاما لكنه لم يغير أنظمة ولا أنجز ثورة حتى الآن..

◄ **نقولا ناصر**

«القوة الدافعة والرافعة للحراك الشعبي العربي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمحرومون من التنظيم النقابي والحزبيون المحرومون من حرية العمل السياسي بحثا عن العدالة الاقتصادية».

وقود الحراك الشعبي

إن شباب «الفيسبوك» و«تويتر» و«الرسائل النصية» و«الإيميل» ممن ينتمون إلى قلة ما زالت قليلة من الشباب العرب الذين يتمتعون برفاهية الانفتاح على فضاء «التواصل الاجتماعي» وثورة الاتصالات في محيط شاسع من الأمية الالكترونية للأغلبية الساحقة من أمتهم وشعوبهم التي تجد قوت يومها بشق الأنفس، أو بالكاد تجده، ليسوا هم القوة الدافعة والرافعة للحراك الشعبي الذي لا يزال يهز أركان النظام العربي «المتعولم» و«المتأمرك» والمستكين لـ«السلام» مع دولة الاحتلال الإسرائيلي التي قطع زرعها في قلب الوطن العربي والعالم الإسلامي التطور الطبيعي لكل المجتمع المحيط بها، والتي دفعت حروبها التوسعية العدوانية في محيطها إلى منح الأولوية للدفاع على حساب التنمية، وللدكتاتورية وتغول الأمن وأجهزته وحالات الطوارئ على حساب الحريات العامة والفردية، بل هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمحرومون من التنظيم النقابي والحزبيون المحرومون من حرية العمل السياسي بحثاً عن العدالة الاقتصادية والمناطق المهمشة المحرومة من المساواة في مشاريع التنمية المركزة في العواصم التي تحتكر القلة الثروة والسلطة فيها.

وفي مصر، قلب الحراك الشعبي العربي الراهن، كانت هذه الحقيقة واضحة تماما، فنقاباتها ونقابيوها وعمالها والعاطلون عن العمل فيها كانوا هم القوة الحيوية وراء تنظيم احتجاجاتها وإضراباتها واعتصاماتها، لا بل إن حركة شباب السادس من أبريل (نيسان) التي دعت إلى الاحتجاج الأول الذي فجر ثورة الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني) كانت قد نشأت في الأصل للتضامن مع عمال النسيج في المحلة الكبرى.

وفي مصر لذلك ما زال هذا الحراك الشعبي بانتظار أن يتحول إلى ثورة، ليس في مصر وحدها بل في كل الوطن العربي بحكم موقع مصر ووزنها وتاريخها، لكنه لن يتحول إلى ثورة ما لم يحقق مطالب وطموحات القوى التي حركته وكانت وقوده، وهذا هو التحدي الأكبر، الذي يقرر النجاح أو الفشل فيه مصير «الربيع العربي».

ودلائل ما يجري في مصر حاليا لا تدعو للتفاؤل. فقد كان من أوائل الإجراءات التي اتخذها «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» بعد «تنحي» الرئيس السابق حسني مبارك حظر إضرابات العمال والعاملين، بحجة منع المزيد من تدهور الوضع الاقتصادي، بدلا من تشديد الرقابة على من راكموا ثرواتهم من الاحتكار والفساد والمحسوبية ثم بدؤوا في تهريبها إلى الخارج، فالتقديرات المنشورة تتوقع أن يكون أزيد من ثلاثين مليار دولار أميركي قد تم تهريبها من مصر بعد الثورة.

لكن أخطر الأسباب التي لا تدعو للتفاؤل هي أن تكون الثورة «ثورة بلا رأس» كما قال د. العربي صديقي في عنوان دراسة له عن الثورة التونسية نشرها المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، أو «ثورة بلا قيادة ... بانتظار أولئك القادة الذين سيحددون مستقبلها»..كما قال اللواء احتياط في دولة الاحتلال الإسرائيلي عاموس يادلين في محاضرة له آخر آذار/ مارس الماضي بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.

إسقاط الحكام وليس الأنظمة!

المفارقة التي تمخض عنها الحراك الشعبي العربي طوال الشهور الثمانية الماضية، ربما لهذا السبب أكثر من غيره، هي أنه أسقط حكاما لكنه لم يغير أنظمة ولا أنجز ثورة حتى الآن، إلا في ليبيا حيث سقط الحاكم ونظامه ويجري التخطيط لنظام جديد بالكامل يحل محل «اللا نظام» السابق، حتى ولو كان نظاماً على النمط المحمي أميركيا في دول نفطية عربية غير جمهورية.

والثورة في مصر هي أيضاً ثورة بلا برنامج سياسي – اقتصادي واضح، ومن الطبيعي عندما لا يكون للثورة رأس وتنظيم سياسي ألا يكون لها برنامج كذلك. وهذا الغياب خلق فراغا سياسيا بعد ٢٥ يناير/ كانون الثاني ملأه الجيش لمرحلة انتقالية، يعبر الكثيرون الآن عن الخشية من أن تطول، بينما تبحث «الثورة» في أوساط رجالات النظام الذي تنحى رئيسه، وكذلك خارج هذه الأوساط عن «محايدين» يقودون البلاد إلى انتخابات تفرز قيادات تضع برنامجا سياسيا واقتصادياً لا توجد أي ضمانات بأن يكون هو البرنامج الذي يحقق مطالب قوى الثورة.

وفي هذا السياق لا يمكن إغفال الدور الحالي والمرتقب لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية، فقد ظهروا بحكم الأمر الواقع كقيادة رئيسية وحيدة منظمة على نطاق وطني، ومن المتوقع أن يفوزوا بحصة كبيرة في أي انتخابات مقبلة. لكن غياب أي برنامج اقتصادي لهم يختلف جوهريا عن نظام الاقتصاد الرأسمالي الحر الذي قاد إلى كل المظالم والمفاسد التي كانت سبباً في تفجير الثورة في المقام الأول لا يبعث على الاطمئنان، بينما يزيد في عدم الاطمئنان أن التيار الرئيسي المنافس لهم هو التيار الليبرالي الذي يغني برنامجه الاقتصادي عن كل بيان، لتظل الساحة السياسية خالية عمليا من أية قوة فاعلة تدافع عن مصالح القوى الدافعة والرافعة لثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، باستثناء فلول من القوى اليسارية والقومية لم تعد تقدم أو تؤخر عملياً في التوجه المستقبلي لمصر في المدى المنظور. وإذا كانت الليبرالية الاقتصادية تقدم نماذج لفشلها في قواعدها الرئيسية الأميركية والأوروبية في الوقت الحاضر، لتسقط شعوب ودول ضحايا لفشلها (اليونان مثالا)، فإن النماذج الاقتصادية «الاسلامية» الإيرانية والسودانية والخليجية لم تقدم حلولاً مقنعة حتى الآن لغياب العدالة الاقتصادية فيها، ناهيك عن نموذج «نمور الأناضول» إذا كان حكم حزب العدالة والتنمية يعتبر نموذجاً اقتصادياً «إسلامياً».

البداية والنهاية.. والخبز

ولو افترض المراقب تفاؤلا بأن «الربيع المصري» قد حقق كل الديمقراطية والحريات العامة والشخصية المأمول فيها، فإن هذا الإنجاز سوف يظل ناقصاً وأجوف إن لم يقدم حلولاً لأزمات الخبز والفقر والعدالة الاقتصادية التي تطحن الأغلبية الساحقة من جماهير «الحراك الشعبي» العربي وبخاصة في مصر. ومن المؤكد أن مستقبل هذا الحراك سوف يعتمد إلى حد كبير جداً على مدى الاستجابة أو عدم الاستجابة لهذه الحقيقة الساطعة كالشمس، ومن دون حل واضح كالشمس أيضاً لهذه الأزمات «لا يعرف أحد حقاً إلى أين يتجه الربيع العربي، وإمكانية التنبؤ بمستقبل منطقتنا قد أصبحت أقل» كما كتب الأمير الأردني الحسن بن طلال في «دون» الباكستانية في التاسع عشر من آب/ أغسطس الماضي، مقتبساً من أليكس دي توكويفيل قوله إنه «في آية ثورة، كما في أية رواية، فإن الجزء الأصعب هو في اختراع النهاية». ومن الواضح أن من فجروا ثورة ٢٥ يناير في مصر ليسوا هم من يكتبون النهاية لها اليوم.

غير أن الأهم في مقال الأمير الحسن هو أنه كاد يلامس التحليل الماركسي لمشكلة الفقر، فهو يعارض تعريف الليبرالية الاقتصادية المتعارف عليه لـ«خط الفقر» اعتماداً على دخل يومي يتراوح بين دولار وبين دولارين أميركيين، ويدعو إلى إعادة تعريفه «ليأخذ في الحسبان ... انعدام العدالة البنيوي»، ويفسر ذلك: «أي عدم المساواة في الوصول إلى الفرص، والمشاركة، وعمل المؤسسات. وينبغي أن يكون الوصول إلى الفرص على أساس الإصلاح السياسي والاجتماعي في المنطقة، والناس ليسوا مستعدين لذلك فحسب، بل إنهم يصرخون من أجله». لكن الأمير لم يضف أن «انعدام العدالة البنيوي» في النظام الاقتصادي الراهن الذي ينتج الفقر يقتضي «تغيير النظام» الاقتصادي، وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكنه أن يحول الحراك الشعبي إلى ثورة في مصر.

لقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في مصر بمعدل (٨٠٪) تقريباً، وزاد التضخم في أسعار هذه المواد على (٢٠٪) عام ٢٠١٠، أي عشية الثورة، وخلال العام ذاته ارتفعت أسعار الذرة بما يزيد على (٩١٪) ومصر هي رابع أكبر مستورد للذرة في العالم، مما كان له تأثير مدمر وفوري على الأسر المصرية والفلاحين منهم بخاصة التي تنفق في المتوسط أكثر من (٤٠٪) على تغذية نفسها، وكان دافعاً ومحركاً للمشاركة الشعبية الواسعة في الثورة التي كانت تريد الخبز أولا ثم الحرية. وليس غريبا أن المواد الغذائية كانت دائما قضية سياسية سريعة الاشتعال في بلد يعيش خمس سكانه على أقل من دولار أميركي واحد في اليوم، مما اضطر حكومات النظام السابق إلى توفير الخبز بسعر مدعوم مالياً إلى (١٤,٥) مليون مصري.

وكان الحراك الشعبي العربي أول رد فعل على أزمة «خبز» عالمية يتوقع الخبراء تفاقمها، وكان رئيس البنك الدولي، روبرت زوليك، قد حذر من أن نظام الغذاء العالمي يقف على «بعد صدمة واحدة من انفجار أزمة شاملة» في العالم. ويتوقع الخبراء، حسب المؤشرات الحالية، أن يرتفع سعر الخبز إلى أكثر من (٩٠٪) خلال العشرين عاما المقبلة. ولم يكن مفاجئا لهؤلاء الخبراء أن تنفجر الأزمة أولا في مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم تليها الجزائر والمغرب. وتونس التي كانت الصاعق الذي فجر هذا الحراك تعتمد إلى حد كبير على (٣,٥) مليون طن من القمح تستوردها سنويا، وحصة الفرد التونسي من هذه الواردات ثلاثة أضعاف حصة الفرد المصري منها. (المعلومات السابقة واردة في كتاب منشور حديثا لمؤلفه كريستيان بارنتي عن «مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف»).

ومن يسترجع بدايات الصاعق التونسي لهذا الحراك سوف يتذكر بأن خفض أسعار الخبز والسكر والحليب كان أحد الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الرئيس السابق المخلوع زين العابدين بن علي وأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مقروناً بارتفاع معدل البطالة والفجوة المتسعة بين الأغنياء وبين الفقراء وانعدام التوازن في مشاريع التنمية بين المناطق كانت هي العوامل التي فجرت الصاعق التونسي للحراك الشعبي العربي وليس قلة من الشباب الذين تمتعوا برفاهية النوافذ الالكترونية للتواصل الاجتماعي عبر «فيسبوك» و«تويتر» وغيرهما. فهذا الحراك كان وما زال ثورة الغالبية العظمى المسحوقة اقتصاديا وليس ثورة الشباب فحسب.

نظام التضليل المنهج

إن هذا الحراك في بلد مكتف بذاته غذائياً مثل سورية التي تملك احتياطياً استراتيجياً من الحبوب يكفيها لمدة عامين، وهي بلد من بين (١٢) بلداً في العالم فقط فيها بنك للبذور الزراعية هو مؤشر كاف إلى التعتيم الإعلامي الذي يكاد يتحول إلى تضليل إعلامي مكشوف على حقيقة أن الخبز والعدالة الاقتصادية هما في صلب الحراك الشعبي العربي الراهن. ولم تكن قضية الخبز هي الوحيدة التي يجري التعتيم عليها.

فقد لاحظ الفرنسي المتخصص في الشؤون الإسلامية، أوليفير روي، أنه في «الربيع العربي ... لم تعد توجد أي قضايا مقدسة»، مثل المطالبة باقامة حكم «إسلامي»، أو «قومي عربي»، «ولم يرد التأييد لشعب فلسطين»، لأن «المطلب الفردي» هو السائد، ولأن «الشباب المحتج يريد حرياته الفردية»، حد أنهم «ليسوا مهتمين بتكوين أي حزب سياسي» و«هذه مشكلة» في رأيه. لكن هذا المتخصص الفرنسي كما يبدو لم يكن قد سمع بعد عن الموقف الحاسم الذي اتخذه ثوار تونس ضد «التطبيع» مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وكتب ما كتبه قبل أن يسمع عن هروب طاقم سفارة هذه الدولة في العاصمة المصرية يوم الجمعة الماضي تحت ضغط الرفض الشعبي لوجودها.

❖ **كاتب عربي من فلسطين**
❖ nassernicola@ymail.com

أيلول.. بين هجمات الأبراج والربيع العربي

جاءت الذكرى العاشرة لأحداث الحادي عشر من أيلول محملة بغير ما كانت تحمله كل عام.. جاءت وما يسمى «الربيع العربي» يزهر في أكثر من مكان على امتداد المنطقة العربية، وهذا أنتج خطاباً غربياً مختلفاً من حيث الشكل والمضمون عما كان يقال بحق العرب والمسلمين كلما أطلت مناسبة الهجمات على برجي التجارة في مدينة نيويورك.. وعلى البنتاغون في العاصمة الأمريكية واشنطن..

فقد أكد رئيس الاتحاد الأوروبي هرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو قبيل مرور الذكرى ان الربيع العربي كان «أقوى رد» على الكراهية والتعصب اللذين أديا، قبل عشر سنوات إلى اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة.

وقال المسؤولان الأوروبيان في بيان مشترك «بعد عشر سنوات، أرسل الناس من شوارع تونس والقاهرة وبنغازي وكافة أنحاء العالم العربي إشارة قوية من أجل الحرية والديمقراطية. إنها أقوى رد على الكراهية الحمقاء والتعصب الأعمى الذي ترجمته جرائم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١».

لكنهما أضافا أن «الإيديولوجيات المنحرفة التي كانت وراء تلك الهجمات لا تزال تشكل تهديداً» و«لذلك فان أوروبا تقف إلى جانب أصدقائنا وحلفائنا في الكفاح العالمي ضد الشبكات الإرهابية والجهات التي تدعمها اقتصادياً».

وتابعا أن أوروبا مستمرة في «يقظتها» وتعمل مع حلفائها الأميركيين للحؤول دون «انتشار الإرهاب وأفكاره الخاطئة».

ودعا المسؤولان الى مواصلة الكفاح ضد التطرف وتجنيد إرهابيين آخرين.

وشددا على انه «في آخر المطاف لن ننجح (في المعركة ضد الإرهاب) إلا إذا بقينا أوفياء لقيمنا الأساسية في أوروبا والعالم» في إشارة إلى الاتهامات التي وجهت إلى الوسائل والأساليب التي استخدمتها الولايات المتحدة وسي.اي.ايه بعد الاعتداءات في مطاردة ما يسمونه «الإرهابيين».

وخلصا إلى القول إن «النهوض بسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي والحوار المنفتح بين الثقافات وتوفير الفرص الاقتصادية والتربوية، تشكل أفضل ضمان لتحسين أمن مواطنينا وشركائنا في العالم».

وبالتوازي مع هذا أطلقت المفوضة الأوربية المكلفة الشؤون الداخلية سيسيليا ملمستروم شبكة أوروبية للتوعية ضد التطرف.

وستجمع هذه المبادرة خصوصاً العاملين في المجال الاجتماعي والشرطيين ورجال الدين والباحثين في كافة أنحاء أوروبا لتبادل الخبرات حول طريقة «التصدي لخطر التطرف العنيف» كما قالت ملمستروم وخصصت لها ميزانية قدرها ثمانية ملايين يورو للسنوات الأربع المقبلة.

وأضافت السويدية ملمستروم أن من شان هذه الأداة الجديدة أن تدرس خصوصاً «الحركات الشعبوية الأوروبية» مذكرة بالمذبحة التي ارتكبها مؤخراً متطرف نرويجي.

وأعربت عن أسفها لأن «عدداً متزايداً من الأحزاب الشعبوية يؤثر» على السياسة الأوروبية، وأضافت «لا أقول إن تلك الأحزاب مسؤولة مباشرة على الاعتداءات الإرهابية لكن علينا أن نعترف بأنها تشكل رئتها التي تمدها بالأوكسجين وتحمل الرأي العام على دعم الأفكار المتطرفة».

فهل هناك ما بدأ يحدث في أوربا أن المسألة مجرد رد فعل آني ولن تلبث الأمور أن تعود إلى سيرتها الأولى؟ ■■

مختارات من أشعار جوزف حرب بالمحكية

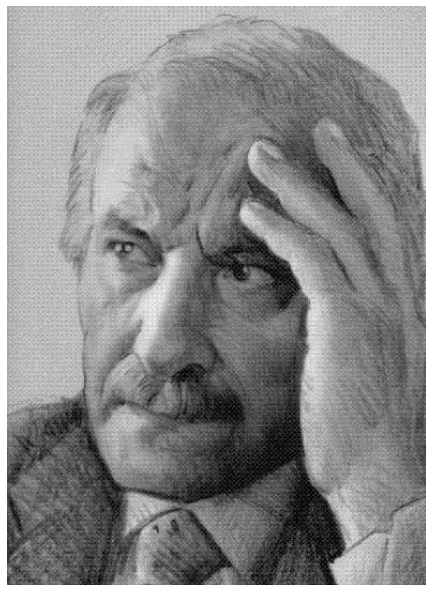

على غلاف أحد دواوينه كتب الناشر الكلمات التالية: «ذاكرة غنية بالميثولوجيا والتاريخ، ولربما في التفاتة الشعر عند حرب إلى الزوايا الخبيئة في الموروث الغني للثقافة الشرقية مع نبرة الاحتفال الشغوف بكل ما هو حميم .. ما يكشف عن روح عارفة وعاشقة ومتوحدة مع ملامح الزمان والمكان في نشيد انتماء صارخ».
جوزف حرب واحد من أنبياء العامية، استطاع أن يخلط الشاعر بالتشكيلي، حتى لم يعد من فرق بين الكتابة والرسم. في قصيدته نكهة صوفية، وحرارة وجدانية شرقيّة تجعلها تبدو وكأنها مكتوبة بالدم لا بالحبر..
المشهد الطبيعي الذي يعيد تكوينه يضعنا أمام خالق يجعل الغابة كنيسة، الغيوم رهباناً، الأشجار أجراساً..
«خليك بالبيت»، «إسوارة العروس»، «أساميا»، «ورقو الأصفر»، «البواب»، «حبيتك تنسيت النوم» وسواها الكثير مما غنته فيروز.. هي جزء من عوالم شعرية شديدة الخصوصية.
يذكر أنه ولد في الناقورة عام ١٩٤٤، عمل في إعداد برامج للإذاعة والتلفزيون، وترأس اتحاد الكتاب اللبنانيين.

من ديوان «مقصّ الحبر»

جسِمَكْ
جَسِمَكْ، لا ساعدني الرسم
تا صوِّرو،
ولا الشعر حتّى إكتبو فوق
الورقْ.
جسمك متل سَيف
وْعَ رقبة محبرا ولوحا مرَقّ،
وأبيض بيدوّخ
متل كاسات العرقْ..
مريض
بيت
بابو ليل، وحجارو غُربْ
وشقوق حيطو
راتيًا بخيطان عشبْ..
وبزَاوية سطحو المحني،
وعم يميل،
برميلْ
مهري إلو قسطل
بلون الفيّ
وبعدا عم تنقّط
بقلبو الميّ..
بيت
مرمي بالسهلْ
وحولو شجر يابس
كانو أهلْ
ونايم ع فرشة قشّ
ومعلّق مصلْ..

من ديوان «سنونو تحت شمسية بنفسج»

كلاب
الْ بيكثّر الكلاب
ليحمي قطيعو
من جوع الديابْ
راح يدبح قطيعهْ
ليطعمي الكلابْ..

إذا
إذا بدي شوفكْ
خلّيني حبّكْ..
إذا بديَ حبكْ
خلّيني إشتقلكْ..
إذا بدي إشتقلكْ
خليني إنطُر..
إذا بدي إنطر
ما فيكي تضلّي..
فلّي..
راجع
طفل قاطع تذكرة
خصلة حبقْ
وجايب لإختو خاتم من اللوز
وسوارة وحلق
وراجع
بطيّارة ورق.

من ديوان «طالع ع بالي فل»

وقت
لمّا
بطلّع بالشجر
بعرف من التلويحْ
قديش هالساعة
بإيد الريحْ..
شهر أيلول
وقت اللي بتفلّي
وبتغيّم ببيتي.
مَ بقولْ:
فلّيتي..
بقولْ:
جايي
شهر أيلول..
دون كيشوت
يا دون كيشوتْ
يا نبيل،
وشاعرْ، ومجنونْ

صرخ الشرف:
بدي الحرّيي..
صرخت الحريّي:
بدي الشرف..
يا
دون كيشوت
الفارسْ،
المهزومْ،
حُروق الكتب، ونْزال عن
صهوة حصانكْ.
ردّ سيفك عن طواحين الهوا،
هَ الأرض بريّي..
لا شرف فيها
ولا
حريّي..

من ديوان «زرتك قصب.. فلّيت ناي»

نهار
في بنت اسما «نهار»
أجمل من أميرة
تيابها
من خزانة حكايي..
وزرقا كأنو لون وج
السوسني
الطالع من مرايي..
بعد ما نشّف غسيلا الهوا،
وقفت ع طاولة الكوي،
قدامها الغيم مناديل
مجعلكي،
وبإيدها ه الشمس
مكوايي..
مكاتيَب
بتقول العنين:
من
يوم الْ منخلق
ليوم الْ منغيبْ..
اللّه باعت معنا ع الأرض
مش إيدينْ
باعت مكاتيبْ..
بعدا طيبة
وقت الل ماتت كان تمّا
بذكرو مفتوحْ
متل الل بدي طعميا
حبة كرز..
وبعاد عن بعضن شوي
جفونها
متل
الل
بدا
تنام..
وإيدا،
صبيعا كتير
مطويين
متل
الل
فيهن
كان عكازي.
وإيدا
التاني
متكَي
إصبع
على
إصبع
متل
الل بينن
بعد
هاك
المسبحة.
بوّست وجا
وإيديا
ومن كتر خوفي
تشوف إمي
كيف عم ببكي عليّا
غمّضت عينيا..

■■

ربما..!

وماتت حميرنا الأدبيّة

مقتلة الحمير استدعت إلى البال سلسلة من الحمير الأدبية.. تلك الحمير التي قرأناها في الكتب فعشنا معها وعاشت فينا.. لا حمير الأنبياء، ولا حمير الرعيان، ولا الرحّالة، بل الحمير الحقيقية التي احتفى بها الأدب أيما احتفاء..
إضافة إلى ذلك أشعلت في البال رغبة في استبدال عناوين الأعمال الأدبية والفنية على هذا النحو: «إنهم يقتلون (الحمير)، أليس كذلك؟»، «زمن (الحمير) السكرانة»، «(حمار) لمدائح البحر»..
كل الحمير الغالية على قلبي أصبحت في عداد الموتى، وإليكم قائمة بأسمائها...:
حمار سانتشو بانثا، الحمار الذي يشبه صاحبه وهما يصاحبان الفارس ذا الطلعة الحزينة «دون كيخوته» في رحلة تحرير العالم..
بلاتيرو بطل «أنا وحماري» لخوان رامون خمينث..
بلاتيرو الذي يرافق الكاتب في جولة من الرقة والرحمة والتعاطف دون أن يجعله حيواناً خرافياً ناطقاً، بل يبقيه كما هو رفيق درب لا أكثر.. لنقل: ماذا أكثر؟؟
لوكيوس الشاب الذي يتحوّل حماراً في رواية «الحمار الذهبي»..
«الحمار العاشق» الذي كتب على لسانه بشار بن برد يقول: سيدي مل بعناني/ نحو باب الأصبهاني
إن بالبـاب أتاناً/ فضلّت كل أتان
تيمتني يوم رحنا/ بثناياها الحسَان
وبغنـج ودلال/ سلّ جسمي وبرانيَ
ولها خد أسيلٌ/ مثل خدّ الشيفراني
فبها مت ولو عشتُ/ إذاً طال هـواني
فقال رجل من القوم لبشّار: وما الشيفران يا أبا معاذ ؟؟
قال بشار: هذا من غريب الحمار فإذا لقيته لكم مرّة ثانية سألته..
حمار سليم بركات حيث كتب فيه قصيدة تعريفيّة في ديوانه «بالشباك ذاتها..»:
«آن يتخذ سيّاف الغيب كمالاً ككمال الظلام، وتركعُ الرياحُ الأسيرةُ، ثغرورقُ عيناكَ، يا هادئاً ترى الذي ترى، وتكفيكَ من الأبد قضمةٌ واحدةٌ، فلماذا تأسى للوقت، ولماذا تضربُ بحافركَ على رخام بطشنا؟
يا حمارُ، يا جدالَ الكسل المربك، تلفت بعينيك الناعستين إلينا، وأطبقهُمَا، فإنكَ لن تظفر برؤىً مثلنا قط؛ رؤىً تمضي على زحافة تجرُها ديكةُ الثلج، يا حمارُ، يا شظايا كأس ارتخَت يدُ النديم عليها فهوتْ في الفراغ مائة عَامٍ قبل أن تتشظى، إضرب بحافركَ، إضرَب بأذنيكَ، إضرب بالكسل المُربك هذه اليقظةَ السارحةَ تحت خوذاتنا، واغضُ، فقد أغفى الوقتُ. ترجُمانُك الغاضبُ.
وديعٌ أنتَ ، وتغرورق عيناك».
حمار توفيق أبو رحمة، الحمار القبرصي الأبيض، في رواية «أرض الكلام» لممدوح عزام..
ذلك الحمار النبيل الذي رفض مغادرة حوش البيت، بعد هجرة أهل الدار مع المهاجرين من القرية، وظل صامتاً، دون نهيق، حتى نهق نهقته الأخيرة وخر صريعاً على الأرض.
حمار يستحق إجراء تبديل في عنوان محمود درويش بحيث يصبح: «لماذا تركت الحمار وحيداً..؟».
في مقتلة الحمير ماتت حميرنا الأدبية أيضاً..

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

إشارة

◄ **حسني هلال**

لمّا كان راشد قد بلغ سن الرشد ولم يرشد بعد. أي صار بمقدوره أن يتزوج ويسافر ويبحث عن حقوقه المواطنية خارج حدود الوطن، من دون موافقة وليّ أمره. لكنه لم يبلغ الحد الأدنى من الإدراك والوعي اللذين من المفروض أن يتحلى بهما من هو في مثل سنه. وكان راشد «ورشاً» سؤولاً واستفزازياً. إلى حدّ أن أمه كثيراً مَا تضيق بمماحكاته وخفة دمه. وكان يعز على والده الهادئ الرايق الرزين: أن يُعدّ ابنه في فصيل «ثيران الله في برسيمه» وفي الوقت ذاته لا يريد أن يهدر وقته في الرد على أسئلة ابنه التي لا تنتهي..
فقد اتفقا – قصدت الابن والأب– على أن يسجل الفريق الأول أسئلته على ورقة مساء كل يوم، فيضعها على طاولة الفريق الثاني، برسم الإجابة، لتكون جاهزة صباح اليوم التالي.
وقد حرص الأب على ألاّ تكون أجوبته تفصيلية كاملة ومنتهية. وإنما من النوع التحفيزي، الذي يثير شهية بحث السائل، ويجعل الإجابة رهن اجتهاده. من غير أن يلقنه إياها تلقينا.
وها أنا بدوري – على طريقة بعض مسؤولينا المدعومين، في مساعدة طلابهم المقربين – أضع بين أيديكم.. الأسئلة العائدة لورقة البارحة والأجوبة عليها معاً.
س: – ما الفرق بين الطيور المهاجرة والعقول المهاجرة؟
ج: الفرق بينهما. هو أن أسباب هجرة الطيور تكون عادة، بيئية. في حين أن أسباب هجرة العقول، ليست بيئية بالضرورة.
س: ما الفرق، بين التخدير العام والتخدير الموضعي؟
ج – الفرق، في أن التخدير العام يغيّب الإحساس عن كامل جسم المريض. بينما التخدير الموضعي، يغيّب الإحساس عن موضع معين من جسم ذلك المريض.
س– ما الفرق بين الطاغية الغبي والطاغية الذكي؟
ج – الفرق، هو أن الأول يصادر كل منتوجات «رعيته» وحرياتهم. في الوقت الذي يصادر فيه الثاني، منتوجات رعيته وحرياتهم، تاركاً لهم، ما يبقيهم على قيد حياتهم وخدمته.
س– ما الفرق بين المعارضة السلمية والمعارضة غير السلمية؟
ج – المعارضة السلمية، هي التي يحاول أصحابها تقويم الأخطاء، بقلوبهم وألسنتهم. أمّا المعارضة غير السلمية. فهي التي يحاول أصحابها، تقويم الأخطاء، بقلوبهم وألسنتهم أيضاً، لكنهم إذا ما احتاج الأمر، لا يقتصرون على ذلك فقط.
س – ما الفرق بين القطاع العام.. القطاع المشترك والقطاع الخاص في بلدنا؟
ج – القطاع العام هو الذي يستفيد منه عموم طاقم المتنفذين في البلد. المشترك، هو الذي يستفيد منه المتنفذون العاقدون شراكة فيما بينهم. أما القطاع الخاص فهو القطاع الذي يستثمره ويستفيد منه أشخاص بعينهم من طاقم المتنفذين.
س – ما الفرق بين «النكسة» و«الهزيمة»؟
ج– النكسة، هي الانكسار الذي يسبقه انتصار ويعقبه إشارة تعجب.. أما الهزيمة فهو الانكسار الذي تسبقه نكبة ويعقبه أكثر من إشارة استفهام.
س – ما الفرق بين المواطن السوري، والمواطن الفلسطيني السوري؟
ج – في الأحوال العادية، بإمكانك أن تقول «قلة فرق» لكن فيما عدا ذلك. يتجلى الفرق في أنه إذا كان السوري «يأكلها على طاق» أي بالأصالة عن نفسه ومن سلطته ذاتها. فالفلسطيني السوري يأكلها على طاقين: طاق بالأصالة عن نفسه ومن سلطته، كفلسطيني موزع دمه بين الأعداء/ الأعداء، والأخوة/ الأعداء. وطاق نيابة عن السوري ومن سلطته يا رجوة «بيك» يا راشد!

hosnyhlal@hotmail.com

طلقة وضوء العتمة «قد تخطئ وقد تصيب»

◄ **محمد خالد رمضان**

(طلقة وضوء العتمة – طلقة الدوالي) مجموعة قصص قصيرة للقاص والناقد محمد سعيد ملا سعيد، وهي تعد المجموعة الثانية له بعد مجموعته (تطير.. أفقا من مطر)، التي صدرت العام ١٩٩٩.

أسلوب القاص في مجموعته تراوح بين المباشرة وما تعنيه من التقليدية والإنشائية، وبين الأسلوب غير المباشر، ولكن الأسلوب المباشر طغى عليها، ولكننا نضيف أنه حتى في القصص المباشرة كان هناك بعض التجديد خاصة في قضية العناوين الفرعية وأشياء أخرى.
حاول القاص ملا سعيد تجديد أسلوبه بتقطيع القصص إلى مقاطع وإعطاءها عناوين فرعية لكل مقطع، ولم تخل من العناوين الفرعية سوى قصة واحدة هي قصة كامودي... الشاعرية والتي اكتفت بالتقطيع إلى /١ – ٢/ فقط، ولقد ادخل هذا التقطيع في الأسلوب شيئاً جديداً وزخرف القصص وأعطاها جمالية خاصة.
وجدت الحوارات الداخلية والخارجية، وكانت هناك سبع قصص حواراتها خارجية وست قصص حواراتها داخلية، أي الحوارات الخارجية أكثر في القصص، والحوارات الخارجية تعني الحوار مع الآخر كيفما كان هذا الأخر، وأينما كان، بينما الحوارات الداخلية تعني الحوار مع الذات. مع الأنا، وهي تعني كشف النجوى والمناجاة والتعمق في الداخل، بينما الخارجية هي حوار مع الموجود مع الأشياء والطبيعة والآخر من حوله، إذن الحوارات الداخلية مهمة أكثر فهي دخول إلى عوالم غير المحسوس، والابتعاد في العمق ووجود الحوارات في المجموعة ملأها وزخرفها، وخاصة الداخلية، إذ أظهر قدرة الكاتب على التعميق فيما وراء المحسوس.. ولكننا لم نلحظ في أي من القصص (فلاش باك) أو تلاعبا بالزمن السردي والعودة به للوراء. أما عن التشويق في المجموعة فقصصها ذات تشويق، فخلال القراءة نلحظ أننا نتابع القصص بشوق رغم أنه ليس فيها غرائبية، فنتابع الأحداث بشغف دون أن نصاب بأي ملل، والتشويق يحسب لمصلحة المجموعة، فنحن نقرأ القصص باهتمام حتى النهاية.
الجمل في قصص المجموعة هي جمل متوسطة الطول على الغالب الأعم، سوى قصة واحدة كانت جملها طويلة، ولكن يجب لفت النظر إلى أن الجمل المتوسطة كانت أقرب إلى الطول منها إلى الوسط تماماً.
والجملة المتوسطة تناسب القصة القصيرة نظراً لحجم القصة، رغم أن الجملة القصيرة تناسبها أكثر، لأنها لحظة معينة من الزمن اليومي للإنسان ولغيره من الموجودات، ويناسب ذلك الجمل الملآى بالحركة والانفعال والتلاحم بالأزمنة، ولاحق الحدث إلى آخر ما هنالك من قضايا. ونقول إن استخدام القاص للجملة المتوسطة لابأس به في قصص المجموعة ويحسب له.
الأسلوب السردي للقاص ملا سعيد في مجموعته أسلوب شاعري وفيه جمل شاعرية فعلاً، وهذا الأسلوب أسلوب جيد في سردية القصة القصيرة، وهو جميل يحلي القصة ويزخرفها، ويضيف إليها قضايا جمالية خاصة، ويشوق القارئ على متابعتها، أي. هي تساعد على عملية التشويق، وتدع القارئ لا يمل القراءة، واللغة الشاعرية في القصة لا يستطيعها أي قاص.. وهذه أيضاً تحسب للقاص.
أما عن عناوين قصص المجموعة، ونبدأ من عنوان الغلاف (طلقة وضوء العتمة. طلقة الدوالي)، فهو عنوان المجموعة ويحمل إيحاءات جيدة وإيماءات بعيدة، وهو يمس العمق ويبتعد عن السطح، أما عناوين القصص ففي أكثريتها عناوين عادية تمس سطح القصص، وهي عناوين تشير وتدل على مضمون القصة، وعدد العناوين العادية ثمانية، أما العناوين الجيدة فهي خمسة عناوين.. والعنوان الجيد كما يتبين يساهم في رفع سوية فنية القصة، ويشارك في جمالية القص.. وإعطاء القصة قيماً ممتعةً وعالية، وبرأيي كان باستطاعة القاص ملا سعيد انتقاء العناوين الجيدة لكل القصص، ودليل ذلك عناوينه الجيدة في القصص السابقة.

مجموعة (طلقة وضوء العتمة. طلقة الدوالي) مجموعة جديرة بالقراءة والتأمل، ففيها أشياء جميلة أضافت إلى رصيد الكاتب إضافات لا بأس بها.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/09/14) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

كمال الصليبي بين الميثولوجيا والتاريخ

◄ زكريا محمد

رحل عنا المؤرخ الكبير كمال الصليبي. وكان الصليبي قبل أن يكتب كتابه «التوراة جاءت من جزيرة العرب» مؤرخا عاديا لا يسمع به إلا في أوساط المختصين، مثل المؤرخين عموما. لكنه بعد هذا الكتاب، وما تبعه، صار نجما.

ويمكن لنا أن نقول إنه بكتابه هذا، وما تبعه من تنويع عليه، فتح بابا جديدا. لكن هذا الباب كان يؤدي إلى طريق مغلق. الباب الذي فتحه أثار حماس الكثيرين بالطبع، وخاصة من الأدباء، الذي اندفعوا نحو دراسة التاريخ القديم. وهذا أمر جيد جداً. لكن هؤلاء غرقوا، من ناحية ثانية، وبشكل لا مثيل له، في نظريات لا معنى لها لإيجاد أصل جغرافي للتوراة. ومنهم من وجد هذا الأصل في اليمن، ومنهم من وجده في شمال الجزيرة، وربما وجده آخرون لاحقا في مكان آخر.

والفرضية الأساسية عند الصليبي في بحثه وما تلاه تقوم على الموافقة على تاريخية التوراة، والجدال حول جغرافيتها. يعني أنه قبل من حيث المبدأ بفرضية باحثي التوراة التي تقول إن التوراة كتاب تاريخ إلى هذا الحد أو ذاك. وهي فرضية خاطئة منذ البدء. فالتوراة كتاب دين، كتاب ميثولوجيا لا غير. وإذا كانت تاريخا فهي في الحقيقة تاريخ للآلهة والسماء، لا للأرض والبشر.

لذا كان جهد الصليبي في الأعوام العشرين الأخيرة محاولة لا تهدأ لتحويل الميثولوجيا إلى تاريخ. وحين كان يقر بأن التوراة أساطير، فقد كان يسعى إلى تحويلها إلى تاريخ، لكن عبر بوابة الجغرافيا. يقول في كتاب «خفايا التوراة»: «الأسطورة، على عكس القصة، لا تختلق جغرافيتها. ولو فعلت ذلك لزالت عنها صفة الأسطورة، فتحولت إلى قصة عادية. فالأسطورة لا يمكن أن تخدم غرضها- وهو الغرض الذي يخدمه التاريخ- إلا إذا كانت جغرافيتها صحيحة، كما في التاريخ. ومن هنا يمكننا أن ننطلق في البحث عن الحقائق التاريخية الكامنة في الأساطير التوراتية، وفي اليد المفتاح لفك رموزها وحل ألغازها. وما هذا المفتاح إلا الجغرافية التي لا ريب فيها للأساطير». (كمال الصليبي، خفايا التوراة وأسرار شعب إسرائيل، دار الساقي، ١٩٨٨، ص ٢٢).

والحق أنه ليس هناك ما هو أشد خطأ من هذا التصريح. فليس للأسطورة جغرافيا محددة على الأرض. وإن كانت لها جغرافيا أصلية حقا، فيجب البحث عنها في السماء لا على الأرض. يعني: من يريد أن يتتبع آثار خطا موسى، فعليه أن يذهب إلى درب التبانة، وإلى نجومها، لا إلى سيناء وفلسطين. ومن يريد أن يعرف أين ولد النبي هود، وأين مسقط رأسه، فعليه أيضا أن يذهب إلى هناك أيضا. هود شخص سماوي إلهي. وحين يتم إنزاله إلى الأرض تتكون له جغرافيا مكررة. لذا نرى هودا في اليمن وفي الشام، وفي أماكن أخرى، ربما. كما نرى أن النبي صالح يقيم في قرية (النبي صالح) قرب رام الله وبالقرب من شاطئ البحر المتوسط أيضا، وهكذا. بالتالي، من المستحيل البحث عن هود على الأرض.

كما أن أصحاب الكهف موجودون في الأردن، وفي تركيا، بل وفي فلسطين حسب بعضهم. ذلك أن أصحاب الكهف مفهوم ديني أولا. ويمكن إقامة نصب، أي معبد، لهذا المفهوم في أي مكان على الأرض. لذا فأصحاب الكهف ينامون في كهوف عديدة في المنطقة.

ليس لأصحاب الكهف جغرافيا. ليس للأسطورة جغرافيا. أو قل إن جغرافيتها مكررة في كل مكان. من أجل هذا عثر الصليبي في جنوب السعودية على أسماء تشابه أسماء التوراة. فغرق في هذا الشبه. مع أن هذا الشبه أمر عادي جدا. فالأسطورة هي ذاتها. وهي تُنزّل على الأرض في أكثر من مكان، الأمر الذي يجعلنا نجد أسماءها في كل مكان. تشابه الأسماء يشير إلى تشابه الأساطير، لا إلى جغرافية أصلية.

الجغرافيا الأصلية للأسطورة جغرافيا سماوية. يعني أنك إذا أردت أن تبحث عن (هاجر) و(سارة)، فعليك الذهاب إلى برج الجوزاء لتجد هاجر، وإلى كوكبة الذراع على الضفة الشرقية لنهر المجرة لتجد سارة. فهاجر هي الشعرى العبور العربية التي تقيم أسفل برج الجوزاء، وسارة هي الشعرى الغميصاء، التي تقيم في كوكبة الذراع. وكذا الأمر مع ليئة وراحيل. فراحيل هي هاجر، والاثنتان رحلتا وراء زوجيهما، كما عبرت الشعرى العبور نهر المجرة وراء زوجها (سهيل اليماني). أما ليئة فقد تلبثت ولم تعبر مثل الشعرى الغميصاء. لذا فاسمها يعني التلبث والبطء. فهو من جذر (لأى) السامي. نقول: بعد لأي، أي بعد تلبث وإبطاء. ولأن ليئة والغميصاء شبيهتان فكلاهما تعاني من مشكلة في عينها. فالغميصاء غمصاء، أي ضعيفة النظر، وليئة كانت أيضا ضعيفة النظر. أما راحيل فكانت قوية النظر مثلها مثل الشعرى العبور، نجمة إيزيس.

للصليبي الراحل فضل فتح الباب. لكن عليه أنه فتح بابا مغلقا أدى بكثيرين ممن تبعوه إلى الوصول إلى لا شيء. بذا، فالأفضل من نتاجاته هي كتبه القديمة عن تاريخ لبنان وغيره. أي كتبه قبل أن يبدأ بالبحث عن جغرافيا التوراة.

رحل عنا الصليبي. لكنه لم يرحل إلا بعد ان جعل التاريخ موضوعا شعبيا. وحين يصير التاريخ موضوعا شعبيا، أي موضوعا يهم كل الناس، بلا بد أن يكون هذا مكسبا لنا وللتاريخ. ■■

بين قوسين

أيلول..

◄ جهاد أسعد محمد

فات أو يكاد، ذلك الزمن الذي كان أيلول يحضر فيه إلى ربوع منطقتنا حاملاً في ذيله المطر وبشائر الشتاء والنسائم العليلة والمواسم الخريفية الغنية، وبات هذا الشهر منذ عقود، يحضر متجهماً شحيحاً على الغالب، ولا يقدم إلا الغبار المتطاير من أسرّة الأنهار الجافة ومن الحقول والبراري الموشكة على التصحر.. وعلى سبيل المصادفة، فقد ساءت سمعة هذا الشهر كثيراً بعد ارتباط اسمه بمجازر عمان ١٩٧٠، وبخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢، ثم بأحداث ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن التي اتُخذت ذريعة لغزو المنطقة، فأثمرت سريعاً حروباً عدوانية غير متكافئة نتج عنها ملايين القتلى والمعاقين واليتامى والثكالى والمهجّرين، وما تزال تهدد بالمزيد من الموت والخراب والنهب السافر..

بالنسبة للأمريكيين، فقد استقبلوا الشهر، وتحديداً الذكرى العاشرة لأحداثه الشهيرة في الحادي عشر منه، بالاحتفالات تارة وقد انتقموا ممن يعتقدون أنه غريمهم، وبالدموع تارة حزناً على من فقدوا في برجي التجارة والبنتاغون، دون أن يدرك الكثيرون منهم وقد استلبت عقولهم وإرادتهم رأسمالية الاستهلاك والتهميش والتسطيح، أن عدوهم الحقيقي وعدو العالم بأسره، هو حاكمهم نفسه، الذي ما انفك ينهب العالم ليشبع نهمه، ويشن الحروب العدوانية ليتنفّس، ويفتعل الأزمات في مختلف القارات ليبيع الأسلحة، ويستنزف خيرات الأرض ليتجاوز أزمة نظامه المستعصية، وكل ذلك باسمهم وبذريعة تحقيق أمنهم، وهو ما ينمّي حقداً عالمياً عليه وعليهم لن يطول به المقام قبل أن ينفجر، خاصة وأن أعاصير الأزمة تعصف بالنظام العالمي القائم الذي يتزعمه، وتعد باشتداد هبوب رياح الشعوب المغلوبة على أمرها حتى الآن.

أما بالنسبة للأوربيين، فالمسألة مختلفة.. فقد جاء الشهر مكشراً عن نواجذه، حيث واكبه تكشّف المزيد من عورات وسوءات اتحادهم الهش، الموعود بإفلاس وشيك للعديد من دوله الضعيفة التي لم تعد تفيد كل الترقيعات والتقشفات في سد عجزها وتهلهلها، مع احتمال انتقال هذا الداء، الإفلاس والعجز، إلى عمق المراكز «الرصينة» فيه قريباً، وما أحداث لندن إلا مؤشر أولي لما ستكون عليه حال مختلف العواصم والمدن الأوربية في قادم الأيام على خلفية تعاظم الأزمة الشاملة للرأسمالية كنظام قادر على تدمير ذاته بذاته!.

وبالعودة إلى بلادنا .. فها هو الشهر يمر على سورية هذه السنة، وسيول من الدم تسيل في شوارع أزقة مختلف المدن والمناطق السورية وتنذر باحتمالات مفجعة، ورائحة التدخل الخارجي تزكم الأنوف وتتوعد بأسوأ ما يمكن أن يحدث لدولة وشعب..

يعرّج أيلول علينا، ونحن ممزّقون أو نوشك، البعض يهتف للحرية ولا يُرد عليه إلا بالقمع والتنكيل، والبعض الآخر يأكله الصمت والقلق والتوجس والخوف من المستقبل، والجميع ينزف، والجميع يحلم أو يتوهم، والجميع على اختلاف تخندقهم لا يستطيعون أن يحددوا بصورة جلية ما الذي يقسمهم إلى فريقين متخاصمين، أما العابثون بهؤلاء وأولئك، الذين بذلوا كل ما بوسعهم، وجنّدوا كل طاقاتهم لإحداث فرز وهمي ملوث بكل أنواع القاذورات البدائية والمستحدثة ليحافظوا على تسلطهم وفسادهم وثرواتهم السوداء، فما زالوا يديرون، ولو جزئياً، اللعبة الخطرة التي لن تستثني أحداً من الوقوع في دوامتها، بمن في ذلك هم أنفسهم، حينما يشاء اللاعب الكبير المأزوم العابر للحدود والقوميات، أو تفرض عليه أزمته ذلك..

يأتي أيلول هذا العام مشكّلاً برزخاً زمانياً وحداً قد يكون نهائياً، بين أن تمضي البلاد إلى استقرارها ووحدتها، أو أن تتهاوى إلى المحظور الذي يمكن من الآن تقدير شكله وطبيعته ومهالكه..

مسؤوليتنا جميعاً اليوم، أن نعيد لأيلول طراوته وثراءه.. أن نجعل منه مناسبة سنوية للاحتفال بوحدتنا الوطنية.. وإلا سيمر وقت طويل قبل أن ينسى الأحياء منا ما سيفضي إليه من أحزان وشجون وجروح عميقة.. عميقة جداً..

mjihad@kassioun.org

لسان اليد

◄ رائد وحش

كانت الكتابةُ، من بين ما كانَتْهُ، تُشَمُ..!!
وكانت عضلات الأصابع، والأصابع السليمة للقلب السليم، تنمو مع ترقيشها مزيداً من الصّحف، لولا ضربة الحظ القاصمة التي مثّلها الكيبورد!!

تساوت سلالة الورّاقين والخطّاطين الأصيلة مع الأصابع الغبيّة، في عمليّة تبغيل هي الأشنع من نوعها..
انتهى العصر الذهبيّ لشغف الأيدي المبقّعة بالحبر والكلام.. وعلامة السّقوط الكبرى انزياح الأقلام والأرياش والمحابر عن واجهات مكتبات القرطاسيّة مخليةً المكان للوحات المفاتيح والطابعات وأحبارها..
لطالما حلمنا بقراءة النسخة التي كتبها نجيب محفوظ بخط يده، أو درويش، أو جبرا، أو أمل دنقل.. لطالما كنا نؤمن أن الكتابة موجودة في تلك النسخة وحسب...!!!
في البحث عن مسودات الكتّاب، أو عن صور عنها، من تلك التي تعود إلى عصر ما قبل الكيبورد، نجد أن أسوأ خط على الإطلاق هو خط محمد مهدي الجواهري، في حين تشرق أيدي محمود درويش ونزار قباني وسليم بركات...
الخطّاط الإسلامي ابن البوّاب قال مرة: «الخط لسان اليد».. الآن وقد صار الجميع يكتبون بالخطّ ذاته فلمن ذهبت البصمة..؟

■■

الأشياء في انعكاساتها

يقدم الفنان السوري بسّام البدر معرضاً فوتوغرافياً، في المركز الثقافي السوري في مدريد، وذلك في ١٥-٩-٢٠١١..
المعرض عبارة عن تجربة واحدة مشغولة بتقنيات مختلفة، ودون استخدام تقنيات الفوتوشوب، تسعى إلى تصوير انعكاسات الأشياء، بوصفها الصورة الحقيقية، فالأشياء ليست هي ذاتها بمقدار ما هي تلك الانعكاسات فينا وعلينا..
يذكر أن بسام البدر (مواليد ١٩٦٩) يحمل إجازة في الآداب من جامعة دمشق (قسم المكتبات)، وقد أقام العديد من المعارض الفردية، وشارك بعشرات المعارض الجماعية، إضافة إلى مساهماته المستمرة في ورشات العمل حول التصوير.. ■■